منهجيّة البحث الأدبي
ومداخل التفكير العلمي

د. عبد الله التطاوي



الدار المصرية اللبنانية

منهجية البحث الأدبي

ومداخل التفكير العلمي

د. عبد الله التطاوي



الدار المصرية اللبنانية

منهجيــة البحــث الأدبــي

ومداخل التفكير العلمي

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت تليفون: 3910250

فاكس: 3909618- ص.ب 2022 - القاهرة

E-mail:info@almasriah.com

www.almasriah.com

تجهيزات فنية : الإسراء- ت : 3143632

طبع: آمـون ت: 7944517 - 7944356

رقم الإيداع : 16403 / 2005

الترقيم الدولى: 8 - 936 - 270 - 977

الطبعة الأولى : شعبان 1426هـ - سبتمبر 2005 م


بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

تمثل قضية التفكير العلمى هاجسًا إنسانيًّا له أهميته وخطره التاريخى والمرحلى والمستقبلى، وهو ما يتجانس ويتكامل مع وجوب تجدد القراءات. وطرح المقاربات المنهجية فى مناهج البحث بوجه عام، والبحث الأدبى منها على وجه الخصوص، حيث يظل أمرًا شاقًّا ـ بحكم طبيعته النوعية ـ حين يدخل مناطق شائكة فى حقل الدرس العلمى، بعيدًا عن الانطباعية والذاتية، وتحقيقًا لقدر متوازن من الموضوعية بما يقرب الدرس من أطره الحقيقية على مستوى المنهج.

ومن المؤكد ـ أيضا ـ أن ثمة دراسات متعددة الزوايا والأدوات والأفكار والمداخل والاتجاهات قد سارت فى اتجاه التأصيل والتأسيس لقضايا التفكير العلمى ومنهج البحث الأدبي- تحديدًا- لما له من طبيعة خاصة، تختلف حتى عن البحث اللغوى الذى يقاربه فى كثير من الأدوات، ويفارقه ـ من جانب آخر ـ فى بعض من الغايات.

وتبقى التعددية حاكمة لكل المقاصد الجادة فى استجلاء ما يجب تأكيده من أدوات الباحث؛ حتى لا تلتبس عليه الخطى، ولا تختلط أمامه الأوراق، أو تتداخل الرؤى والأشباه، أو تغمض عليه الحقائق أمام الأوهام واللبس.

من هذا المنطق وردت فكرة طرح هذه القضايا المنهجية التى تهدف- فقط- إلى مجرد استفزاز الباحث، واستنفاره لأن يعود إلى المظان الكبرى فى المكتبة العربية، يقرأ، ويرصد، وينتقى، ويسجل، ويقتبس، وينقل، ثم يكتب، ويعرض، ويحلل، وينقد، حتى يحدد موقعه وموقع الآخرين فى ختام ما يكتبه.

ولأن البحث الأدبى رحلة شاقة يصعب الزعم فيها بقول الكلمة الأخيرة، أو الادعاء بإمكانة الاهتداء إلى حدود الخيط الفاصل فى قضاياه، كان من الطبيعى أن تتعدد مدارسه واتجاهاته التى ظهرت موزعة بين النظرية والتطبيق، ظهورها بين العربى والمترجم والأجنبى، وكذا كان ما ظهر من اجتهادات متميزة فى تحليل مناهج الدراسة على غرار دراسة الدكتور شكرى فيصل، والبحث الأدبى للمرحوم الدكتور شوقى ضيف، ومناهج البحث الأدبى للمرحوم الدكتور يوسف خليف، إلى غيرها من اجتهادات فى التطبيق على طريقة أسس كتابة بحث أو رسالة للمرحوم د. أحمد شلبى، أوغير ذلك مما طرقه رواد ذلك الاتجاه الذى يجمع بين رصد المشقة ودراسة الضرورة، بين الصعوبة والوجوب، بين الصرامة والوضوح، إلى كل ما يبنى عليها جميعا من اعتبارات الحيرة والقلق أحيانًا، وحالات الارتياح والاسترخاء فى قليل من الأحيان، لا سيما إذا استشعر الباحث إمكانية وصوله إلى نتائج مُرضية دون انبهار أو تهويل لما انتهى إليه بالقياس إلى نتائج من سبقوه من جيل الرواد.

هنا يصبح على الباحث أن يسعى جاهدًا وراء التعددية القرائية بين النظرى والتطبيقى، وأن يجتهد فى قراءة النص واستقراء التاريخ بقدر ما يتاح له من خلال موضوعه، وبقدر ما يملكه من مقدرات وأدوات تيسر له سُبُل التعامل مع المادة القرائية.

ومن ثم كانت فكرة هذه المؤشرات المنهجية والقرائية التى أحسب أن الباحث الجاد يمتلك القدرة على تعميقها، وإدارة التفاصيل والحوارات حولها بما ييسر له مهمة الدخول إلى منطقة الأداء المنهجى على النحو المأمول الذى ينتظر منها اجتهادًا، وإعمالا للفكر، وتعددية للقراءات بقدر ما يتاح له خلالها من حوارات ومناقشات وإضافات، ومجالات خصبة للابتكار والتجديد فى حلقة التفكير العلمى، حين ينضم إليه موكب الباحثين فى ساحة الدراسات الأدبية.

والله ــ سبحانه ــ ولى التوفيق.

عبدالله التطاوي

القاهرة ٢٠٠٥م

حول التفكير العلمي والأداء اللغوي

من المؤكد أن خصوصية هذا التمهيد ترتهن بمستوى الرؤية الواقعية لحالة التدنِّي التي وصل إليها أمر لغتنا العربية على ألسنة أبنائها وأقلامهم؛ مما قد يدعو إلى التساؤل الحائر حول عدة مسائل :

فهل جاء تدنِّي اللغة لأسباب داخلية تتعلق بكيانها ومستوى أدائها فتصبح المساءلة ذاتية ؟ أم جاء التدني لأسباب خارجية تتعلق بجملة التحديات التى أحاطت بها وبتاريخها وواقعها ؟ أم ظل الارتباط معلَّقًا بطبيعة الخلل فى منظومة التعليم بين ضعف المنهج، ورداءة الاختيار، وضعف المعلم، وتواضع وسائل التقويم ؟ أم أن المسألة اللغوية ترتد إلى حالة التراخى الإعلامى عن صناعة خريطة لغوية صحيحة ؟ أم غير ذلك ؟

والحق أن هذه العوامل مجتمعة قد تدخل فى الحسبان، حين نتحدث بموضوعية عن واقعنا العربى، ولكن ما يأتى فى صدارتها يظل مرتهنًا بمستوى التفكير ومناهجه وآلياته على ما فى مجتمعنا وغيره من مفارقات بين المثقفين والبسطاء، وعلى ما بين الفريقين من حوارات ربما يصنعها الإعلام بوسائله المتعددة بين المقروء والمسموع والمرئى، إذا ما استشعر عناصر الضعف ووضع الحلول المناسبة للعلاج.

والأمر المهم هنا هو حالة القلق التى قد تنتابنا حال الحديث عن مستوى الفكر العربي بين قدرته على التفاعل مع التراث إحياءً وتجديدًا وحوارًا وإضافة وابتكارًا وتيسيرًا، وقبوله صيغ المعاصرة فهمًا ووعيًا وإدراكًا لا يتعارض مع الهوية والكيان والشخصية والنموذج القومى.. فهل يستطيع الفكر صناعة تلك المزاوجة الهادئة وضبط المعادلة الصحيحة فى الجمع بين هذه المزاوجات دون انفصام أو تناقضات ؟

وهل يستطيع الفكر العربى صناعة المواءمة بين الإقليمي والعالمى دون استشعار الدونية، أو ما يقابلها من انبهار وتماهٍ مع الآخر ؟ وهل يبرأ من شبهة الانسياق الأعمى وراء كل غريب عنه من باب القناعة بمجرد مغايرة المألوف، أو الاستسلام لمركب نقص قد يطرحه بعض الضعفاء. المسألة مركبة وصعبة، وربما يمكن الوصول إلى إجابات شافية لها، من خلال عدة منجزات قد تحقق بعض طموحات المنهج واللغة من خلال :

(١) إنتاج العلم والمشاركة فى صناعة ثوراته، والاقتراب من عالم المعرفة، وتجاوز مرحلة الاستيراد والاستهلاك أو القناعة بترقب إنتاج الآخر دون فهم أسراره وكومنه، ودون السعى إلى المشاركة فى نظرياته ونتائجه.

(٢) إدراك الحقيقة العلمية الكاشفة عن علاقة التفكير العلمى باللغة بشكل مطَّرد، فإذا كان فكرنا منهجيًّا قائمًا على أصول وثوابت ومقومات واضحة ومتغير عصرى، أمكنه أن يخلق من صور الأداء اللغوى ما يوقف فرص الاجتراء على اللغة إلى حد الظلم البيِّن لها، أو ربما محاولة نسف تاريخها الحضارى والإبداعى جملة وتفصيلاً، وبما يعطل صور الاهتراء اللغوى، التى تصيب أبناءها فى مقتل قد ينتهي بهم إلى قبول الضياع والرضا بالانهزامية.

(٣) احترام المُكَوِّن الثقافى، ودعم المشروع الناهض للأمة فى اعتزازها بثوابتها، مع تعظيم دورها العلمى من خلال استدعاء الموروث من قبيل صناعة ثقافة الثقة بالذات، إلى استيعاب الجديد وتأصيله فى ظل المزاوجة الأصيلة بينه وبين موروث الأمة.

(٤) أن ثمة حراكًا لغويًا رائعًا يمكن أن يحدث متواكبًا مع حركة التفكير العلمي انطلاقًا من تنمية المفردات، وصياغة المصطلح، إلى القدرة على معايشة المرحلة بكل مستوياتها اللغوية التى يجب على الأجيال الإلمام بها من لغتنا الفصحى فى التراث، إلى فصحى المثقفين، إلى عاميتهم الراقية التى تلتقى جذورها فى

أحوال كثيرة من الفصحى، إلى عامية البسطاء بما ينتابها أيضًا من مستويات التدني أحيانًا إلى حدود السوقية والترخُّص.

(٥) أن يظل الدور الإعلامى قادرًا على إضافة كثير إلى مناهج الفكر والأداء اللغوى، إذا ما حسنت خريطة الأداء فى خدمة المنهج وتيارات الفكر المعاصر، إلى جانب تداعيات الأداء اللغوى بشكل متميز.

من هنا يلتقى التفكير العلمى بالأداء اللغوى؛ مما يجعل الاتهامات للعقل العربى وإنتاجه أقرب إلى الصحة من الاتهامات للغته التى تظل قادرة على الوفاء بكل متطلباته؛ بشرط المشاركة فى حركة العلم ومعترك المعرفة الذى يتسابق حوله العالم المتقدم، وتتسع بسببه الفجوة بين صناع المعرفة وبين مستورديها ومستهلكيها؛ الأمر الذى يوجب مساءلة الذات عن حجم المشاركة فى منظومة التقدم.

الفصل الأول

مداخل مبدئية إلى التفكير العلمى

المدخل الأول: دعوة الأديان إلى التفكير العلمى

المدخل الثانى: آليات التفكير العلمى

المدخل الثالث: الطبيعة النوعية للتفكير العلمى

المدخل الرابع: الانعكاسات والتحولات

المدخل الخامس: منطلقات التفكير العلمى وقواعده

المدخل السادس: امتداد حركة التفكير العلمى

المدخل السابع: ثقافة التفكير العلمى بين الغياب والحضور

المدخل الثامن: بين التفكير العلمى والإبداع

المدخل التاسع: الحد الاصطلاحى فى التفكير العلمى

المدخل العاشر: توظيف التفكير العلمى فى حركة البحث

المدخل الأول
دعوة الأديان إلى التفكير العلمى

اهتمت الأديان بالجانب الروحى والعقلى فى البنية التكاملية للإنسان، وجاء خاتم الأديان مُرَكِّزًا على وجوب التفكير العلمى منذ نزلت أُولى آياته الكريمة داعية النبى الأمى إلى ضرورة القراءة والتعلُّم باعتبارهما – أى القراءة والتعلُّم – المدخل الأول للتفكير الإنسانى الرحب، بما ارتهن به من الإشارة إلى الكتاب باعتباره " قيد العلم " ومعرفة القلم باعتباره " أداة لتسجيل المعرفة ".

هكذا تكررت الصياغات القرآنية، وجاءت الضمانات الدينية لفرضية طلب العلم والبحث عن المعرفة بدءًا من " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين "، إلى "نون والقلم وما يسطرون"، إلى " وما أوتيتم من العلم إلا قليلا " وتتويجًا بالتفضيل الصريح للعلم والعلماء باعتبارهم فئة متميزة " إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ" و" قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون".

ومع تواصل الصياغات واستمرارية الضمانات، جاءت الدعوة مكررة إلى وجوب إعمال العقل منذ حرَّم الإسلام الخمر، حتى لا تتعطل أقدس ملكة وهبها الله لعباده مسخرًا لهم الكائنات بسببها، فكان التدرُّج فى التحريم باعتبارها ضربًا من أزمة المرحلة تتطلب حكمة التشريع التدرُّج فى تحريمها بدءًا من " يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما " إلى (يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) إلى التحريم النهائى فى سورة المائدة " يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل

الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" حيث جاء التعليل واضحًا فى مخاطبة العقل والفكر والوجدان "إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوةَ والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون" وفى الاستجابة للشيطان أمام هذا الوضوح تغييب للعقل وإيقاف لملكة التفكير، إلى الوقوع فى دائرة الحمق والرعونة والسفه والطيش مع تعطيل للفكر والرويَّة والتمهُّل فى قراءة الحقائق والصد عن ذكر الله والعبادات، مع تعطيل عن الفرائض والطاعات الواجبة من قبل المخلوق تجاه الخالق.

على هذا النهج سار الإسلام فى احترامه لمقدرات العقل البشرى، وتعزيز إصداراته وأحكامه، فكانت تزكيته للعلماء باعتبارهم ورثةَ الأنبياء وكان الحرص على دعوة العقل مرارًا للتفكير وعدم التوقُّف بحثًا عن أسرار الكون وآيات الله فى الآفاق وفى الأنفس، ومن ثم كان الخطاب الدينى موجهًا للمحسنين الذين كانوا أهلًا للهدى والتقوى والرحمة، وهم المؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهم الباحثون عن المعرفة بعقولهم وأفكارهم وما استقر فى أفئدتهم من يقين الإيمان، فكانوا فى الخطاب القرآنى هم " أولو الألباب" وهم " أولو النهى" وكان منهم أهل التقوى واستحقاق المغفرة، لأنهم نفذوا ما ورد فى فواصل الكثير من الآيات القرآنية " أفلا يعقلون" " أفلا يعلمون" " أفلا يتدبرون القرآن" " أفلا ينظرون إلى ....." فالدعوة إلى التعقل والتعلم والتدبُّر والنظر والتأمّل - فى جملتها وتفاصيلها – إنما هى دعوة صريحة إلى التفكير المنهجى الذى يتجاوز العشوائية والعبثية، وهى قمة تكريم الإنسان الذى لم يُخلق عبثا " أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون" فالإنقاذ الحقيقى يبدأ من تكريم الإنسان المفكِّر حين يبحث عن أسرار الكون، وهو مأمور بذلك مكانًا وزمانًا، فعليه طلب العلم ولو فى الصين، وعليه البحث عن مصادر المعرفة من المهد إلى اللحد، وهو – أى العلم – فريضة على كل مسلم ومسلمة دون تفرقة بين النوع، ولا الأمم أو الشعوب، فالعلم - بهذا المفهوم الإسلامى الراقي- يبدأ من الوحدة (وحدة النوع الإنساني)

إلى تعزيز صيغ التنوع الفكرى بين شعوب الأرض التى سخر الله لها الكون بكل مقوماته ومقدراته؛ لكى توظفه فى خدمة الإنسانية واستمرار الحياة فى ظل منظومة التطور.

هذه الرؤية القرآنية تظل دافعا للتأمُّل على غرار ما تنادى به فقهاء الإسلام وعلماؤه المجددون، الذين وظَّفوا باب الاجتهاد مدخلًا إلى الانفتاح على العلم، حيث دعا المجتهدون منذ ثناء المجتهد الأول فى الأمة - عليه الصلاة والسلام - على معاذ بن جبل حين رآه يحكم بكتاب الله وبسنة رسوله فإن لم يجد اجتهد برأيه، فكان للمجتهد نصيب إذا أخطا، وله نصيبان إذا أصاب، مما يعنى فتح باب الاجتهاد مدخلاً إلى أصالة المعرفة، وسبيله – أى الاجتهاد- التفكير العلمى وإلا اختلطت الأوراق بين العلم وبين الفوضى مما لا يجوز قبوله عقلًا ولا منطقًا.

دعوة الإسلام إلى التأمل فى الآفاق والأنفس البشرية، ومحاولة معرفة قصة الخليقة بدءًا من سلالة من طين، إلى نطفة فى قرار مكين، إلى علقة، إلى مضغة، ثم تكسى لحما، ثم أنشأه الله خلقًا آخر، كلها دعوة للتفكير والتأمل الذى لا يمكن أن يتم إلا بالتفكير العلمى فى رحلة المخلوق على المستوى الفردى، وهو ما يمتد ـ بالضرورة ـ إلى تأمل السياق الإنسانى العام.

وقد وعى علماؤنا الأفذاذ هذه الحقائق، وحاولوا توظيف التفكير العلمى فى استجلاء حقائق الكون، فكان منهم تأليف العلوم فى شتَّى فروعها عبر المناهج التجريبية والنظرية مدخلًا جادًّا وأصيلا لتطبيق منظومة المبادئ والقيم، التى انطلق منها الإسلام داعيًا إلى إسعاد البشرية، من خلال إعمال قدراتها على الانطلاق والتفكير العلمى بعيدًا عن الشعوذة والدجل، وبمنأى عن الاستسلام للخرافة والوهم وفوضى الأساطير والخزعبلات اندفاعًا إلى عالم التجارب والنتائج والبراهين والأدلة، التى تبدأ من التفكير العلمى وتنتهى إليه عبر عطاء العقل وتأمل الظواهر واستجلاء الحقائق.

المدخل الثاني
آليات التفكير العلمي

هل يمثل التفكير العلمى استعدادًا فطريًا لدى الأفراد؟ أم يدخل فى باب الاكتساب وتراكم الخبرة، أو السعى خلف أبواب المعرفة بحثا عن الحقيقة؟

من المؤكد أن ثمة مداخل تساعد على الاتجاه إلى التفكير العلمى، قد تحدث مفارقات على المستويات الفردية، وهذا قياس طبيعى للأشياء فى ظل الاعتراف بالمواهب الفردية والفروق الشخصية، ولكن الثابت أن الحرص على البحث عن المعرفة يظل دافعًا لتأمُّل بعض مداخلها، التى يمكن أن نرصد منها على سبيل المثال:

- اتساع دائرة المادة القرائية فى كل مجالات العلم، مع التركيز على ما يتماس مع مجالات التخصُّص الدقيق، وليدرك القارئ أنه لن يندم يومًا على شىء قرأه بقدر ما قد يندم على ما لم يقرأه، ففى القراءة أسس تعرُّف الأنا والآخر والعالم والمجتمع، وأسس الانطلاق المعرفى إلى المقاربة المنهجية لأسرار الكون وفتح مغاليقها، والمدخل الطبيعى إلى الانفتاح على الطبائع النوعية للموروث الإنسانى وفهم المشترك منه والخاص، وإدراك طبيعة التعامل مع موروث الأمة من منظور المراجعة والمساءلة بعيدًا عن الاستعباد والسيطرة، واندفاعًا إلى مناطق الحوار والمناقشة من خلال إعمال المعقول مع المنقول، أو إعمال الرأى مع النص بما لا يحدث خللًا، ولا يمثل شططًا، فلكل مساحاته وحرماته واحترامه واعتباره ومنزلته.

- تقدير الاستباقات المنهجية، وتعميق ثقافة الوفاء والاعتراف بحق الشعوب فى الاكتشافات العلمية والمبادرات الفكرية الرائدة، على نحو ما سجله – مثلًا– علماؤنا المسلمون الأوائل فيما قدَّموه للبشرية فى عصور ظلامها على مستوى المنهج والاستنارة من خلال النظريات والتجارب والنتائج فى سياق علوم الطب والهندسة والفلك والعقاقير والصيدلة والرياضة والكيمياء وغيرها من مجموعة العلوم الإنسانية التى أصَّلت لمنظومة القيم والمبادئ والمثل على المستوى الجمالى والفلسفى والمنطقى والقيمى والإنسانى بوجه عام. فمن حق الشعوب والأمم ألا تُبْخَس حقها فى ذلك الاستباق المنهجى الذى بانت فيه الفواصل، وتجلَّت المفارقات بين مساحات الفكر العلمى، وبين ساحات الخرافة والخزعبلات التى ترجمها – مثالًا – جُند "شارلمان" حين رأوا الساعة المائية التى أهداه إياها "هارون الرشيد" فتصوروا أن فى الساعة جِنًّا يحركها، ولم يستوعبوا قصة الساعة المائية التى صنعها المسلمون لضبط مواقيتهم التى دفعهم إليها الحرص على أداء العبادات، فكانت دافعًا للاختراع بشكل علمى أساسه المنهج والتفكير الصحيح، وتسجيل فضل السبق والريادة.
- تحليل دور مدارس الفكر والإبداع فى ضمانات التواصل والإضافة والتجديد، على غرار ما كان ـ مثلا ـ من مدارس الشعر العربى التى بدأت منذ عصر ما قبل التاريخ الأدبى من لدُن الـمُرقش الأكبر، والطفيل الغنوى، وأوس بن حجر، إلى ما شهدته المدرسة من امتداد على يد بشامة بن الغدير، وزهير بن أبى سلمى، لتشهد تواصلها مع عصر المبعث عند كعب بن زهير والحطيئة، ثم تستمر خلال الفترة الأموية على لسان كبار شعرائه مثل الفرزدق وجميل وغيرهما، بما يعنى ضمان تواصل الأجيال فى ظل أصالة المنهج، بصرف النظر عما تعارف عليها القدماء من مصطلح (الصنعة) أو (عبيد الشعر)، وكلاهما قريب من الفكر فى صدوره عن العمد والتأنِّى والرويَّة والتمهل، وإعادة النظر والتنقيح، على عكس شعر الارتجال البديهة الذى لم نجد له مدرسة قياسية، ولم نشهد له امتدادًا محوريًّا محددًا، – على المستوى نفسه–، فليس للعشوائية منهج، ولا هى تستطيع

أن تصنع مدرسة لها رواد وتلاميذ على طريقة مدارس الصنعة والفكر، مما نشهد له شواهد أخرى فى سياق مدرسة (البديع العباسية) التى اتُّهم شعراؤها بالتفكير مرَّتين : الأولى للصورة والثانية للبديع، ولنا أن نقف عند كلمة (يفكِّر) حين تنسب للشاعر، بما لها من دلالة على قيام المنهج فى ضميره ووجدانه، حيث بدأت ريادة المدرسة من ابن هرمة القرشى، إلى مسلم بن الوليد، إلى تلميذه أبى تمام، إلى المتنبى فى القرن الرابع، ثم المعرى فى القرن الخامس بما يعنى تواصلها من نهاية القرن الأول الهجرى، ودقة امتدادها إلى القرن الخامس الهجرى، وهو التواصل الذى ظهر نظيره عند شعراء الروميات، الذين أحالوا شعرهم إلى بيانات عسكرية، وتقارير حربية تحكى فصولًا من قصة صراع العرب والروم، وتعكس مشاهد من وعى الأمة تجاه قضية البطولة والأحداث الجسام منذ صدع بها صوت مسلم بن الوليد، إلى روميات أبى تمام والبحترى وابن الرومى والمتنبى وأبى فراس الحمدانى والشريف الرَّضى وغيرهم.

- وفى سياق المداخل الفكرية جاءت الشروح على النصوص المدوَّنة، وتوالت حولها التعليقات والهوامش والحواشى، وجميعها كانت تمثل مراحل مهمة لإعمال الفكر، وخطوات المنهج بشكل أو بآخر، طبقا لدرجة التقدم، والقدرة على الابتكار والتجديد، مما يجعل خلاصة التفكير العلمى رهنًا بمستوى النشاط المنهجى المؤسَّس على إنتاج العلم وتراكم المعرفة، ومحاولة إظهار تجليات الذات حول علوم المادة والحياة والإنسان، وحول الظاهرة الإبداعية على السواء. وهنا تأتى مبررات احترام النسق العلمى للرؤية، مع البحث عن الأصول والجذور والثوابت، مع التفكير حول الفروع والإضافات ومناطق التجديد والابتكار.

- وفى سياق التفكير العلمى جاءت (المرجعية) الصادقة، ومعها احترام النص بما قدمه من خطاب للبشرية حلًا لمشكلاتها، وطرحًا لقضاياها، ورسمًا لخريطة معاملاتها، إلى جانب ما سجَّله من وجوب التأمل والتفكُّر والتدبر، وفتح باب

الاجتهاد فى صورة علمية يُثاب فيها المخطئ والمصيب كل بقدر ما قدم واجتهد؛ بناء على رؤية الرسول عليه السلام لكل من سلك طريقًا يبتغى فيه علمًا فيسهل الله له به طريقا إلى الجنة.

وهكذا بدت مداخل التفكير العلمى سبيلًا إلى نهضة الإنسان وتقدُّمه، وتجاوزًا لمراحل جهله وتخلُّفه، وانطلاقًا وراء حركة الفكر فى تشخيص المشكلات ورصد الحالة الواقعية، وتحديد معالم المشكلة، إلى ما يبنى عليها من ضرورات البحث فى الحلول الداعمة لضمان سعادة الإنسان فى علاقته بالكون، وفى علاقته بأخيه الإنسان.

المدخل الثالث
الطبيعة النوعية للتفكير العلمي

ليس جيدًا أن نطيل الحوار حول أمور لا طائل من وراء البحث فيها، مما قد يدعو – أحيانًا – إلى فوضى الجدل، أوعدم تحقيق المطلوب الجدلى الهادف إلى الوصول إلى الحقيقة، أو تحقيق صحيح النتائج بناء على صحة المقدمات. الأمر يتعلق بترسيخ مطلب تجاوز القعقعة اللفظية، وزحام المفردات وضجيج التراكيب، أو زحام الصور والتعبيرات، وصولًا إلى الغاية من خلال توظيف أقصر الطرق الممكنة بما نتغيَّاه من دعم صيغ التفكير العلمى والأداء المنهجى الصحيح، وتحقيق القدرة على حل المعضلة فى ظل ما يحيط بها من ملابسات.

من هنا يصبح من غير المجدى إطالة الحوار حول فرضيات واهمة قد لا نحصل من ورائها على نتائج على طريقة بعض النقاد القدماء، حين شغلهم من قضايا النقد – مثلًا– أيُّهما أسبق إلى الظهور: اللفظ أو المعنى، وعندئذ كثرت الحوارات حول ما حَسُن لفظه وقبح معناه، وما حسُن لفظه وحسُن معناه، وما قبُح لفظه وقبُح معناه، وما قبح لفظه وحسُن معناه، وهى قسمة غلب عليها المنطق بجفافه العقلى بما يصعب تطبيقه فى تحليل الظاهرة اللغوية وتحليل "السياق" إلا أن تظل منظومة جدلية صارمة لا نصل منها – ولا نكاد – إلى نتائج يقينية محسومة بقدر ما قد ندور به فى حلقات مفرغة .. فهل نحن نفكر أولا ثم نعبر بالكلمات؟ أم أننا نعبر لحظة التفكير؛ إذ المهم أن لدينا – أساسًا- قضية التفكير بوصفه نشاطًا إنسانيًّا، وقضية

التعبير بوصفها أداة لنقل التفكير وإخراجه إلى حيز الوجود، ونقل ما نفكر فيه إلى الآخر.

من هنا يبدو الدخول إلى التفكير أمرًا مقضيًا بحكم إمكانة تحديد معالمه ومقوماته من حيث درجة الكفاءة العقلية، وطبائع الفروق الفردية، ومستوى التفكير الفعَّال، وسبل التعبير اللغوى المباشر أو المجازى أو التصويرى، مع تنمية الكفاءة والمنهج، ودعم آليات تعزيز التفكير الفردى، وتقدير عطاء النسق الاجتماعى، والقدرة على التكيُّف والمواءمة والحوار، ومحاولات الاستكشاف والابتكار، وصولًا إلى جوهر الإبداع وتحقيق الذات.

ولعل الخطوة التالية تتجلَّى معالمها فى محاولة الاقتراب من أسس التفكير ومقوماته بوصفه نمطًا منهجيًّا علميا له شروط الصحة ومتطلبات السلامة، وله – أيضًا- سبله وغاياته التى قد تبدأ من خريطة التفكير -بشكل عام - فى صورة موجهة ومنظمة إزاء أية مشكلة يواجهها الإنسان.. كيف نحدد أبعاد المشكلة؟ وكيف تحول إلى حالة تحتاج التشخيص والإبانة عن طبيعتها النوعية؟ ثم سبل صياغة الفروض، وتعدد الخيارات، مع القدرة على اختبار الفروض، ووضعها موضع المساءلة والمراجعة، وخلالها تتجلى – أيضًا – مساحة القدرة على الانتقاء، بناءً على حيثيات ومهارات وقدرات فردية قد يرتبط بعضها بالذكاء، والبعض الآخر بمستوى التميّز المعرفى فى اتجاه محدد ربما يكون لغويًّا أو تجريديًّا، أو حسابيًّا أو حركيًّا أو إبداعيًّا، وهو ما تبنى على جانب منه طبائع الفروق الفردية بمنطق علماء النفس والنقاد على غرار ما صاغه – مثلًا- ت.س.إليوت فى تحليله لنظرية (الخلق الفني)، التى رهنها بطبيعة القدرة الابتكارية للناقد على النفاذ إلى جماليات النص من الداخل؛ الأمر الذى يتطلب –بالتأكيد- التسلُّح بقدرات لغوية وبلاغية قادرة على استكشاف جماليات البنية والتركيب والصورة بكل ما حولها من ملابسات غير مجتمعية وغير فردية. وفى السياق ذاته انتهى إليوت إلى مقومات الإبداع، فيما أسماه

الموروثات Traditions، وأردفها بالمواهب الفردية Individual Talents، ففى الموروثات تتجلَّى وحدة التلقى، وفى الأداء تظهر تجليات المواهب الفردية والفروق الشخصية التى تنبَّه لها العرب قديمًا منذ قالوا أن الرجل هو الأسلوب، فإذا تحدث الرجل أمكن التعرف عليه، أما حالة الصمت فيظل الجميع إزاءها على درجة من التشابه، لاتتكشف من ورائها الحقائق والطبائع، إلا من خلال القول الذى يكشف مستويات الشخصية التى يمكن توصيفها بالاستدلالية، أو النقدية، أو العقلية، أو الوجدانية، أو الإبداعية، أو غيرها.

من هنا ـ أيضًا ـ يتجه الحوار العملى – على الفور – إلى وجوب البحث عن أنماط التفكير العقلى، من حيث أثرها فى مدارج الرقى الإنسانى الذى أنتج العلم وصاغ المعرفة على المستوى الإنسانى – بوجه عام – وعلى المستوى العربى بوجه خاص، منذ انتهت رحلة الفكر العربى إلى ظاهرة التدوين والكتابية فى العصر العباسى، من خلال "دار الحكمة" التى أسسها الرشيد فى دار السلام "بغداد"، لتدون فيها علوم الأوائل من دينية ولغوية وبلاغية ونقدية ونحوية وأدبية، وإلى جانبها كان قلم الترجمة والنقل عن الآخر حوارًا مع فكره عبر الثقافات اليونانية والهندية والفارسية، فحدث اللقاء الفكرى والتثاقف بين الأمم التى تقدم بعضها فى الإبداع الشفاهى على نحو ما تميَّز به شعر العرب منذ الجاهلية، وما أوتوه من مفاتيح الإبداع فى فن القول بوجه عام، إلى ما تميَّز به غيرهم من فنون الحرب والسياسة لدى الفرس، أو المنطق والفلسفة لدى اليونان، أو الحكمة والرياضة والفلك لدى الهنود والسريان، أو غير ذلك من معايير التفوق العلمى فى كل المجالات، التى شاركت فيها الثقافة الإسلامية بنوابغها وروادها الكبار ممن وضعوا النظريات العلمية فى سياق العلم الإنسانى أو التجريبى، فانتهوا إلى " موسوعية الفكر " و" منهجية العلم " و" إنسانية المعرفة " على نحو ما صنَّفه ابن سينا فى " القانون " و" الشفاء " جامعًا بين الفلسفة والقانون والتاريخ والإبداع الأدبى

والنقد، وعلى ما تركه الجاحظ من دراسات فى البيان والتبيين، والحيوان، ورسائل القيان، والبخلاء، وكأنما قرأ تاريخ المرحلة العباسية كلها، وعلى نهجه كانت مشاركات الشعراء، على غرار ما أبدعه أبوتمام من توظيف مصطلحات "العلوم" فى حركة الإبداع، وبمثل ذلك كانت حركة العلماء على نهج صنيع ابن حيان فى الكيمياء، وابن الهيثم فى البصريات، وابن النفيس فى الدورة الدموية، والرازى فى الطب، والخوارزمى فى الرياضة، والكندى والفارابى فى الفلسفة، والجرجانى فى البلاغة والنقد، إلى ما كان من ترجمة نظريات هؤلاء العلماء وما حدث من نقلها إلى الغرب الأوروبى؛ مما أضاء له الطريق، لإنهاء عصر الظلام، إلى بداية عصر النهضة ومعرفة الآلة والصناعة إلى الانطلاق، والتوسع فى توظيف العلم فى خدمة الإنسان، بقدر ما يمتلكه من نظرياته ونتائجه، إلى تجاوز فكرة المجتمع العبودى والنمط الإقطاعى، إلى الانخراط فى المجتمع الصناعى والطبقة الوسطى، وإلى العلاقات الجديدة القائمة على محورية الأنا وتجليات الذات وحرية الأفراد وانتصار القانون الفردى على الصوت الجمعى، إلى مجمل ما أفرزه ذلك كله من النظرية التعبيرية فى النقد الأدبى، على سبيل المثال.

هكذا تبدو طبيعة الرحلة فى عالم المعرفة والإبداع بما تتطلبه من إعمال الفكر، أو تركيز الانتباه، أو المشاركة النشطة فى حركة العلوم؛ الأمر الذى يبنى على أسس منهجية لابُدَّ من تعرفها وتحديدها، وصولًا إلى تحقيق ما نزعمه من وجوب تحديد استراتيجية للتفكير العلمى، تحدد مساره ومنطلقاته، وترسم خطاه وأهدافه وآلياته وبرامجه.

المدخل الرابع
الانعكاسات والتحولات

تتبدى انعكاسات التفكير العلمى فى كثير من الصور والمشاهد الكاشفة عن طبيعة المفارقة بينه وبين التفكير العشوائى من حيث مستوى التمكن ودقة الأداء، ودرجة الوضوح والفهم، وحقيقة الكفاءة فى الفهم أو الإفهام، والاقتناع أو الإقناع؛ مما يتجلى فى عدة اعتبارات، من بينها:

١- سرعة فهم أبعاد المشكلة، مع تبيُّن أبعادها، وظهور القدرة على البحث عن العلل والأسباب فى ظل الانفتاح على الآراء والأفكار والمواقف، مع إعمال المهارات الخاصة فى مناطق الجدل والحوار، وإدراك الحدود الفاصلة بين الظن، ودرجات اليقين، وقدرة كشف المغالطات والتجاوزات بما قد يحيطها من ضبابية أو غموض أو شبهات.

٢- مهارات إدارة الوقت، والتركيز فى الاتجاه المطلوب من واقع القدرة على التفرقة بين الصحيح والخطأ؛ مما يتطلب دقة الملاحظة، وإجادة التساؤل، ومهارات التحليل والمراجعة، والاستنتاج، وتنظيم المعلومات وتوظيفها، مع القدرة على انتقاء الأدلة والبراهين والحجج فى مواضع إصابة الهدف وتجليات الحقائق بعيدًا عن التزيُّد والتخبط بما قد يدعو إلى الملل.

٣- تقدير حجم المشكلة موزعة بين الصعوبة والسهولة، ودرجة الاقتراب منها بين الجرأة والتردُّد، ومستوى الثقة فى الذات، وجسارة الإقدام والاقتدار على

العرض وصحة التصنيف والمقارنة والتحليل، مع كشف التناقضات، وفهم طبائع العلاقات الكلية والجزئية، وتجنُّب الأحكام العشوائية والمطلقة والعامة والمتسرعة والمرتجلة، ومثلها المبنية على الانفعال العارض.

٤- الوعى بحقيقة العلميات المعرفية، ومحاولة إعمال الذاكرة والاستدعاء الدقيق، وتوجيه الكفاءة العقلية من خلال البحث فى المصادر الموثقة عن المعلومات والبيانات، وربط الاستدعاء بالملابسات، دون الوقوع فى تناقضات أو سلبيات فى طرح معايير الحكم بين المبالغة أو التهويل، أو التهوين والاستخفاف.

٥- تجاوز المنطلقات الذاتية فى إصدار الأحكام النهائية، لاسيما إذا تعارضت مع الحقائق، أو هيمن عليها تضخُّم الذات، أو كان الدافع إليها الرغبة فى توهج الأنا على حساب القواعد والثوابت، أو على حساب تهميش الآخر أو تسطيح مواقفه أو التقليل من أهمية أطروحاته أو منطق الرفض للرفض.

٦- احترام النماذج الابتكارية والمبادرات الفردية، وحدود العمليات العقلية والخبرات والأنشطة، مع تقرير قيمة الحساسية الخاصة للأفراد، دون جعلها حدًّا فاصلا فى التقييم أو إصدار الأحكام أو النتائج.

ثم عدم الجمود أمام مجمل التعريفات، ومحاولة وضع أسس ومعايير للأخذ بها وتبريرها، أو الإضافة إليها أو التفكير فيها بما لا يتأتَّى إلا من الوعى بالحد الاصطلاحى للمفاهيم والأشياء والعلل، وهو المدخل إلى مزيد من الفضول وحب الاستطلاع، محكومًا بما يتطلبه العقل من ضوابط وما تتطلبه المواقف من التروِّى والهدوء.

المدخل الخامس
منطلقات التفكير العلمى وقواعده

من السهولة بمكان تحديد الفواصل والفروق بين علمية التفكير، وبين العشوائية والارتجال والفوضى؛ حيث تبدو العلمية منوطة بعدة منطلقات وقواعد تبدأ من تقنين حدود المصطلح وأبعاد المفردات، وتنتهى عند حد التوازن النفسى والانفعالى والعقلى للمفكر، بما يجب أن يتمتع به من الحياد والموضوعية بما يدعو إلى البحث الجاد عن الأدلة والحجج والبراهين، وينأى عن منطق الاستسلام للوهم والخرافة والدجل والشعوذة واللامعقول.

والمعقول أن تتحدد القواعد والأصول بناء على حيثيات المصطلح، والتزام حدوده بما يمكن إيجازه فى عدة نقاط :

أولا : وضوح الرؤية والأهداف والوسائل والغايات، ففى غيبة هذا الوضوح يختل التفكير وتضطرب المفاهيم، وفى حالة الغموض والضبابية يظهر التشويش وربما تختلط الأوراق وتضيع الحقائق فى زحام الخلط، ويبدأ الوضوح من وجود رؤية وموقف يضع المفكر على بداية الطريق الصحيح، ويسهل له مهمة تحديد أهدافه وغاياته، وبالتالى تتحدد له الوسائل والآليات بقدر ما يمتلكه من ملكات وقدرات ومهارات، وبقدر ما يتهيأ له من استعداد.

ثانيا : تحديد الموقف من المسلمات والبدهيات، وهذا قياس طبيعى للأشياء، فثمة مسلمات مفروغ منها ينبغى تعرُّفها من باب القناعة بوجودها؛ خاصة أن أى تفكير ينطلق من محاولة الوصول إلى الحقيقة، بما يتطلب كثيرًا من الجلَد

والتحمل، والقدرة على المتابعة فى منظومة الاستقراء والاستقصاء بما يضمن للمفكر الحد المناسب من الاقتناع والهدوء والاطمئنان.

ثالثا : التمكُّن من الأدوات، وعلى رأسها لغة التعبير التى تظل الأساس المعبر عن الفكرة بصرف النظر عن الجدلية النظرية حول أسبقية الأداة أو الفكرة؛ إذ المهم أن يمتلك المفكر من القدرات التعبيرية ما يفى باحتياجاته العلمية بعيدًا عن الغوغائية والضجيج بما يشوه الحقائق، أو يُضلِّل الحجج، أو يُغَيِّب الأفكار والمواقف، أو يقضى بتأويل دلالات الظواهر فى غير اتجاهها الصحيح.

رابعا : حرية الفكر واحترام رؤية الآخر، والقدرة على الجدل والإقناع بقدر الفهم والتدرج المنطقى بين المقدمات إلى النتائج، مما يتطلب – بدوره – التمتُّع بكثير من الهدوء والتأنى بعيدًا عن الرعونة والاندفاع مما قد يخل بالحيدة والموضوعية، أويغلب الانفعالية والتأثرية التى لا تغنى عن الحق شيئًا.

خامسا : توافر الحس الجماعى واحترام الفريق، مع انطلاقة الذاتية التى تتفاعل مع الآخر قبولًا أو رفضًا، حوارًا ومناقشة ومداخلة أو إقناعًا أو اقتناعًا إلى ما يتطلبه الموقف من علمية ومنهجية من حيث الالتزام والخطوات وصولًا إلى النتائج أو الأحكام أو التقييم .

وانتهاء من تسجيل هذه المنطلقات بوصفها قواعد أساسية، تظل للحوارات الفكرية أصولها ومقوماتها التى تحتاج كثيرًا من الدربة والخبرة، وهو ما يجب التوجه به إلى النشء منذ مراحل مبكرة، يجب أن يتشكل فيها على احترام الملكة والموقف، وتقدير مقولات الآخر ومفاهيمه، ومحاولة الفهم دون وجل أو حرج، والانطلاق من الشفافية ووضوح الأفكار، ورفض الغوامض واللبس على علاَّته، والإكثار من التساؤل حيث يجب التساؤل ويحسن الاستفسار بعيدا عن الفجاجة وقبح المواجهة.. وعندئذ نبدأ دخول منطقة المهارات القيادية، التى لها مواضع أخرى، تختلف عن هذا السياق العلمى المحدد بما يتطلبه من الالتزام بمساحته المتوقعة.

المدخل السادس
امتداد حركة التفكير العلمي

هل يقتصر التفكير العلمى على زمن ما أو مرحلة بعينها؟ أم يعرف امتداده على مدار الحركة بين الماضى والحاضر والمستقبل؟ لعل الإجابة المبدئية عن التساؤل تستدعى الاطمئنان ـ أولًا ـ إلى صحة الجواب عن سؤال آخر: فهل يقتصر التفكير العلمى على تحوُّله إلى برنامج دراسى نظري؟ أم يجب أن يدرس عبر المناهج، ويدخل جزءًا من نسيج برامج العمل العلمى على مختلف مجالاتها؟

لعل الأمر فى الدراسات التجريبية يبدو سهلًا ميسورًا، ففى مساق درس الرياضة أو الأحياء أو الفيزياء وغيرها لابد أن يمتلك المتلقى الحد الأدنى من الوعى، بما يطرح عليه من معطيات، أو خلال ما يجريه من تجارب، أو ما قد يصل إليه من نتائج. أما فى حقل الدراسات الإنسانية.. فيبدو الأمر مرهونًا بالقدرة على توظيف المنهج فى ضبط حركة الفكر بعيدًا عن العشوائيات والفوضى، وبعيدًا– أيضًا – عن خلط الحقائق بالأوهام إلا فيما يميل إلى العلمية بذاته، على نحو ما يدرسه طلاب القانون والاقتصاد وعلوم السياسة والتاريخ والجغرافيا والتجارة، فلكل علم قواعده وقوانينه التى يُتَّفق عليها بين المتخصصين، وتظل مناطق الخلاف مرهونة بالفروق الفردية فى مستويات التطبيق، أو محاولات التغيير والتجديد.

أما فى مجال الدراسات اللغوية والنقدية والأدبية فتظل الساحة قابلة لنشر هذا النمط من التفكير، ومحاولة نشره على طلاب المعرفة فى كل ما يتلقونه من جانب، ثم فى كل ما يطرحونه من حوارات، وما تكشفه سبل التقويم من جانب آخر.

ذلك أن الطالب يقف حائرًا بين الأساليب الأدبية والعلمية حيرته بين مناهج المعرفة، وعليه أن يتلَّقى من كل القراءات، وله أن يحيلها إلى مفاهيم يتدبر فيها طبيعة المصطلح وحدوده، وينطلق إلى ما وراءه من دلالات وأبعاد.

من البدهى كلما تقدم العلم أن يتقدم الإنسان اطرادًا، وأن يميل إلى المنهجية التى يجب أن تنأى به عن تقبل الخرافة والوهم، على غرار ما كان من عصور ما قبل العلم، والتى صاغ فيها الإنسان معظم معارفه انطلاقًا من التجربة والخطأ، أو من واقع الممارسات الشرطية بتكرار الفعل وردود الفعل، دون بحث معمَّق فى العلل والأسباب، ودون انشغال واضح بالتدرج المنطقى، أوالتحليل العقلى لما وراء الطبيعة من مجرد أو معنى أو قيمة، على غرار ما صنَّفه الفلاسفة – مثلًا – فى مسألة الحدس والقيم المطلقة بين الحق والخير والجمال، والمعانى المجردة حول الروح والنفس والزمن، وغيرها من مفردات قد يعد الإقدام عليها ضربًا من المغامرة، إذا لم يتسلح المفكر بضمانات الفهم والوعى والتأمل والقدرة على الجدل، مستندًا إلى الدليل العقلى والمرجعية الذهنية الصحيحة. ولعل هذا ما تجلت منه جوانب فى فكرنا العربى حين رأى القدماء – مثلًا – أحد شعرائنا فصنفوه من الحكماء على نحو ما أطلقوه على أبى تمام والمتنبى حين جعلوهما حكيمين والشاعر البحترى، حيث جنح الشاعران إلى علمية الفكر فى تجليات الحكمة، التى قربتهما إلى الحس الفلسفى وعقلنة الأشياء، أليست الفلسفة حب الحكمة على نحو ما؟ وحين استطاع الشاعران تطويع الفلسفة وغيرها من المعارف والعلوم للشعر فقد صنعا شيئًا جديدًا خارجًا عن المألوف بما قد يدعو إلى إعادة النظر فى صقل العملية الإبداعية، حين تصدر عن الشاعر باعتباره مفكرًا وصاحب منهج ورؤية، يصدر عن نظرية ومفهوم للطبيعة النوعية لفن الشعر وأدوات التشكيل الجمالى والوظائف بين نفسية وجمالية واجتماعية وأخلاقية وغيرها؛ بما يعنى أن المبدع ناقد وصاحب موقف، إلى جانب تجربته التى يتميز بها عن غيره من حيث الخصوصية والتفرد، إلى جانب المشترك الإنسانى العام الذى لاينفصل عن مساقاته.

وعلى هذا حدثت المفارقات فى القرن الخامس - مثلا - حين طوَّع أبو العلاء المعرى حركة الشعر فى خدمة الفلسفة، حتى حار القدماء فى أمر تصنيفه بين شاعر الفلاسفة أو فيلسوف الشعراء، ولكنه - فى كل الأحوال - وضع ميزانًا جديدًا لحركة التفكير العلمى فى دائرة الإبداع، على غرار ما سبقه من رؤية شعراء الاعتزال ممن أحسنوا الجدل، وشغلتهم الحجج والبراهين دعمًا للمخالفة على طريقة ابن الرومى – مثلا– فى القرن الثالث حين استحسن الموت وفضله على مقولات الحياة لدى سواه:

قد قلت إذ مدحوا الحياة فأكثروا　　للموت ألفُ فضيلة لا تُعْرَف

فيه أمانُ لقائِه بلقائه　　وفراقُ كل معاشر لا ينصف

وهو ما قارب البحث عن التفرد العلائى، الذى جنح إلى استساغة العمق الفلسفى فى طرح التجارب التى تجعل من الصعوبة تصنيف منزلة أبى العلاء بين الزهاد والفلاسفة والأدباء إلى جوار منزلته أديبًا ولغويًّا وناقدًا ومصنفًا، على غرار ما جمعه من " معجز أحمد " وما صنفه من إبداعه عبر "الدرعيات"، و"سقط الزند" واللزوميات، وماورد من إبداعه النثرى فى "رسالة الغفران" و "رسالة الهناء" و"رسالة الملائكة".

هكذا جاءت حركة التفكير العلمى قاسمًا مشتركًا بين العلماء والمبدعين؛ مما يجعل الاختراع والابتكار فى العلم أقرب إلى الإبداع فى الأدب، ففى مجملها يقوم الأمر على البحث عن التميُّز والتفوق والنبوغ، قبل عموم ما هو متاح لغير المبتكرين والمبدعين وأصحاب المواهب الخاصة فحسب.

المدخل السابع
ثقافة التفكير العلمى بين الغياب والحضور

من المؤكد أننا نستشعر خطر البحث العلمى وأهميته فى توجُّهات الحياة، وتحقيق ضمانات سلامة التوجُّه فى مسارات الفكر، ومن واجبنا الاعتراف بحالة التردِّى التى تعانى منها معظم البحوث، على الرغم من توافر وسائط المعرفة ووسائلها بشكل مختلف تماما عما أتيح للجيل السابق؛ فثمة وفرة فى مصادر المعلومات عبر شبكات المعلومات، ومثلها فى المكتبات الإلكترونية وآليات نقل المعرفة بشكل عصرى متطور ومتواصل ومتجدد.

ولكن الأزمة ترتهن بثقافة جيل الباحثين أنفسهم حول سهولة استدعاء آليات المنهج، وإعمال قواعده، والالتزام بثوابته وأصوله، أو القناعة بالتجاوزات والسرعة، أو إدخال باب المجاملات فى الحسبان.

من هنا يحسن أن نرصد المشهد الثقافى بكل تناقضاته وغرائبه ونقائصه فى محاولة لاستبعاد عدة ثقافات من ساحة البحث العلمى، ومنها مثالًا - وليس حصرًا - :

● ثقافة الارتجال والعشوائية، وما لها من تداعيات سلبية مدمرة لخطط البحث ونتائجه على الساحة العلمية والمجتمعية والتطبيقية، ثم ثقافة المجاملات والتهاون، وما يصحبها من اللِّين والتبسيط، وسرعة القراءة، وادعاء التخفيف، أو ما يوازى الادعاء من عدم الدقة فى الفحص والمناقشة، أو إيثار تبادل المجاملة بين رسالة هناك وأخرى هنا، أو الزعم بوجوب التبسيط مع تعددية الجامعات الإقليمية، وما قد

يميل إليه الباحثون فى بعضها من التسرُّع فى إنجاز البحث على الرغم من حالة النقص المعرفى التى ربما تغطيها المكتبات الكبرى والمؤسسات الثقافية، والمكتبات الجامعية فى الجامعات العريقة.

كما يأتى ضمن الاتجاه السالب ثقافة السرعة ومواكبة الإيقاع لطبيعة الحياة، وخضوعًا لعامل الزمن، الذى ربما يحاول الباحث اجتيازه على حساب الجدة والإتقان والتروِّى، وهنا يكمن الخطر الذى يترصد البحث العلمى ويتهدده إذا لم يقف الباحث متأنيًا فى تطبيقات المنهج بشكل مناسب لطبيعة الموضوع بعد استقراء ما حوله، واستقصاء عناصره ومقوماته.

وأمام هذه الاتجاهات الحاضرة، والتى يحسن تغييبها يتعين أن يتنبه الدارس إلى وجوب إحياء الثقافات البحثية البديلة، سواء ما ورد منها لدى جيل الباحثين الرواد، أو ما قد تفرضه المرحلة من مستجدات ومتغيِّر، ومنها أيضا:

* ثقافة احترام المنهج العلمى فى استدعاء تاريخه وتجدُّده وتطوُّره من جانب، والالتزام بالتكوين العلمى والاستعداد الفردى، من خلال تناول المادة القرائية الواسعة من جانب آخر.

* ثم ثقافة الجدية والدقة دون تهاون فى حق العلم أو الباحث؛ الأمر الذى ينقذ حقل الدراسة من حالات التردِّى أو الضعف، كما يضمن حقوق الملكية الفكرية بالشكل القانونى والأخلاقى المتوقع.

* ثم ثقافة التروِّى والتأنى فى قراءة الأشياء، والفصل فى حدود المصطلح، واستقراء تطوره، وما حوله من دلالات تبعث على إعادة التفكير فيما يطرح على ساحة البحث، لاسيما مع الإلمام بعدد من المناهج العصرية، التى يقف منها الباحث موقف الاختيار الصعب، بما له من تداعيات تتجلى لصالحه أو على عكس ذلك.

من مجمل هذه الثقافات الدافعة إلى تأمل الحالة البحثية تحليلًا وتشخيصًا، يبدأ الانطلاق فى تصحيح المسار من خلال تغييب ما فسد منها، وإحياء ما صلُح، فلعل ما يتمخض عنه التغييب والحضور ما يدعو إلى تقدم البحث ورقيه طبقًا لمتطلب الفترة وإيقاعات المرحلة.

المدخل الثامن
بين التفكير العلمى والإبداع

هل توجد مساحة فارقة بين التخصص فى حقل معرفى بعينه، والإلمام بغيره من مجالات الفكر؟ وهل توجد المساحة ذاتها بين الإبداع والفكر؟

الإجابة عن التساؤل الأول يطرحها لقب المثقف بمنطقنا العصرى، والتعريف الشامل لمفهوم الثقافة حول ما يفكر فيه الإنسان، وما يبدعه، وما يحلم به؛ حيث تظهر شمولية التعريف من احترام الامتداد الزمانى بين الـمُضِّى والمضارعة فكرًا وإبداعًا، فهو يفكر فى الماضى من قبيل الاستدعاء والمراجعة والإفادة من تراكم الخبرات والمعارف وتصحيح الأخطاء واستمرار الجيد، وبناء أنظمة التقدم على أصول معرفية ضامنة للتواصل.

أما ما يحلم به الإنسان فيظل محسوبًا فى دائرة فكره من باب التخيُّل أو التوقع، أو الترقب أو الطموح، أو الأمل فيما يمكن أن يصنعه مستقبلًا بما يمكن أن يدفعه إلى تجاوز اللحظة الفارقة بين منطق القوة والفعل، إذا استعرنا المصطلحَيْن من المنطق الأرسطى، فالإنسان بالفعل يعيش حالة لها ملابساتها الواقعية، وبمنطق القوة قد يعيش حالة مفارقة ربما تتحقق أو لا تتحقق، ولكن المسافة بينهما – أى القوة والفعل- يجب ألا تتسع، وإلا أسرف على نفسه فى أحلام اليقظة بما قد ينذر بالجنوح إلى مثل جنون العظمة، الذى أصاب أبا الطيب المتنبى ـ مثلا ـ حين عاش "نفسيًّا" فى عالم الملـوك والأمراء والقادة، فبانت لديه المفارقة مع ما عاشه "واقعيًّا" فى

جلباب شاعر، يطلب المجد بالسيف قبل القلم، وبالرمح قبل القرطاس على حد تصويره.

وتبقى الإجابة عن التساؤل ثانيًا رهنًا بطبيعة الإبداع جزءًا من منظومة الثقافة، فالثقافة والمعرفة (حالة) تعكس قدرة الإنسان على التعامل مع الواقع، والحوار مع الآخر بدءًا من الاعتراف به، إلى القدرة على التحاور معه، إلى تجليات الذات من خلال الفهم والوعى ومستوى الإدراك، وما ينتج عنه من تداعيات تدفع دفعًا إلى التفوق والنبوغ.

وحالة الثقافة بمفهومنا العصر توازى – أو تكاد- ما شغل به الجاحظ ـ مثلا ـ من إلحاحه على وجوب إلمام العالم من كل علم بطرف، وهذا هو المحك فى حوارنا حول التكامل المعرفى المعمق بتعددية المصادر وصدق المرجعية، ومحاولات القارئ أن يصل إلى مصادر المعارف بذاته، وهو ما قد يتجلى فى مسألة التعلُّم الذاتى والتعليم المستمر، وما يشبهها من مصطلحات عصرية حول أنماط التعليم.

وليس غريبًا أن نتحدث – مرحليًّا – عن طبائع المساقات التخصصية والبيْنية تلك التى صدر عنها القدماء، منذ كان المؤلف هو المصنف والجامع والشارح والمدَوِّن والمترجم، وهو نفسه الناقد والمؤرخ والفيلسوف والمفكر؛ مما جعل ثقافتنا العربية تجمع بين المشهدَيْن برحابة وعمق : مشهد التخصص ومشهد الموسوعية.

وبناء على هذا الطرح يظل مطلوبًا ذلك الإلمام بها حول مصطلحات العلوم من مفاهيم، وما فى جعبتها من مهارات التفكير التى تنمى القدرات، وتتسق مع الاستعداد البشرى، وتدفع إلى التنافسية ووجوب الإجادة.

والعودة إلى الماضى هنا واجبة ومهمة إذا نجحت – أى العودة- فى إحياء النموذج المثال الذى سار عليه السلف، فتحوَّل القاضى الجرجانى – مثلًا – من قاضٍ ورجل قانون إلى ناقد يصنع الوساطة بين المتنبى وخصومه، وتحول الثعالبى مثلا من صانع فراء إلى مؤلف ليتيمة الدهر، التى أبدع فيها فى الدرس الإقليمى

للآداب وتحليل خصائص البيئات، ودراسة أثر المرحلة على الظاهرة اللغوية والإبداعية، وقبل ذلك كان تحول أبو تمام من صنعة أبيه الحائك إلى مبدع من طراز خاص، ينسج خيوط شعره بين أطروحات العقل وإملاءات الوجدان، ويتفاعل لديه الفكر والشعور ويجمع فى نسيج واحد بين الأقيسة المنطقية والفنية بشكل منقطع النظير، وقبله كان تحوُّل أستاذه مسلم بن الوليد من صنعة أبيه أيضا إلى رائد من رواد البديع العباسى، إلى غير ذلك من صور التفاعل والتثاقف التى تحكيها حماسات أبى تمام والبحترى ووحشيات أبى تمام ونقائضه، إلى مؤلفات ابن المعتز بجانب إبداعه الشعرى الضخم، فكانت كلها مساحات من محاولات الشعراء الأعلام فى مزاحمة المؤرخين والنقاد، فتركوا بصمة جيدة فى عالم الصقل الإبداعى والدقة المعرفية حولوا من خلالها البديع -مثلًا - إلى أداة تصويرية، تتجاوز حد النقش والزخرف والزينة لتتوغل فى بنية العلاقات اللغوية، وصناعة نسيج جديد له أصوله ومقوماته التى ينطلق منها الفكر مصاحبًا لتجارب الوجدان ومواقف الإبداع.

ويبقى الحد الاصطلاحى واردًا فى التعبير العلمى الدقيق عن طبائع الأشياء وخصائصها فى مجال العلوم التجريبية حين تقف عند التطبيقات، تحت مسمى الاختراع والابتكار، بما يضمن للمخترع حق الملكية الفكرية، وعند مساحات الإبداع تظل الأمور واردة حول طبيعة الملكة والإلهام، وخصوصية التجربة والخيال، كما تظل واردة حول المشترك اللغوى والتصويرى، وتداول المعانى والتناص والتضمين، وغيرها من معايير التميز الإبداعى.

ومع هذا يصح الانطلاق بمفهوم الإبداع عبر القاسم المشترك بكل ما يحتمله من دلالات التفوق والنبوغ فى أى من حقول المعرفة التى لا تعرف حدود الزمن؛ حيث يتلاقى فيها الماضى مع حقائق الواقع مع رؤى المستقبل، دون انفصام أو انقطاع، وهذا هو المحك فى أن نزعم بتحول الشاعر إلى مؤرخ حينًا، أو إلى مفكر فى بعض الأحيان، أو يتحول الفيلسوف إلى مبدع، أوالمؤرخ إلى أديب فى صياغة لغته على نسق فنى جميل.

المدخل التاسع

الحد الاصطلاحى فى التفكير العلمي

فى التفكير العلمى يجب أمن اللبس، والخلاص من تداعيات الخلط بين المصطلحات، وهو اللبس ذاته الذى يمكن أن يقع بين بعض المفردات؛ الأمر الذى يستوجب تحرى الدقة التى تتأتى من الممارسة العلمية الصارمة، وتجدُّد القراءة المتأنية، وتعدُّدية المصادر الأصيلة، وسلامة المرجعية.

وتظل معرفة الحد الاصطلاحى علامة جيدة على طريق الوعى المنهجى، وضمان صحة اتجاه التفكير، على نحو ما يستعمل مثلا من كلمة (لغة) للدلالة على "اللسان" والخلط الحادث بينها وبين كلمة (لهجة) على الرغم من تباعد الدلالة الاصطلاحية؛ ذلك أن كلمة (لغة) – مثلًا – لم ترد فى القرآن الكريم على الإطلاق إلا فى كلمة (لسان) التى تكررت فى بعض الآيات الكريمة (بلسان عربى مبين) وتأكيد عروبته (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)، وما يقاربها من ترديد المصطلح الدال على مفهوم (اللغة) مما يعنى عموم كلمة (اللسان) بقدر ما يصدر عنها من لغات الشعوب، على أن يظل مصطلح (اللغة) دالًّا بذاته على الفصحى الجامعة للأمة الواحدة، بما يفصل بين حدِّه وفضاءات (اللهجات العامية) التى ظهرت – تاريخًا – بين القبائل العربية منذ ظهر الاختلاف بين لهجة أهل اليمن والجنوب القحطانية عن لغة أهل الشمال من العدنانيين، إلى أن توحَّدت لهجات القبائل فى لغة قريش التى نزل بها القرآن الكريم بعد أن نضج بها الشعر الجاهلى، ثم ظهرت " التعدُّدية " فى " القراءات القرآنية" ونزول القرآن الكريم بالأحرف السبعة، وبالتعدداية

الصوتية التى مالت إليها بعض القبائل على طريقة (هراق الماء) (وأراق الماء) باعتبار الحرفَيْن حلقيَيْن، وعلى طريقة " ليس من امبر أمصيام فى أم سفر" فى إبدال الميم واللام (ليس من البر الصيام فى السفر) وعلى الإمالة عند بعض القوم، إلى غير ذلك من صور لغوية لا تخرج إلى أطر العاميات التى لا نعرف لها حدودًا ولا عددًا – الآن – فلكل قرية لهجتها العامية، ولكل قبيلة ومدينة كذلك لهجتها التى قد يجمع بينها الجذر اللغوى الأصيل والموحد، إذا ما قصدنا إلى ردِّها إلى أصل الاشتقاق، وربما بدت أيسرها وأكثرها ذيوعًا اللهجة القاهرية التى يتعاورها المثقفون، والتى يبدو منها أكثر من ٨٥٪ من جذور عربية فصيحة.

أما الإغراب فى الانتصار للهجات العامية إلى حد المغايرة أو التناقض أو تخصيص المصطلحات بفئة ما دون أصول صحيحة فهذه يمكن رصدها – بل يجب رصدها– من خلال أطلس لغوى ينهض بإنجاز العبء المهم والخطير، والذى يجب أن يتجه إلى صناعته علماء اللغة، وبصحبتهم المشتغلون بالأدب الشعبى.. فمن الأَوْلى أن ينهض مشروع قومى لدراسة اللهجات العامية، مع تحليل الفروق الدقيقة بينها، ودراسة دلالاتها، ورصد مساحات التقارب، أو التباعد بينها وبين الفصحى، إلى جانب استكشاف ما وراءها من مؤشرات وأبعاد مجتمعية أو قيمية، ترتهن بمنطق الجمود أو منظومة التطور.

كما يبدو مطلوبًا من علماء اللغة وباحثيها أن يراجعوا برامجهم العلمية فى هذا المساق، الذى يتجه إلى تتبُّع سلم التطور اللغوى بما له من دلالات قيمية وحضارية؛ وبما وراءه من دوافع وأسرار ومقومات، وبما ينتهى إليه من نتائج وأطروحات، بدلا مما انتهى إليه بعضهم من منح درجات علمية لمجرد حصر الأسماء أو الأفعال أو الحروف فى ديوان شاعرٍ ما، دون الوصول إلى نتائج، بل دون تحقيق إنجاز علمى متكامل؛ حيث ظلت الرسائل جُزُرًا متفرقة متباعدة أدَّت دورها النفعى لدارسيها، ووجدت سُبلها إلى أرفف المكتبات، وفقدت قيمتها العلمية، فلا هى أضافت للعلم ما كان متوقعًا منها، ولا هى تركت الموضوعات مجالًا مفتوحًا لدراسات جادة

تنتهى إلى نتائج جديدة، أو تصدر عن رؤية ومنهج، أو تحقق إضافة من خلال الفكر العلمى الجاد.

وتكثر نماذج معرفة الحد الاصطلاحى مدخلًا إلى صحة التفكير وعلميته، على نحو ما يدرسه الباحث - مثلًا - من مفهوم (النقد) و(النقض) بما بينهما من مساحة التباين؛ حيث ينتهى النقد إلى التحليل ثم التقويم بالمعنى الاصطلاحى للكلمة، بينما ينتهى النقض عند مفهوم الهدم ومنه نقض البناء ونقض الأحكام، ومحكمة النقض، وغيرها من مصطلحات تسير فى الاتجاه نفسه من شعر النقائض وغيره من صور الاستخدام. وبمثل هذا الحد الاصطلاحى يبدأ الفكر العلمى فى حدود مصطلحات علم الرجال، والسند - والمتن - والجرح والتعديل، والنص، والنقل، والرأى، والتفسير، والتأويل، والعلة والسبب والمسبب، والقيمة، والفكرة، والحكمة، والمثل، والوصية، وغيرها كثير من المفردات التى يجب إدراك حدودها بدقة؛ تفاديًا للخلط والتشويش الذى قد يبعث على الإرباك العلمى، أو اللبس المنهجى بما يتضمن من تشويه المصطلح، أو غموض دلالاته، أو صعوبة الأداء من خلاله، أو عشوائية التلقى أو عبثية التوصيل، على غرار ما يقع فيه الدراسون – أيضا – بين مصطلحَىْ عمود الشعر والشعر العمودى؛ حيث تبدو العلاقة منفكَّة بين الاصطلاحين؛ فعمود الشعر حددته مفاهيم القدماء بما يوازى مصطلح " الصورة الشعرية " فى النقد المعاصر، منذ سجل المرزوقى شروطه فى مقدمة ديوان " الحماسة " حين حصرها فى شرف المعنى وصحته ومنطق الإبانة والوضوح ومناسبة المستعار للمستعار له، وهو ما يختلف – بالطبع – عن منهج القصيدة أو معمارها أو البنية الشكلية لها، أما الشعر العمودى فله حد اصطلاحى مختلف يرتبط بالموزون المقفى من الشعر، فى مقابل ما ظهر من السطر الشعرى بديلا عن البيت، أو شعر التفعيلة، أو الشعر الحر أو المرسل أو حتى ما يسمى قصيدة النثر.

ويدخل فى باب التفكير العلمى دقة الفصل بين الدلالات على نحو دراسة البديع ـ مثلا ـ باعتباره فرعًا إبداعيًّا ضمن علوم البلاغة، وبينه مذهبا ومدرسةً لها مرحلتها وتاريخها، ولها دورها وملامحها وروادها وتلاميذها فى العصر العباسى. وقريبا من تلك الشواهد ما يحدث من خلط اصطلاحى فى مفهوم "التضمين" بمعنى "الاقتباس" و"التناص"، وبين التضمين من المنظور البلاغى، وبين تضمين القوافى، وبين التشبيه الضمنى؛ إلى غير ذلك كثير من المصطلحات واجبة التحديد؛ ضمانًا لسلامة الاتجاه العلمى، وتفاديًا للخلط الذهنى بين المفاهيم فى الإطار اللغوى والسياق الاصطلاحى.

المدخل العاشر
توظيف التفكير العلمي فى حركة البحث

ترى ما المقصود بطرح قضية التفكير العلمى فى هذه المرحلة من تاريخ الأمة؟ ألأن شبابها يحتاج نمطًا من الصحوة واليقظة يتأمل فيها واقعه، ويناقش أطروحاته ومشكلاته؟ أم لأنه فى مواجهة التحديات العلمية لابد أن يتعايش مع ثورات المعرفة وتراكم النظريات وملاحقة المخرجات العلمية المتلاحقة ؟ أم لأنه يجب أن ينصرف عن الركون إلى الفكر الخرافى والأسطورى الذى لا يتسق ـ بحال ـ مع منطق العلمية ؟ أم لأنه يجب أن يوظف هذا النمط من التفكير فى خدمة البحث بوجه عام ؟

يبدو أن هذا الأخير يجب أن يحتل موقع الصدارة مع الاعتراف بتكامل الرؤية، من خلال منظومة الإجابة عن كل التساؤلات، وأحسب أن هذا كان واردًا فى ضمائر الأقسام العلمية المتخصصة، وفى ذاكرة أساتذتها حين شغلهم من أمرهم الموافقة على اقتراح طرح هذا المقرر الجامعى؛ باعتباره مدخلًا إلى مناهج البحث فى العلوم الإنسانية؛ ربما للاقتراب من آليات تطور المنهج فى العلوم التجريبية، وربما من قبيل امتلاك الأدوات للانخراط فى سلك التقدم الذى قطع العلماء فيه أشواطًا فى التكنولوجيا وظلت الإنسانيات تسير بطيئًا فى خضم عشوائيات الفكر، الذى لم يحقق لها القواعد العلمية التى يجب أن تبدأ منها لتنطلق إلى تحقيق النتائج بشكل دقيق ومتكامل.

وربما كانت مشروعات إصلاح منظومة التعليم العالى، ومنها ـ مثلًا ـ مشروع تنمية قدرات هيئة التدريس، تقوم على تأصيل هذا النمط من التفكير العلمى الذى وجب غرسه فى الطلاب، ووجب نقله من جيل الأساتذة إليهم عبر أساليب وصيغ تربوية وتثقيفية مناسبة. وربما كان مشروع تطوير كليات التربية قاصدًا إلى تأصيل مثل هذا النمط من الفكر، من خلال ضمان قوة خريجيها أو إكساب الخبرات والتدريب والتراكم المعرفى للمدرسين الحاليين عبر دورات وشهادات عليا، تضمن انخراطهم فى عالم المعرفة بما يتطلبه من مهارات وخبرات جديدة.

من المؤكد أن غير هَذيْن المشروعين كان مسعاه قريبًا من المساق نفسه، فما كان مطلب تطوير المناهج وتحديثها إلا من باب الاطمئنان إلى سيادة التفكير العلمى، والتأسيس المنهجى للطلاب على ما سواه، وتجاوز عشوائيات الأداء التى تكثر منها الشكوى فى الدراسات الإنسانية ـ بخاصة ـ بما تتسم به من المرونة والتعددية ومساحة الاجتهاد وإبداء الآراء؛ ذلك أن مشروع رعاية المتميزين وتشجيع التفوق ومبادرات الابتكار وحق الملكية الفكرية لم يكن سوى مدخل عصرى متجدد لضمان الحد الأمثل من الجودة فى زحام التنافسية، التى يظل فيها الرهان قائمًا على فئة بعينها بصرف النظر عن مستوى الشهادات الممنوحة للآلاف؛ فمساحة التفوق والنبوغ تظل واردة لتحقيق إنجاز أفضل أملًا فى تضييق الفجوة بين العالم المتقدم المنتج والمصدر للمعرفة، والعالم النامى الذى يشغله من أمره مجرد استيراد المعرفة واستهلاك المنتج، وهو يدرى تمامًا أن المنتِج، هو صاحب الحق والسطوة ومالك أسرار المنتَج، وله حق التصرف بحكم ملكيته الفكرية، قبل أى اعتبار آخر.

من هنا كانت الدعوة فى كل تخصص علمى، مبنية على تصور أساس ينبغى أن يتحقق بعيدًا عن سطحية الرؤية حول فكرة منهج موحد، أو كتاب موحد، فلسنا فى حاجة فعلية إلى توحيد أقسام الكليات إلا إذا توحدت شعوب الأمة وتجاوزت فكرة الإقليمية وتلاقت الأفكار وتجانست الرؤى، ولكن الأَوْلى بالنظر أن يظل

القاسم المشترك مطروحًا على الساحة حين يتعلق الأمر بتوظيف الفكر فى خدمة البحث العلمى، وهذا هو المحك الحقيقى فى اعتبار التفكير العلمى خطوة جادة ومطلوبة على طريق البحث فى أى من فروع المعرفة؛ مما يجعلها وظيفة تأهيلية لما بعدها، وخطوة منهجية تأخذ بها بعض الأقسام تحت مسمى " مناهج البحث " أو غيرها من قاعة البحث، أو التدريبات المنهجية، وفى مجملها تمثل اتجاهات متماثلة فى توظيف التفكير العلمى فى خدمة المتلقى؛ باعتباره المستفيد الأول من المنهج، وكذا فى خدمة المجتمع العلمى المتخصص، ثم فى خدمة المجتمع بوجه عام؛ ولنا أن نتوقع مجتمعًا طلابيًّا يفكر بشكل علمى فى دراسة الظواهر والقضايا وطرح المشكلات وجدل الأفكار، وقراءة الواقع ودراسة التاريخ، ورسم رؤى المستقبل، فهو مجتمع ـ إذًا ـ قادر على التخطيط لكل ما يصنعه؛ مما يزيل عشوائيات الحياة المجتمعية فى كل شواهدها وبكل دلالاتها.

قد يحل التفكير العلمى لنا كثيرًا من مشكلاتنا اليومية؛ إذا أفسحنا المجال للعلمية والمنهج، بدءًا من احترام القانون فى التعامل مع الآخر، إلى تفعيل آداب الحوار ومستويات اللغة الجدلية، إلى تعزيز حدود المنطوق الجدلى والمطلوب الجدلى بما وراءه من نتائج علمية محققة أو متوقعة، إلى تقنين الحدود فى طبائع العلاقات المجتمعية والتعامل مع منظومة القيم والمجردات والمعانى، إلى استجلاء ما وراء المجدَّد من السلوك والنمط الأخلاقى، إلى الاندفاع لرؤية كل مشكلة يومية من منظور نقدى، يقف عند تحليل أبعاد الظاهرة وتشخيصها بوصفها مشكلة علمية تحتاج الفرضيات والبحث عن البراهين والحجج والأدلة والشواهد.

ومن قبيل وجوب التوظيف العلمى لأى منهج دراسى، يبدو من حقنا وواجبنا أن نتأمل مساقات هذا الدرس وتوابعه وتداعياته فى ظل احترام وحدة المنهج، مع احترام التعددية القائمة حوله، والتى تدعو كل قسم علمى ـ على حدة ـ إلى التدقيق فى توجيهه إلى حيث يخدم البحث العلمى، قبل سواه من المرئيات والأطروحات.

ومن قبيل وجوب التوظيف ذاته، يظل من حق الأقسام العلمية أن تلقى بأطيافها التخصصية الدقيقة على ما هو عام، بما لا يسقط حقها فى الإفادة وتحقيق الرؤية؛ ففى حالة سقوط الأهداف النوعية تبدو الخسائر كبيرة؛ لاسيما إذا اختلطت الأوراق بين العلمى وغيره، بما قد ينذر بنتائج غير محمودة وعواقب غير طيبة.

فى فترة قصيرة من عمر الزمان، تحولت النصوص المتخصصة إلى أقسامها العلمية من باب خدمة التخصُّص الدقيق، فى ظل منظومة العطاء القومى عبر محتوى لغوى فصيح أساسه الاقتراب من الفصحى، وسلامة النطق والكتابة بها. وفى فترة طويلة من عمر الزمان تتجاوز ثلث قرن، كانت الدراسة العامة جامعة بين تعدُّدية أصوات الأساتذة الكبار، حين يقتسم الخمسة منهم منهجًا واحدًا يقدم فيه خلاصة النظرية والرؤية لكل منهم، فيعلمون الطلاب منهج الاختلاف وأصول الحوار، وجميعها تنطلق من التفكير العلمى فى شكله المأمول ومحتواه الهادف إلى تجليات الذات وصناعة التعددية.

الأمر مرهون بالتجربة حين تحتاج التقويم من حين إلى آخر بقدر ما تحققه من إنجاز يحتاج المساءلة من باب الاستمرار والتواصل، أو التوقف والتراجع، أو التأمل وتصحيح المسار إذا وجدت النتوءات التى تستوجب نقد الذات من باب المراجعة والمساءلة، بما يضمن سلامة الخطى وتحقيق الإنجاز تحت مظلة التقدم المرتقب فى حركة المنهج العلمى.

الفصل الثانى

رحلة المنهـــج

المبحث الأول: مراجعة المنهج في دراسة العلوم الإنسانية.

المبحث الثاني: مشروع التجديد في مناهج البحث الأدبي والنقدي.

المبحث الثالث: مسيرة المنهج في بنية الفكر العربي.

المبحث الرابع: المشروع البحثي ومحاذير الإخفاق.

المبحث الخامس: النسق العام للبحث الأدبي.

المبحث لأول

مراجعة المنهج فى دراسة العلوم الإنسانية

مدخل :

تسير قاطرة التحديث بشكل جيد ومتسارع، يحكمه إيقاع المرحلة، ومتطلب الفترة من حيث وجوب مواكبة المتغير العالمى فى تلاحق الثورات وتراكم المعرفة وثورات التكنولوجيا؛ الأمر الذى ينعكس بدقة ومنهجية على ساحة العلوم فى مجتمعنا العربى، والتى نتوقع لها مزيدًا من التقدم الفعلى على المستويات التطبيقية بالشكل العصرى المناسب، فى ظل المتغير السياسى والاقتصادى والمجتمعى والقيمى والإعلامى والثقافى.

ولكن التساؤل القلق لا يزال مطروحًا: أين الدراسات الإنسانية والمجتمعية من هذا التباري؛ وقد كانت تلك العلوم - على المستوى التاريخى - مفاتيح الاجتهاد ودوافع التنافسية والابتكار والإضافة لدى علمائها على المستوى المنهجى حتى لدى الرواد فى الجيل السابق، بما كنا نراه ونسمعه ونعرفه عن الشوامخ وأقطاب الفكر الإنسانى والتربوى والنفسى والاجتماعى والفلسفى والأدبى، وما كان لهم من مدارس متميزة باتت معالمها تتوارى – إلى حد بعيد – وباتت معها الحاجة ملحة إلى السير قدما فى تطوير المساق المنهجى، الذى اتجهت إليه علوم العصر والتكنولوجيا بالشكل المناسب.

فهل المسألة مردودة إلى تلك العلوم فى ذاتها؟! أم يرتد القصور إلى أداء الجيل الجديد الذى آثر السلامة، فاكتفى باجترار ما انتهى إليه الأساتذة والرواد؟ وربما

وجد فيها زادًا يكفيه مؤونة عمله العلمى؛ وفاءً باحتياجات الترقية والتدريس أو مجرد الانخراط فى سياق العمل الأكاديمى فحسب ؟!

وإلا فكيف يفسر مشهد هذا الصمت المريب تجاه سير منظومة التطوير فى فروع العلوم الإنسانية بالشكل اللائق بها، والذى شكلت من خلاله - تاريخيًا - مسيرة الأمم والشعوب دون فصل قطعى بين الإنسانى والتطبيقى بقدر ما كان الأمر من توافر الموسوعية فى الرؤية، لدى الشيخ الرئيس ابن سينا؛ لكى يكون طبيبًا ومفكرًا وأديبًا ومبدعًا ورجل قانون وتاريخ فى آنٍ!!!

أم أن هذا الصمت يظل مرهونًا بما أصاب أساتذة التخصصات الإنسانية أنفسهم من قناعة بتباطؤ واقعهم الثقافى والمنهجى، أو استشعار تحقيق إنجازات كافية باتت فى غير حاجة إلى مثل ضجيج العلوم التطبيقية بما تشهده من ثورات وقفزات معرفية، حتى باتت المفارقة بعيدة حتى فى صور التفرقة الفعلية والمتكررة بين طلاب كليات العلوم التطبيقية وطلاب الإنسانيات، باعتبارهم فى الدرجة الدنيا من سلم الفكر ومواكب التقدم!! ومثل ذلك – بالتأكيد – يتكرر فى حقوق التطوير فى الدراسات العليا والبحوث.

إثارة القضية واجبة فى ظل حجم المتغير الثقافى بما يتطلبه من ضرورة الانخراط فى خضم برامجه وخططه المنهجية، بحيث تُحَرِّكُ المياه الراكدة فى مناهجنا تجاوزًا لأزمة تعليم الجيل بمنطق الاستظهار الموروث، مع التحول الحقيقى إلى منطق الابتكار والتفكير والاجتهاد على طريقة جيل الرواد، ثم تجاوز الاجترار والاستهلاك والمطروق، إلى فتح نوافذ متجددة فى أبواب الفكر الإنسانى على مستوى المنهج – أساسًا - قبل أى اعتبار آخر !!

وحتى لا نقع ضحية المبالغة أو المغالاة فى طرح الأشياء، دعونا نتأمل الظاهرة الثقافية المعاصرة، من خلال حركة التبارى الفعلية فى فلسفات التحديث والتطوير، والأخذ بمناهج التجديد لنجدها تكاد تنحصر فى حركة العلم التطبيقى، حيث

يقف أمامها الإنسانيون إما موقف الدهشة والانبهار، أو موقف المتفرج الصامت، وفى كلا الأمرين فالنتائج غير طيبة فى صف منظومة العلم الإنسانى.

ولنا أن نتصور على سبيل المثال – وليس الحصر – ما يحدث فى بنية أى مؤتمر حول تحليل مقاصد الإصلاح والتحديث على المستوى الصحى، أوالبيئى، أوالهندسى أوالتكنولوجى والاقتصادى بقسمته الزراعية والتجارية والصناعية لتظل العلوم الإنسانية فى مؤخرة ذاكرة التقدم – على استحياء شديد - لغرابة معيارية المرحلة، على الرغم من خطر التحديث فى فروع تلك العلوم على ما تشمله فى مستوى الأداء السياسى والإعلامى والأدبى والتاريخى والاجتماعى والنفسى واللغوى، فهل إلى خروج من سبيل من قبل تضافر جهود أبناء تلك العلوم أساتذة وباحثين؛ لإعادة وضعها على خريطة الفكر والثقافة، باعتبارها بوابة التقدم وتأصيل الفكر كما كان حالها فى الماضى البعيد وحتى القريب!

إن الإصلاح الحقيقى لأى ظاهرة يبدأ من استكشاف جوانبها وحقائقها والاعتراف بها دون مخادعة الذات، أو القناعة بمعطيات الواقع؛ إذ لابد من إعادة النظر فى المنهج كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولابد من الاتساق مع الذات فى إطار تحقيق التفاعل الجاد مع المتغير بدلا من حالة الجمود أوالركون إلى اجترار المادة الجاهزة من لدن اجتهادات الآخر فحسب، ومن المؤكد أن علومنا الإنسانية تتوقع كثيرًا من فرسانها من هذا المنظور، ومن امتلاك تلك الأدوات التى تؤصل لها مناهج البحث بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني
التجديد فى مناهج البحث الأدبى والنقدي

من المؤكد – بداية – أن حاجتنا تزداد مرحليًا لقراءة المشروع المنهجى فى العلوم الإنسانية والعربية، لاسيما حين سُلطت الأضواء فى المرحلة الحالية على تطوير المناهج فى العلوم الطبية والهندسية والأساسية بكل فروعها؛ مما قد يؤدى إلى مظنة إسقاط العلوم الإنسانية من ذاكرة الأمة، أو من حساب أبنائها، أما من حساب التاريخ.. فيستحيل ذلك.

يأتى التجديد فى مناهج الدرس الأدبى والنقدى مطلوبًا من خلال عدة توجُّهات واعتبارات أساسية، نكتفى منها بالإيجاز هنا فى محاولة توصيف وضعية محددة فى سياق تحليل الظاهرة البحثية :

أولا : وجوب مراجعة المادة القرائية التراثية والمعاصرة، مع إدراك الفروق الجوهرية بين منظور القدماء ومنظور المجدّدين، والأخذ فى الاعتبار ضرورة قراءة الآخر فهمًا وحوارًا وجدلًا ونقاشًا دون افتراض سطوة روح المؤامرة، أو التوقف عند حد الانغلاق أمامه، أو الانبهار به، بما لا يتسق مع منهجية البحث العلمى فى أى من فروع المعرفة الإنسانية.

ثانيا : محاولة رد الاعتبار والهيبة لدرسنا الأدبى والنقدى الذى شهد نمطًا من الانحدار المرحلى بتحوّله إلى نمط مدرسى، عاجز عن الوفاء بما تتطلبه نصوصنا العربية من قراءات متجددة، تتطلب التسلّح بالأدوات النقدية

الدافعة لفهمها وتحليلها من منظور سعة الأفق، وكثرة المطالعات للمناهج انطلاقا من احترام التعدُّدية، ووجوب الاعتراف بالآخر والتعُّرف عليه، ولعل البداية - مثلًا - بقراءة الاستشراق من قبيل المعرفة أو النقد يظل مدخلًا مطلوبًا للبحث عن نظرية عربية متوازنة، ربما تستطيع المواءمة بين الموروث والمعاصر دون انفصام معرفى، أو انقطاع فكرى تحت أى من ضغوط التبعية أو الهيمنة.

ثالثا : تجاوز مرحلة النرجسية واستعلاء الذات، وكذا مرحلة الدهشة والانبهار أمام الآخر أو التماهى معه، ومثلها تكون مرحلة الاستخفاف بكل ما هو قديم أو قومى، لأنه كذلك، أو حتى احتمالات التضحية بأغلى ممتلكات الأمة من موروثها الضامن لإنعاش ذاكرتها، وضمان أصالتها وبقائها على خريطة الواقع المعاصر، بكل ما يشهده من المتغيِّر العصرى فى سياق الثورات العلمية المتلاحقة والتراكم المعرفى المذهل.

رابعا : اجتياز مرحلة العشوائية والفوضى التى تشهدها - أحيانًا- بعض الدراسات الأدبية والنقدية، دون الوصول إلى نتائج تستحق الرصد والتسجيل فى صورة قاعدة علمية؛ فمن المؤكد أن ساحة الدراسات العربية قد ابتليت بصور من التكرار والاجترار، حكمت على مناهجها ودارسيها بالنمطية والجمود إلى حد التراجع فى بعض الأحيان، ربما يسبب غيبة القراءات والترجمة للنظريات الغربية، أو الانكماش والتقوقع تجاه مقولات نقادها، أو الاكتفاء بالنقل النظرى، دون تقدير خصوصية مادتنا الأدبية التى بنيت على أساسها، وانطلقت من عباءتها الدراسات النقدية.

خامسا : جدة البحث عن نظرية نقدية عربية حقيقية، تتسق مع عطاء أدبنا القديم من واقع قراءات متجددة يحكمها المنهج التحليلى، وما حوله من دراسات عصرية تنتقى من المناهج التاريخية والاجتماعية والنفسية وغيرها ما يجلى

حقائق الأشياء، وما يهدف إلى طرح الجديد بعيدًا عن الترميز، أو الإفراط فى الغموض، أو الافتعال فى طرح النتائج والآراء والأفكار.

سادسا : وجوب تعرُّف حقيقة البحث العلمى الجاد، وتحليل خطواته وآلياته، وصولًا إلى خصائص البحث الأدبى بصفة خاصة؛ مع تعرف الطبيعة النوعية للبحث، والصيغ العصرية للمعالجة من خلال استقراء المصادر، وضمان صحة المرجعية، والانفتاح على دراسات الاستشراق لا لنقد محتواها، ولكن بقصد الإفادة من أدوات أصحابها فى دراسة التاريخ وقراءة النص الأدبى بشكل عصرى متجدد.

سابعا : الانطلاق من تعددية القراءة للمناهج، بما يسمح بتعرُّف طبائع الفروق والحدود الفاصلة بينها من جانب، والانطلاق إلى التوقف عند أفضلها لدرس الآداب الإقليمية أو الأممية من جانب آخر، وفى التعددية القرائية إثراء لفكر الباحث، وإدراك لمستويات التحول عبر المناهج المتباينة، مع تقدير دور العلوم البينية فى التكوين المنهجى الصحيح للباحث.

ثامنا : دراسة أخلاقيات البحث والباحث فى حقول الدراسة الأدبية، التى يصعب فيها الادعاء أو الزعم بقول الكلمة الأخيرة لما تحتمله من وجهات النظر، التى ربما تتعارض حول القضية الواحدة، مع تأكيد أصالة البحث من واقع الصدق المرجعى القائم على احترام نسبية الأحكام ونسبة الآراء إلى أصحابها، واستقصاء المراجع والمصادر، واستقراء أبعاد الظواهر تجاوزًا للوقوف عند القشور، مع محاولة للنفاذ إلى لباب المادة العلمية.

تاسعا : تجاوز التهاون فى أساليب التقييم والمحاسبة، والنأى عن التجاوز تحت أى من مسميات المجاملة التى يجب أن تبرأ منها مناهجنا الأدبية، وامتداد المحاسبة إلى مناطق التجديد والإضافة والابتكار، وتجليات شخصية الباحث

بين سطور بحثه، بعيدًا عن السطحية أوالتعميم، أو الاكتفاء بالنمطية والتقليد والمرسل والمطلق؛ مما يقتل البحث والباحث فى مهده، ويهدد بالانحدار فى مدارج الفكر الإنسانى بصورة مزرية غير مقبولة منطقياً ولا منهجيًّا.

عاشرا : احترام الحدود الفاصلة بين الدلالات والمصطلحات والمفاهيم المقننة فى مساق البحث الأدبى بين المسلمات والبدهيات، والبرهنة والاستدلال، والنسبى والمطلق، والجزئى والعام، والفروض والظواهر، والعلل والنتائج، والحدس والاحتمال، والإفادة الحقيقية من تراكمات المعرفة، وضمانات التواصل إيمانا بالتكامل من خلال مجمل الاجتهادات الفردية والجماعية ومابينها من مشابه ومفارقات.

فوق كل هذه الاعتبارات يظل المدخل الحقيقى لتحديث المنهج البحث الجاد فى الدراسات الأدبية معلقًا بدرجة بالانفتاح العقلى، والقدرة على فهم كتابات الآخر، والاستعداد للمناقشة والحوار، دون تشنجات أو تعصب، والانطلاق إلى التفرقة بين ما هو علمى وما هو غير ذلك، إلى بقية الاعتبارات التى يجب أن توضع فى حسبان الباحث المعاصر؛ حتى يستطيع أن يضيف إلى ما أبدعه جيل الرواد من اجتهادات ونتائج بات مطلوبًا أن تفتح مزيدًا من أبواب الحوار والمناقشة والإضافة والابتكار.

المبحث الثالث

مسيرة المنهج فى بنية الفكر العربي

اهتم العرب بقراءة أرسطو، وحاولوا استيعاب ما طرحه منطقه وفكره حتى فى أخص فنونهم القولية الإبداعية، التى سجلوا فيها نبوغًا وتفوُّقًا، وعلى قمتها فن "الشعر" وفن "الخطابة" مما عكس طبيعة الثقافة العربية فى توجُّهها إلى الآخر حوارا وأخذًا وإضافة ومشاركة عبر مراحل الترجمة الحرفية، التى اختلطت فيها المفاهيم منذ ترجموا "الدراما" بفن "المدح" والبطولة، والكوميديا بفن "الهجاء" والسخرية، إلى ما تلاها من تطوُّر فى الترجمة بالمعنى. وبدا طبيعيًّا لهم أن يتأثروا بالمنطق الأرسطى، وأن يشغلهم ما ورد فى مسألة المقدمات والنتائج، وفى تحديد الكليات والجزئيات، منذ ترجموا وشرحوا وحلَّلوا ولخصوا وعلَّقوا، وهو ما انعكس فيما تأثروا به من علوم اللغة والنحو- مثلًا- فى موضوع القياس، ومن القياس – نظريًّا – اندفعوا إلى التجربة – عمليًّا- وتطورت لديهم آليات العلم وقواعد التفكير، ومعها تطورت مفاهيم المنهج بقدر تنوُّع مصادر المعرفة ومداخلها مع القفزات التاريخية الواسعة، منذ تطرقوا إلى دراسة ما انتهى إليه (روجر بيكون) الفيلسوف الفرنسى من تجاوز المنطق الأرسطى والقياس، إلى ترشيح آلية الانطلاق من العكوف على التجربة والاستقراء بوصفهما مدخلَيْن ضروريين لضمان صحة نتائج البحث وسلامة خطوات المنهج.

ثم جاءت مرحلة الشك الديكارتى فكانت مدخلًا آخر مختلفًا بدءًا من قراءة (البدهيات) إلى تحليل الأشياء المركبة، حيث تبدأ البداية الديكارتية دائمًا من الشك

قبل اليقين، مع إمكانة نقض جوانب من قداسة الموروث واحترام البدهى فى سياق المنطوق الجديد.

تواصلت المراحل وتعددت المداخل إلى ما جاء به " سانت بيف" من تركيز على فكرة المكان، ومتابعة أثره على الظاهرة الإبداعية، وعلى غراره كان ما تردَّد عند " تين " من الخصائص الجماعية للإبداع، دون اقتصار على نظرية "الفردية" طبقًا لنظرية الأجناس أو قانون البيئة والعصر والزمان؛ مما يمثل خطوة مهمة كانت لها تداعياتها فى مسار تطور البحث الأدبى عبر تعدُّدية الاتجاهات والأدوات.

والحق أن الهاجس القومى يدعونا إلى مراجعة الأنماط النظرية والتطبيقية التى تراءت فى الأفق العربى، منذ ظهر قلق ناقد قديم مثل محمد بن سلام الجمحى فى تحديد الطبيعة النوعية لتطلعاته المنهجية عبر طبقاته على المستوى الزمانى والمكانى والفنى، وكذلك ظهرت نوايا "الجاحظ" عبر مقاصده فى مسألة الأجناس بشكل غير مباشر عبر تصنيف حضارات الأمم والشعوب، من خلال استكشاف تباين حظوظها فى مجالات الحياة والفكر على غرار ما قدمه فى رصده لتاريخ العرب والفرس واليونان والهنود فى أى من حقول المعرفة بين الإبداع والسياسة والحروب والفلسفة والمنطق والحكمة والفلك وغيرها.

أما مسألة " الأنواع الأدبية" التى تنادى بها "برونتيير".. فقد بدت إرهاصاتها كامنة فى الذاكرة العربية القديمة منذ تمت قسمة فنون القول لدى العرب بين شعر ونثر وقصص وسجع الكهان، وحتى فى طبيعة جمعهم وتدوينهم وتصانيفهم للمعلقات والمفضليات والأصمعيات وجمهرة الأشعار وجمهرة الخطب والرسائل، مع إدراك مبكر للحدود الفاصلة بين الأنواع، ودراسة صور التلاقى والتجانس والتداخل التى قد يفرضها مجال القول أو تشابه الأدوات.

وأما الحوار حول البعد المجتمعى للإبداع فلم تخل منه الذاكرة المنهجية لدى العرب من واقع إدراكهم للطبيعة البَيْنية الحاكمة لقراءة الإبداع بمعزل عن فكرة

النبت الشيطانى، أو فرضية انعدام الجذور أو الأصول إلى الاستغراق فى قراءة أوراق الشعراء وأخبارهم وطبقاتهم ونفسياتهم؛ الأمر الذى يحكى ضرورة امتداد الدراسات المنهجية فى سياق تلك المفاهيم، الدقيقة، بما تعكسه من عمق صلة الأديب بمجتمعه وتاريخه، وهى ذات الصلة بالمكان والعلاقة مع الآخر والأساطير والفكر، بما يحتاج التلاقى المنهجى مع علماء الأنثروبولوجى والاجتماع والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس والفلسفة وعلم الجمال وغيرها من العلوم والعلماء، حيث يجب على الدارس لمنهج البحث الأدبى أن يُطل بمعارفه على (لومبروزو) و(فرويد) و (أدلر) و(يونج) و(كروتشه) و(ريتشاردز)، وغيرهم، وأن يكون قارئًا جيدًا لرؤى وأفكار (رينان) و(نيكولسون) و (بلاشير) و (مارجليوث) و(كارل نالينو) و(جرونباوم) وغيرهم، إلى جانب التواصل مع الاستشراق الموسوعى عند بروكلمان و(جب) وسزكين وغيرها من دراسات ومصادر تركت آثارًا واضحة فى مسيرة الإبداع العربى، حين وُضع كل منهم موضع القراءة والمراجعة والمساءلة سلبًا أو إيجابًا.

واستمرارًا للتعددية، ومع تواصل الأطروحات فى مناهج البحث تستمر المساحة الذاتية للباحث نفسه موضع جدل وحوار، وتظهر المدرسة التأثُّرية فى موازاة الموضوعية، ويتم التلاقى بين التذوق الشخصى الذى ينبغى احترامه عند (لانسون) والإفراط فى الموضوعية عنه ناقد مثل (إليوت) حيث يغلب البحث عن التراث لا الجماعة، ويتصور الناقد - حينًا - إمكانة هروب المبدع من الشخصية والواقع؛ حتى ينتهى إلى طرح نظريته فى استقلال الفن لذاته تحت إطار نظرية " الخلق الفنى ".

هذه المساحات المعرفية والمسافات المنهجية تظل بابًا رئيسيا من أبواب الدخول إلى دراسة مناهج البحث فى الأدب بما يقرب المسافة بين ما انتهى إليه العرب قديما، وما توصل إليه النقد الغربى، وصولًا إلى وضوح الرؤية وإدراك طبيعة الأشياء دون جنوح إلى عنصرية أو تعصُّب لا ينبغى تقبله فى حقل البحث العلمى.

المبحث الرابع
المشروع البحثى ومحاذير الإخفاق

من المتوقع والطبيعى أن يكون للبحث والباحث هدف وغاية، يظل البحث وأدواته وسائل للوصول إليها؛ الأمر الذى تعكسه نتائج البحث وتوصياته فى ختام الرحلة المنهجية، وهو ما يمكن أن يتخذ مرجعًا لباحثين آخرين يفيدون من نتائجه، أو يقتربون من ساحة مشروعاته. وهنا يمكن العكوف على عرض عوامل إخفاق البحث لتجنُّبها باعتبارها مخاوف ومحاذير، يدق حولها جرس الإنذار؛ مما يجعل الاقتراب منها محظورًا بوصفها مناطق خطر على الدراسة وخطوات البحث، ومنها:

- ركون الباحث إلى بعض الأفكار المسبقة والتى قد تقع فى دائرة الخطأ أو الصواب، أو فى المنطقة المشتركة بينهما على سبيل الاحتمال. صحيح أن الأفكار المسبقة قد تضمن التواصل والاستمرارية، ولكن الخضوع لها قد يمثل عائقًا أمام الباحث عن التجديد والابتكار والإضافة، وربما يعطل ذاكرته عن توظيف المناقشة والحوار والجدل العلمى بالشكل المناسب.
- الحماس المفرط للباحث تجاه الظاهرة أو المشكلة – موضوع الدراسة- حيث لا يجدى الحماس، الذى قد يغرى بمزيد من سيطرة الانطباعية والذاتية فى القراءة العلمية للموضوع، وهو ما قد يؤدى إلى الانصراف إلى أبواب الفوضى بديلا للانضباط، أو باب التخبُّط والارتجال بديلًا للمنهجية بمعناها الدقيق.

- تجاهل الباحث الرأى الآخر أو الأدلة المضادة، على الرغم من وجوب الالتفات إليها والوقوف عندها تحليلًا ومناقشة وعرضًا، دون تعصب أو انغلاق، أو الرفض المبدئى إلا من خلال العرض المناسب، والتحليل الكافى، وتحرى الدقة فى رصد الملاحظات، وأوجه المخالفة، تفاديًا للاستعلاء أوتضخم الذاتية، أو الانفلات فى إصدار الأحكام،أو الجنوح إلى غبن الآخر، أوانتقاص حقوقه الفكرية.

- الزعم بامتلاك الأحكام المطلقة أو النتائج اليقينية النهائية بما قد يوحى إلى إمكانة إغلاق باب الدراسة، مما يعد خطأ علميًّا فى ساحة الدرس الأدبى التى تقبل التعددية، وتقوم على أساس منها بقدر التصالُح بين المناهج والأدوات، وبقدر صيغ الاختلاف ومساحاته بين الموضوعات والباحثين، وبين هذا وذاك يظل مطلب احترام الفروق بين الأحادى والمتواتر، والفروق الفردية حتى بين فريق الباحثين إذا كان البحث مبنيا على الحوار والجدل، وهو أحد متطلباته الأساسية .

- عدم الاعتراف بسلطة النص، أو الجنوح إلى الذاتية فى تفسيره وتأويله؛ الأمر الذى لا يقبل الادعاء إلا من باب الاجتهاد، بشرط امتلاك الأدوات والتحكم فى زمام مسار المنهج بعيدًا عن مداخل الافتعال والمبالغة، وبمنأى – أيضًا – عن التماهى مع الآخر من باب الدهشة والانبهار.

- عدم أمانة المرجعية وانتقاء المصادر؛ الأمر الذى يحتاج من الباحث أن يكون دقيقًا فى اختيار مراجعه بما تتمتع به من العمق والأصالة، وسلامة المنهج، فليس كل كتاب مرجعًا، وكذلك يكون انتقاء المصادر المحقَّقة علميًّا، إذا تعددت الطبعات، مع دقة اختيار النسخ بقدر الثقة فى مدارس المحققين وتوجهاتهم .

- عدم الدقة فى الإسناد، أو الميل إلى التعميم والتسطيح، أو قبول التجهيل بما يشى بالتسيب البحثى غير المقبول، وكذا تجاوز الهجوم الشخصى فى استعراض الآراء ومناقشة المواقف بعيدًا عن الانطباعية قدر الإمكان.

وأخيرًا تظل قدرات الباحث على الاستقراء المنهجى والاستقصاء الموضوعى إحدى ضمانات النجاح فى دراسته، بالإضافة إلى إمكانية احترام الخبرات الشخصية والفروق الفردية؛ باعتبارها مداخل للتميُّز البحثى والدقة المنهجية بالدرجة الأولى.

المبحث الخامس
النسق العام للبحث الأدبي

تبدأ حدود النسق العام للبحث من طبيعة المشروع المنتقَى باعتباره موضوعا وفكرة وقضية وموقفًا ومشكلة، بما يفتح المجال للمناقشة وإعمال العقل، وتوظيف الأدوات فى إطار مساحة معقولة للإضافة والابتكار والتجديد.

ويبدأ البحث المتميز من إثارة مشكلة مهمة، وليست تافهة أو مفتعلة، حيث يطرح سؤالا يبحث من ورائه عن إجابات، أو قضية تبحث عن إضاءات، أو موقفًا يحتاج عرضًا ومناقشات، أو عقدة تبحث عن حلول علمية وعملية.

يبدأ البحث فى العلوم الإنسانية من تحوُّله إلى قيمة منهجية تطرح الفرضية والمقدمة، وتحترم العينات والنماذج والأطروحات وصولًا إلى النتائج المحددة أو المفتوحة، بما يتجاوز الجهود والدوجماطيقية فى قراءة الأشياء، أو فى إصدار الأحكام.

يحسن تحديد الأسوار الزمانية والمساحات المكانية للبحث فى أضيق الحدود، كما يحسن تجاوز الموضوعات العامة، واختزال المناطق الخطابية والموضوعات الإنشائية أو التزيُّد العلمى من باب الرغبة فى المباهاة بتضخم البحث، بما قد يبعث على العجز عن اختصاره، وهو مطلب غير جيد وغير مقبول من المنظور العلمى.

ومن المؤكد أن تحديد حجم البحث بمائتى صفحة - فى المتوسط قد تزيد قليلا أو تنقص - ينهض على فلسفة تشكلت ملامحها عبر توجهات الباحثين إلى تضخيم

بحوثهم بما لا يضيف الجديد سوى النقل وزحام الاقتباسات، وربما التصرف فيها دون تجديد المنهج، أو تعميق القضايا المدروسة، ولعل المدخل الآمن لبنية النسق المنهجى الصحيح للبحث يبدأ من قدرة الباحث نفسه على توظيف المعلومة فى موضعها الدقيق، وإلا حدث الخلل فى النسق، وبدأ الخروج عن الإطار المحدد له.

ومع توظيف المعلومة تأتى الدقة والأمانة فى حدود الاقتباس، مع وجوب التدخل والتعليق الذاتى للباحث مناقشة وتحليلًا وتعقيبًا - اتفاقًا أو اختلافًا - أو جدلًا واقتراحًا طبقًا لما يحتمله النص من مناقشات، وليس من قبيل المزايدات أو المبالغات أو هيمنة الانطباعات.

وتمتد دقة التوزيع المنهجى للبحث عبر أبوابه وفصوله ومباحثه الجزئية بعد مقدمة البحث وتمهيده، لينتهى بخاتمة حول أهم نتائجه وتوصياته، وما يمكن أن يتحول منها إلى برنامج عمل، أو تزكية منهج، بما يقدم إفادة متواصلة للباحثين.

ويتواصل النسق العام للضبط المنهجى فى البحث، بدءًا من صياغة المقدمة التى ينبغى إحكامها بعد نهاية كتابة البحث؛ فإذا هى آخر ما يكتبه الباحث، وأول ما تطَّلع عليه لجنة الفحص والقارئ مما يدعو إلى وجوب التأنى فى الكتابة، والدقة فى المراجعة اللغوية والسياق الأسلوبى والنحوى، وتتناول الإشارات الواضحة إلى دوافع الباحث إلى اختيار الموضوع من حيث أهميته وعلاقته بالدراسات السابقة القريبة منه، والمنهج الملائم لدراسته، والأدوات، وأهم مصادره ومراجعه.

وعلى المستوى نفسه، ينبغى أن تصاغ الخاتمة؛ لا أن تقف عند حد تلخيص الرسالة فليس للتلخيص ما يغرى على الإضافة العلمية، بل يجب التركيز - فقط - على النتائج والتوصيات وبيان الطبيعة النوعية وأوجه الجدة فيها، بما يكشف حقيقة الجهد العلمى المبذول، وترك الكلمة الأخيرة للدراسات المماثلة فى الميدان نفسه، طبقا لتعددية المناهج العصرية بما تشهده من تطور فى مستوى الأداء والمعالجة، كلما تطورت مساحات المعرفة والفكر.

وفى ختام النسق المنهجى نتوقع التزام الباحث بحدود بحثه، حيث يبدو الإفراط فى التوسع حول الموضوع أو الخروج من دائرته دافعًا إلى العبث بمقدرات البحث والباحث، بما يمثل عبئًا يقلل من قيمة البحث، وربما يؤدى إلى إهدار طاقاته وجهوده فيما لا طائل من ورائه. كما تظل رؤية الباحث مؤشرًا مهمًا من مؤشرات المنهجية الواعية والواعدة، وهو ما يبدأ من مستوى تمثُّله للموضوع وإجادة الوعى بأبعاده ومراميه، بمنأى عن الغموض والضبابية واللبس، وبمعزل عن حالة القلق المنهجى، والاضطراب الفكرى الذى يهدد البحث والباحث والمنهج على السواء.

الفصل الثالث

الباحث ومشكلات المعرفة

المبحث الأول: الأدوات ومستوى التمكن العلمي.

المبحث الثاني: المداخل المعرفية للباحث.

المبحث الثالث: موقف الباحث بين الخبر والنص.

المبحث الرابع: أخلاقيات البحث في العلوم الإنسانية.

المبحث الخامس: الباحث وتطور المفاهيم النقدية.

المبحث الأول
الأدوات ومستوى التمكن

فى أى من العلوم نتحدث عن امتلاك الحد الأدنى من الأدوات البحثية، التى يمكن أن تعطى الباحث الحق فى إصدار الحكام تجاوزًا لحالة الفوضى أو العشوائية التى قد تدمر البحث الأدبى، وتسقط احترام نتائجه، وتفقده الصدق وصحة المنهج.

ولعل العلوم الإنسانية تختلف فى كثير من الحيثيات عن العلوم التطبيقية، ومع هذا تتلاقى فى هذه المتطلبات الأساسية التى يفتح فيها باب الاجتهاد وإعمال العقل وتجليات الذات، ولكن فى إطار الضوابط والأنساق المنهجية الصادرة عن امتلاك الأدوات إلى حد التمكُّن والتمثل، أو القصور والتقصِّى على غرار حديثنا عن عالم المفسر ـ مثلًا ـ بما يجب عليه أن يتسلح به من أدوات لغوية وبلاغية إلى جانب إلمامه بمعرفة أسباب النزول وأحكام الخاص والعام، ودراسة المكى والمدنى، وخصوص السبب وعموم الحكم، مع وجوب اطلاعه على مذاهب المفسرين ومروياتهم وأخبارهم وآرائهم، إلى جانب قدرته على تفسير النص ـ مثلًا ـ من خلال شمولية الرؤية والفهم، أو القراءة التاريخية والأدبية لجماليات النص ومستويات التصوير وآليات التشكيل وملامح الصياغة، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز (مع استعارة المسمى من الجرجانى)؛ الأمر الذى يتطلب كثيرًا من القراءات للعلوم القرآنية، حتى يصبح اجتهاد المفسر صحيحًا لا يصدر عن فراغ أو جهل، مما لا يليق بدخوله هذا الميدان الجليل من ميادين الدراسة.

وقياسًا على أدوات المفسر ترد أدوات الدارس لعلم الحديث، ووجوب اطلاعه على علوم الرجال والجرح والتعديل، وعلوم السند، ورحلة الحديث، إلى جانب دراسة المتن، وتحليل الموضوع وصولًا إلى صحة النص، وتجاوزًا للأحاديث الموضوعة والإسرائيليات التى أحاطت كثيرًا بالنصَّيْن المقدسَّيْن من قرآن وسنة.

ويمتد وجوب امتلاك الأدوات إلى بقية الدراسات؛ ومنها ـ بالتأكيد ـ حقل الدراسة الأدبية والنقدية الذى يفترض فيه إلمام الدارس بمجموعة من الأدوات المنهجية تبدأ من فهم أصول منهج البحث تاريخًا ونظرًا وتطبيقًا، وانطلاقًا إلى امتلاك الأدوات المرتهنة بدراسة المادة (المصدر) بعد التحقق من صحة مصادرها، وتجاوز أى تشكُّك فى محتواها؛ ليبدأ رحلته مسلحًا بالمنهج المنتقى بين الجمالى، والتاريخى، والوصفى، والأسلوبى، والإحصائى وغيره.

هنا قد يحتاج الباحث الوقوف على بقية المناهج من قبيل الدراسة الدقيقة والإلمام بها، أو محاولة الإفادة منها على هامش المنهج المنتقى، واستكمالًا لعطاءاته، فلا مانع من إفادة الباحث ـ مثلًا ـ مما انتهى إليه العقاد فى دراسته لنفسية ابن الرومى من شعره بتطبيق المنهج النفسى، وكذا نفسية أبى نواس وشخصية بشار للنويهى، أو شاعر الغزل للعقاد أيضًا، أو الحسن بن هانئ، أو غير ذلك من دراسات جمالية للنويهى نفسه فى داسته المطولة حول (الشعر الجاهلى : منهج فى دراسته وتقويمه) تأثُّرًا بمنهج إليوت فى إمكانة عزل النص عن صاحبه ومجتمعه، أو غير ذلك من دراسات منهجية بنائية لـ "كمال أبو ديب" ومحمد الهادى الطرابلسى وغيرهما؛ ذلك أن حاجة الباحث إلى التعددية القرائية عبر المناهج تظل مطلبًا ضروريًا وملحًّا، حتى يدرك حقيقة موقعه بين حقول الدراسة الأدبية، ثم حدود منهجه وسبل الإفادة من المناهج الأخرى، دون انقطاع معرفى بها، ولا تجاهل لها، ولا استنكاف للتأثر بها من باب التميز أو الرفض المطلق.

وكما يتكرر فى دراساتنا الأدبية، فالأمور نسبية بحكم الطبيعة النوعية التى نتوقع من ورائها اشتراكًا فى بعض المساحات، أو اختراقًا فى غيرها، وهو ما يثرى هذا

المجال شريطة امتلاك الأدوات، والتمكن منها، دون الاقتصار على الإلمام الخاطف بها، أو القبول بأى ادعاء للجهل بأصولها ومقوماتها.

ويبقى هنا أن يجنح الباحث إلى التطبيق حتى يجد متسعًا للإضافة والابتكار؛ إذ يحتاج ضربًا من التبارى بحثًا عن الإضافة والجديد، على ما هو حادث فى حقول العلم التطبيقى وعلوم المعرفة الإنسانية، وثورات التكنولوجيا المتلاحقة.

المبحث الثاني
المداخل المعرفية للباحث

غير متوقع وغير مقبول إقدام الباحث خلوًا من مفهوم المنهج، وعلاقته بالبحث العلمى، أو تصوُّره أن المسألة تسير فى اتجاه الفوضى، أو الذاتية، أو الارتجال، أو العشوائية. ولعل هذا الطرح يفترض وجوب التوصية فى مجتمعاتنا العربية بأن تدخل مناهج البحث والتفكير العلمى ضمن المقررات المدرسية والتربوية فى مراحل التعليم العام، انطلاقًا من خطر مرحلة التكوين، وأهمية الإيمان بقيمة العلم ومناهجه، ووجوب ترسيخها فى ذاكرة النشء ووجدانه.

فإذا تم الاتفاق على هذه المسلمة ـ باعتبارها ضرورة ـ بدا العلم سبيلًا معرفيًا له أهميته، وله – أيضًا – دوائره ومساحاته ومداخله وموضوعاته، وله كذلك مشكلاته ومقدماته ونتائجه.

فالعلم – بهذه المعيارية – نشاط إنسانى منظم له آلياته وخصائصه، وله أدواته ومناهجه التى ينبغى أن يتعرفها الباحث، وأن يصدر عنها بدءًا من وجوب:

١- وضوح الرؤية ودقة المفاهيم، وإزالة الغموض وأمن اللبس، وكشف الحقائق، وتجاوز الأوهام والخرافات والأساطير، مع تقدير منزلة المعقول والمفهوم، ومع الوعى الدقيق بحدود المصطلح من واقع استقراء ما حوله من دلالات ومعان، وما يحيط به من شواهد وأدلة وبراهين.

٢- اتساق المقدمات مع النتائج ضمانًا لعدم الوقوع ضحية الارتباك أو التناقض، أو زحام الاحتمالات أو الاضطراب فى أى من خطوات البحث؛ ذلك أن التجانس ودقة الانتقال بين التفاصيل والجزئيات يظل ضامنًا لصحة الأداء المنهجى دون خلل أو ضعف.

٣- تقدير الفروق الجزئية بين العلوم الإنسانية والطبيعية انطلاقًا من مفهوم التكامل المعرفى، ووحدة الفكر الإنسانى، مع قبول التعددية والأنماط بما بينهما من مفارقات وما بينها - أيضًا- من صيغ التلاقى والتجانس، فى سياق منظومة العلاقات البينية الحاكمة لمنظومة الفكر البشرى.

٤- التمكن من الأدوات الأساسية للباحث من حيث تقديره للمشكلة موضوع الدراسة، بما تتطلبه من الاستقراء والاستقصاء من باب الاطمئنان إلى قراءة أبعاد الموضوع، وبما يكملها من تقرير للحدود الفاصلة بين النسبى والمطلق، بين الشك واليقين، الجزئى والكلى، البرهنة والاستدلال والظن والحدس، مع توظيف الحجة والدليل، وتقليص عناصر الاحتمال فى تقدير الأشياء، أو تقرير المسلمات والبدهيات، وتجاوز الفردية والذاتية إلى التكاملية وضمانات التواصل العلمى.

٥- إتاحة مساحة مناسبة للشك، وقبول التعددية والرأى المضاد، وتجنب الصياغات المجانية غير الهادفة، وكذا البعد عن النبرة الخطابية والموضوعات الإنشائية، وما يشبه ذلك من الإطناب والإسهاب والإطالة غير المبررة؛ مما يخرج عن نطاق العلمية والدقة المنهجية.

٦- الإفادة من تراكمية العلم وتواصل الأجيال، وتلاقى الأفكار أو حتى تناقضاتها، مع إدراك الحدود الفاصلة بين الموضوعية والتأثرية، الفكرة المسبقة، والفكرة العارضة أو الطارئة، بين الانضباط والفوضى، مع تجنب تغليب المقاصد الشخصية والأهواء الخاصة على المعطيات والحقائق.

٧- وجوب الدقة والتمهل والأناة والرويَّة فى فحص المعلومات واكتشاف ما بينها من علاقات التناقض أو التجانس أو التلاقى، أو التقارب، وهو ما يختلف - بالطبع- حسب مجال البحث ونوعه وحقله المعرفى وأهدافه ووسائله وآلياته.

...هكذا يبدو امتلاك الأدوات والمداخل المعرفية للباحث مطلبًا أساسيًّا، مع البدء فى مرحلة الإعداد والتكوين للبحث العلمى، مع تأكيد معيارية تميُّز العلم واللاعلم، ومنطلقات تحقيق غايات العلم فى سياق منهج علمى واضح ومحدد الأبعاد والخطوات والنتائج، تأسيسًا على أن المنهج - أصلًا - هو الطريق الواضح الذى ينتهى إلى مقاصد وغايات أكثر وضوحًا وجلاءً وإقناعًا.

المبحث الثالث
موقف الباحث بين الخبر والنص

أمام الخبر التاريخى يتوقف الباحث طويلًا باعتبار مراجعة مصادر الخبر وطبيعته النوعية بين أخبار الآحاد والتواتر، وأمام أخبار الآحاد يحتاج الأمر تأمُّلًا آخر وصولًا إلى درجة من الاطمئنان لمصداقيتها؛ من حيث القناعة بوقوعها واستجلاء الوقائع والحقائق والاحتمالات حولها، على غرار ما طرحه -مثلًا- ابن عبدربه فى "العقد الفريد" من ورود قصة المعلقات، وما كان من خبر تعليقها على أستار الكعبة، وكتابتها بماء الذهب؛ حيث يستدعى الأمر إعادة قراءة الخبر، من خلال عدة اعتبارات :

أولها : أن الخبر لم يتواتر فى جيل المؤرخ نفسه، وبالتالى فما نقل عنه فى مراحل تالية لا يمثل حجة أمام وحدة المصدر، إذا شابه احتمال الخطأ وعدم التواتر.

ثانيًا : لا يوجد لدينا دليل تاريخى على أن كلمة (معلقة) ذاتها تدوولت فى الجاهلية، أو أطلقت على بعض قصائد المرحلة، ومن ثم فقد تعدَّدت مسمياتها بين (القلائد) و(السموط) و(المعلقات)، و(المذهبات) و(المسمطات) و(السبع الطوال)، والأرجح أنها أسماء أطلقت فى عصر التدوين فى القرن الثانى الهجرى.

ثالثًا : أن الثابت تاريخيًا اختلاف الرواة حول عدد المعلقات بين سبع لدى الزوزنى وتسع عند أبى جعفر النحاس، وعشر لدى ابن الأنبارى والتبريزى، فلوكانت قد عُلقت فى عصرها لما اختلف القوم حتى حول عددها!!

رابعًا : أن تعدُّدية الرواية حول البيت الواحد وبعض مفرداته، وأحيانا نسبته إلى أحد شعراء المرحلة يظل شاهدًا على طبيعة الرواية الشفاهية، التى تحتمل هذا التعدد الذى قد تدعمه المرحلة التاريخية فى رحلتها إلى عصر التدوين، منذ نزل الرواة إلى البادية لجمعها من أفواه أبنائها، أو حين جاء البدو راحلين إلى المدن العراقية، وبيع مالديهم من أشعار حفظوها فى صدورهم.

خامسًا : أن أخبار التاريخ لم تسعفنا بما حدث – مثلًا- يوم الفتح الأعظم، ودخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فاتحًا يحطم الأصنام، التى كثرت حول الكعبة بأكثر من ثلاثمائة وستين صنمًا، كان القوم يعبدونها من دون الله لتقربهم إليه زُلفى، فلم تأت الأخبار لتصور لنا ماذا كان الموقف من المعلقات المدرجة على أستار الكعبة، وقد كتبت بالذهب على ستائر من حرير ؟!

وربما أمكن طرح أسئلة أخرى كثيرة قد يندفع إليها الباحثون فى نقد الخبر والبحث عن دلالاته ومصادره واحتمالات قبوله أو رفضه، مما يخلص الدرس الأدبى من خطر الأخبار المرسلة، وتداعيات الادعاءات غير الدقيقة، والتى يمكن الاحتكام فيها إلى العقل والنص للخروج برأى علمى، منضبط على أساس من صحة المنهج.

وعلى غرار ذلك ما يجب أن يتمتع به الباحث من استقصاء آراء المؤرخين وفلاسفة التاريخ فى تمحيص الأخبار، لاسيما فى حالة المفارقة بين إغراء القص التاريخى ومراجعة موقف المؤرخ من ترجيح زاوية إخبارية معينة على نحو ما رصده -مثلًا- جورجى زيدان فى قصته التاريخية حول (العباسة أخت الرشيد)، وما أداره المؤرخون حولها من أزمة العلاقة والزواج السرى من جعفر البرمكى، ليفتح بسببها باب نكبة البرامكة؛ وهو الباب الذى شغل به ابن خلدون فى المقدمة حين عرضها على العقل وسياق المرحلة العباسية، التى تضخم فيها أمر البرامكة بقصورهم وسلطانهم وشعرائهم ووزارئهم وكتابهم حتى أدرك الرشيد خطرهم على الدولة،

التى راحوا يمثلون خطرًا عليها باعتبارهم دولة داخل دولة، فكان على الرشيد ومن حقه وواجبه أن يوقف زحفهم من منظور سياسى يقتضيه الصالح العام، وليس الموقف الخاص بين علية بنت المهدى (أخت الخليفة)، وجعفر البرمكى.. إلا أن يظل الخبر مجرد ذريعة لتنكيب البرامكة وحبس يحيى وخالد وجعفر، والانتقام من أسرة لها فى السياسة باع طويل، وعلى الخلافة منها فضل عظيم وخطر كبير.. بمثل هذه المرويات وأشباهها، وأمام اجتهادات القدماء يحتاج الأمر من الباحث أن يتوقف أمام الأخبّار باحثا عن صدقها وتواترها وأسانيدها وتكرارها، وما حولها من تعليقات ومواقف ورؤى واحتمالات ترجيح أو يقين، وهو ما يحتاج - بدوره - امتلاك أدوات نقدية جادة فى قراءة التاريخ، تؤهل الباحث للاقتراب من الحقيقة والابتعاد عن شبهة الظن والاحتمال.

أما الباحث أمام النص الإبداعى فهو يعيش حالة خاصة، باعتبار أن تحليل النص يمثل المملكة الخاصة التى تفتح الأبواب لإعمال أدوات الباحث وقدراته من حيث امتلاك الوعى النقدى، والقدرة على التفسير والتحليل، والوعى بأبعاد النص؛ مما يحتاج سلسلة من القراءات اللغوية والبلاغية والنقدية واللغوية، وهو ما يبعث فى الباحث الاستعداد لتتبع النص بدءًا من حروفه ومقاطعه ومفرداته وتراكيبه وأساليبه وصوره وموسيقاه الخارجية والداخلية، ومعايير التصوير فى النسق البيانى والأسلوبى والسياقى والبديعى، ومستوى الصنعة بين العفوية والتكلف ودرجات الارتجال والبديهة، ومستويات الكلفة والتصنُّع والتصنيع وغيرها من مصطلحات الباحثين على اختلاف ثقافاتهم ومعارفهم ومدارسهم.

فالباحث أمام النص يحاول استجلاء الحقيقة النسبية، معبرًا عن خلاصة قراءاته وقناعاته، ومن هنا تتعدد الرؤى والنتائج بمقدار طبيعة المساحات المشتركة بين الباحثين، والتى تحميهم من الوقوع فى دائرة الفوضى النقدية؛ ذلك أن الاتفاق على مجموعة من الأدوات القرائية يقرب المسافة بين الباحثين اقترابًا من دائرة النقد الموضوعى، وتجاوزًا لإطلاق العنان للانطباعات الشخصية، أو إيثار التأثرية أو

الاستسلام لها، بما قد تعززه من كثرة الأحكام التى لارابط بينها، أو – على الأقل- كثرة الأحكام العشوائيـة المرتجلة، الـتى قـد لا نجـد لها صـدى مـن الصـدق والموضوعية، أو الإضافة للساحة النقدية.

معنى هذا كله أن الباحث الجاد يجب أن يصدر عن قناعاته النقدية والتاريخية بعد دراسة وتمحيص، واعتمادًا على نتائج الجمع والاستقراء، ومعاودة النظر ومناقشة الآخرين، ليظل النص الشعرى – الشاهد- مجالًا خصبًا، ينطلق فيه الباحث بتعليقاته النقدية التى يجب أن تبرأ من شبهة النقل، كما تبرأ من شبهات الإنشائية والنبرة الخطابية واللغة المدرسية، فللبحث الأكاديمى مقوماته وأصوله، وله أيضا توقعاته التى تتراءى من خلال شخصية صاحبه فى التحليل والتقويم بناء على الوعى العلمى بآليات المنهج وخطواته.

المبحث الرابع
أخلاقيات البحث فى العلوم الإنسانية

من المسلم بـه أن أمتنا – فى فترة نهضتها الثقافية فى عصورها الوسطى الزاهرة- قد قطعت شوطًا تاريخيًا ملموحًا فى العلوم الإنسانية، ربما يفوق ما أنجزته فى مساق العلوم التجريبية، ومن ثم تجلت قدرتها على التثاقف مع شعوب الأرض فى علوم التاريخ والفلسفة والاجتماع والدراسات النفسية والأدبية والنقدية واللغوية.

ومن البدهى - أيضًا - أن ثمة ركودًا قد أصاب الأمة نتيجة الهجمات الاستعمارية الشرسة، التى أوقفت تطورها ونموها الثقافى، ووجهتها إلى مجرد الدفاع عن أرضها، أومحاولة إجلاء المحتل عنها، الأمر الذى نقل الرهان على التقدم إلى الغرب الأوربى الذى سجل تفوُّقًا وتميُّزًا حيث بنى على ما تم نقله، وأخذ نفسه بمنطق التجديد والابتكار والإضافة، مما تجلى فى حركة ثورات المعرفة وتقدم العلم والتكنولوجيا.

وأصبح لسان حال العلوم الإنسانية يدعو إلى وجوب التأمل والمراجعة لحالة الخمول البحثى، والركود المنهجى الذى آل إليه أمرها وأمر أهلها بها يتطلب إعادة قراءة واقعها، وتشخيص الحالة بموضوعية وحيدة، ومحاولة البحث عن الحلول وصيغ العلاج بشكل علمى مقبول.

وليس جديدًا أن يفتح الحوار حول أخلاقيات البحث العلمى فى هذا الجانب من الدراسة. ولكن الجديد أن يعاد طرح الموضوع فى سياق البحث الدائم والمتجدد عن

أخلاقيات البحث العلمى بوجه عام؛ الأمر الذى يمكن أن نحدد له محاور ونقاطًا جزئية تعد مداخل للدراسة والتحليل، لعلها تتحول - بدورها - إلى أسس ومقومات للباحثين الجدد فى هذا الميدان :

أولا : البحث عن مناطق الجدة والابتكار، وتجنب التكرار والاجترار والمطروق والمستهلك، ومحاولة التخلّى عن فكرة الحصول على درجة علمية بالبحث إلى فكرة طرح الجديد واستكشافه، من خلال إعمال المهارات والقدرات الخاصة للباحث بمعزل عن الاستخفاف بمنطقة البحث، وسعيًا إلى التمكن من أدواته، والتسلُّح بآلياته أيا كانت درجة المعاناة بين مصادره ومراجعه.

ثانيا : سلامة المرجعية والصدق المنهجى فى التعامل من خلالها من منطق الاستقراء لأركان الظاهرة - موضوع الدراسة - واستقصاء المادة العلمية، إلى جانب الاختيار الدقيق لمصادر البحث ومراجعه دون لجوء إلى المرجع الوسيط، أو المراوغة فى النقل من المصدر، أو تشويه صورة المادة المنقولة، أو ما يقارب ذلك من خلل فى التعامل مع المادة، بما يؤثر على تمثُّل موضوع البحث وقدرة الباحث الحقيقية على التواصل معه، والانطلاق به إلى آفاق جديدة يجب أن تحسب للبحث أكثر من احتسابها عليه.

ثالثا : احترام الخبرات السابقة وتقدير أصحابها، والتزام الموضوعية فى مناقشة الآراء بعيدًا عن البعد الشخصى أو الانطباعى، وإغفال الجانب التأثرى الذى قد يطمس الحقيقة، أو تغلب عليها ظلال الشك بدلا من اليقين. ويمتد الاحترام إلى أدب الحوار مع الآخر، بدءًا من النقل عنه، إلى أسلوب المناقشة اتساقًا معه، أو معارضته، دون جور على أخلاقيات التعددية، وقبول الاختلاف، بما يضمن صحة المنهج وسلامة النتائج.

رابعا : الالتزام بالخصائص المتعددة للبحث، والتى تتجلى قسماتها فى :

١- أمانة إجراءات البحث.

٢- تجنب التزيُّد والتكرار.

٣- البعد عن المغالطات والأخطاء.

٤- البعد عن الادعاء، أوتضخيم الذات أوالاستعلاء والانبهار، أو التماهى مع الآخر.

٥- الحرص على وضوح الأسلوب وسلامة اللغة وصحة السياقات، والميل إلى العلمية بمنأى عن الخطابية والإنشائية والإطناب المفتعل.

٦- الالتزام المرجعى بالبيانات والطبعات، وسنوات النشر، وتطبيق ما درسه الباحث نظرًا وتطبيقًا فى مناهج البحث عبر سنوات الدراسة وتمهيدى الماجستير.

خامسا : محاولة الخلاص من تدنى وضعية بحوثنا المرحلية فى العلوم الإنسانية وصناعة طوق النجاة، بما يقربها من المناهج العلمية الصارمة، عبر عدة صيغ منهـا :

١- الدقة فى اختيار الموضوع البحثى بما يستحق الدراسة، والبحث الجيد هو الذى يثير مشكلة، ويتوقع من ورائه نتائج وحلول وتوصيات، قد يكون لها بُعد قومى أو وطنى أو إنسانى أو قيمى.

٢- تحديد المنهج المختار للدراسة بعيدًا عن التلفيق بين المناهج، أو خلط الأوراق، مع وضوح المفاهيم، وحدود المصطلح، وضبط مسار الموضوع طبقًا لحدود المنهج وتمثل الرؤية وبروز الموقف العلمى للباحث.

٣- التوصية لدى السادة المشرفين بعدم التهاون مع الدارسين فى أى من أخلاقيات البحث، سواء من باب التعاطف الإنسانى أو تقدير ظروف الباحث، ولابد من التفرقة الصريحة بين مرحلة البحث العلمى، ومراحل التعليم السابقة عليها، فالبحث العلمى يظل قصرًا على امتلاك الأدوات والمهارات والقدرات والاستعداد، دون تنازل عن أى منها ، أو تحت أى ظرف.

٤- التوصية لدى السادة الفاحصين والمناقشين للرسائل العلمية بعدم التهاون فى المناقشة، وتجاوز مسألة المجاملات والمواقف الشخصية مع جدية التركيز على أخطاء المنهج والتناقضات، وغيرها من أدوات الصقل المعرفى والمنهجى والأخلاقى لدى الباحث، مع الدقة فى تحديد التقدير الذى يمثل حكمًا صريحا على البحث العلمى.

٥- التوصية لدى الكليات والأقسام الإنسانية بإلزام الباحث بالأخذ بالملاحظات العلمية، والعمل بها تعديلًا لبحثه، قبل اعتماد الدرجة العلمية حتى لا تتحول المسألة إلى ما هو حادث فعلًا الآن من اعتبار المناقشة مجرد مسألة شكلية، قد لا يعبأ الباحث بما وراءها من تعديلات يجب إجراؤها على صفحات البحث، وإعادة طبعه على أساس منها قبل تقديمه للمكتبة الجامعية وقبل إدراجه ضمن رسائل الدراسات العليا.

سادسا : اعتبارات واجبة ومسلمات ضرورية :

الالتزام بخصائص التفكير العلمى من عدة جوانب :

١ - احترام الفروق بين العلوم الطبيعية والإنسانية.

٢ - قبول التعددية وإجراء البحث على أساس من توازن الحوار.

٣- تجاوز مسألة الحدس والمطلق والفرضى .

٤ - تقدير دلالات الشواهد وتغييب الميول الذاتية.

الاعتراف بأسباب إخفاق البحث العلمى من عدة جوانب :

١ - عدم تحرى الدقة فى رصد الملاحظات والآراء والمتغيرات.

٢ - صدق الإسناد وتجاوز الهجوم الشخصى.

٣- تجاهل الأدلة المضادة والركون للأفكار المسبقة.

٤ - الاعتراف بسلطة النص مع حرية الحركة فى التعامل معه.

تقدير مستويات العلاقة بين الباحـث والبحث :

١- مستوى التمثل والإدراك والإتقان وصدق النتائج وامتلاك الأدوات.

٢- مستوى الحوار والتأصيل مع الابتكار والتجديد، دون تناقض أو انشطار ذاتى.

٣- طبيعة التفاعل مع الواقع وقراءة مفرداته وأبعاده بمنطقية وامتداد الرؤى والاجتهادات لقراءة المستقبل.

٤- تعزيز منطق التواصل المنهجى وتجنب القطيعة المعرفية وتجاهل الآخر، مع تحديد مناطق النمطى والجديد بعيدًا عن الادعاء والتجاوز.

المبحث الخامس
الباحث وتطور المفاهيم النقدية

يجب على الباحث تجاوز مرحلة النقد الانطباعى، أو النقد الصحفى العارض، أو تغليب الضغط الإيديولوجى فى تأويل الظاهرة النقدية، مع ترشيح الميل إلى النقد الموضوعى، أو النقد المنهجى فى أوسع صوره ومجالاته.

يبدأ المفهوم ـ هنا ـ من حقيقة قراءة المراحل النقدية بين التحليل بكل درجاته، ثم التقويم بكل مستوياته.

كما يبدأ التحليل من تحديد الماهية، إلى استعراض أدوات التشكيل؛ ليتوقف عند الوظيفة، أو مجموعة الوظائف المنجزة خلال العمل الإبداعى.

ثم يأتى التقويم : بناء على نتائج التحليل، مع الدقة والحذر فى إصدار الأحكام.

ومع المتابعة الآمنة للتناص، وعبر سبل التفاعل مع النص القديم أو الحديث.. تأتى الدقة فى توصيف المدارس الأدبية، مع دقة متابعة حركات التجديد، مع تحديد معاييره وصوره وأبعاده.

وكذلك يأتى تحليل أشكال التطوُّر، ومستويات التجديد فى المحتوى، والشكل الفنى، مع القراءة الواعية لثقافة المبدع، ودراسة أثرها فى مقومات الإبداع، ثم ربط الثقافة والإبداع بإيقاع المرحلة وجداول الفكر، بما فيها من التعددية والشمول.

وعلى إثرها يأتى تحليل صيغ الخطاب الفردى والخطاب الجماعى، وما بينها من تجانس أو مفارقات، وكشف ما وراء الخطاب الجماعى من دلالات، وما وراء الرموز والإشارات من معان وأبعاد.

وحول مفهوم النقد التحليلى، يدور حوار الباحث بدءًا من :

- التحليل الفنى، أو التفسير، بدءًا من أبسط مكونات النص من الحرف والصوت، إلى المقطع والمفردة، وصولًا إلى التراكيب والصور الكبرى، ثم الأطر الحاكمة لبنية النص.. ثم التحليل النفسى فى قراءة اللاوعى ، أو قراءة الظواهر النفسية فى سياق حركة المبدع مع المجتمع ، عراكًا معه أو تصالحًا، أو حركته من خلال قوانينه الفردية ، أو قوانين الجماعة من باب الاتساق والتوافق معها، أو الثورة والتمرد عليها.
- التمكُّن من معرفة حدود العقد النفسية التى ربما حركت فى المبدع ملكات إبداعية بدءًا من عقدة النقص ـ إن كانت واردة ـ كما حللها بعض علماء النفس، إلى عقدة النرجسية، إلى ظواهر الاستعلاء، أو البارانويا، أو الوقوع فى أى من دوائر جنون العظمة، أو توهج الذات، أو تضخم الإحساس بالغبن الاجتماعى، أو ما يشبه ذلك من مشكلات نفسية قد تترك أصداءها فى النموذج الإبداعى، بين صوره وتقاريره ورموزه وإشاراته.
- انصراف التحليل النفسى إلى دراسة الأسوياء فى تحليل الظاهرة الإبداعية ذاتها، ابتداء من تفسير الفكر القديم حول " وادى عبقر "، أو شياطين الشعراء، إلى مسألة الملكة، والحاسة الإبداعية، إلى الإلهام، وضغوط التجارب وأنماطها، إلى صقل الأدوات، وتوظيف المعارف على اختلاف مصادرها.

ثم تتراءى محاذير القراءة النقدية من المنظور المنهجى :

- بدءًا من محاولة الخروج من سيطرة الآراء المقروءة، إلى توزيعها بين سوء النوايا وحسن المقاصد، إلى جانب ما قد يصيبها من عدم الدقة، أو قصور فى الأدوات،

أو الشطط فى الاجتهاد. مع الحذر تجاه المطروح فى مساق الرؤى الاستشراقية، لاسيما ما عرض منها ـ مثلًا ـ حول قضايا الانتحال فى العصر الجاهلى، أو ما جاء محفوفًا بالأخطار فى دراسة مثل شعر عصر صدر الإسلام تحت أوهام الادعاء بضعفه، أو العجز عن الإلمام بكل معطياته، التى ربما لا يجيدها المستشرق بقدر ما يجيد تمثُّلَها أهل الاختصاص من أبناء اللغة.

- إنصاف الاستشراق فى حالة جنوحه إلى الموضوعية العلمية فى دراسة النص من خلال البنية والدلالة، بعيدًا عن الشبهات، أو التورُّط فى إصدار أحكام قد تعكس الرغبة فى النيل من الموروث، أو المعتقد، أو ترمى إلى المساس بالمقدسات والثوابت، أو النيل من أهلها.

- عدم المبادأة بالهجوم على المادة القرائية إلا بعد عرضها على الحجج والبراهين والأدلة والأحداث، مع النأى عن توظيف الانطباع فى إصدار حكم نقدى، سرعان ما يتناقض مع بقية الأحكام الصادرة من المنطلق ذاته.

- عدم الإفراط فى الترميز، أوالسعى المبالغ فيه وراء الشفرات، أو الاندفاع خلف الفضاءات التى ربما يستغرقها النص، بما يوجب استكشاف مناطق الغموض التى قد يقع فيها الناقد ذاته، لاسيما حين يفقد سيطرته على أدواته، أو يعجز عن الغوص الحقيقى وراء أعماق المبدع لقراءة خصوصية التجربة بكل إملاءاتها وأبعادها.

- وجوب صناعة المقاربة النقدية بين ما ننقله من نظريات جاهزة هى وليدة إبداع مختلف، وأصداء ملابسات خاصة لدى الآخر، وما ننتجه ونفرزه من نظريات وأفكار، تبدو وليدة إبداعنا الإنسانى دون تعسف أو تكلّف أو اختلاق، أو إضافات أو ادعاءات!

- ضرورة احترام البعد التاريخى والبعد التراثى بعيدًا عن فكرة الانقطاع أو نزعة التحقير، وبمنأى عن منطق الإهمال أو عوامل التهميش، شريطة أن تتحول قراءة

التاريخ إلى قراءة ناقدة جادة تصله بالمعاصرة، وتجدد عطاءه حوارًا وجدلًا، وهو ما يمتد ـ بدوره ـ إلى تحديث الموروث فى دوائر الابتكار، والإضافة، والتجديد.

- كشف طبائع العلاقات النفسية والفنية، وصيغ العلائق الاجتماعية، مع وضوح منظومة المفاهيم حول ظواهر الاغتراب، أو الاتساق، أو التكيُّف، أو الانفصام، أو غيرها من صور التفاهم، أو النفور من المجتمع وعبر مساحات الواقع ومدارس الفكر.

- امتداد العلاقات إلى إعادة تشكيل العلائق والأنظمة اللغوية فى بنية الصور، وتنمية الخيال الصوتى، والارتقاء بالمفاهيم، والإيقاع والدلالات والرموز. ثم تشكيل العلاقة مع العالم من خلال قراءة الواقع، إلى نقد الذات، وفهم الآخر، إلى إعادة صياغة قوانين الفرد والجماعة دون تجنٍّ أو تجاوز أو خلط أو تصنُّع.

- تعدد أبعاد المصطلح، وتعدد دلالاته بين الوحدة من المنظور الموضوعى، وبينها فى السياق العضوى، وغيرها فى الإطار النفسى أو الفنى، ومثلها يكون التدقيق فى توظيف مصطلحات الصدق بالمعنى التاريخى، الفنى، الاجتماعى، الأخلاقى، الاجتماعى، القيمى ... إلخ.

- ثم الصدق فى قراءة الزمن، واحترام التاريخ، مع تحديد مفهوم الماضوية؛ بشرط ضمان التواصل المعرفى، وتجاوز ملامح الانقطاع، أو التغييب أو التجاوز، مع رصد محاور الإبداع وقيمه المتجددة عبر حركة التاريخ.

- تقدير مفهوم التوصيل واحترام ثقافة التلقى، وتقدير درجة تفاعل الجمهور مع المقروء، أو المسموع، مع تعزيز درجة الوعى بما وراء الدلالات من أبعاد.

- الوعى بما حول الظاهرة الأدبية، من علوم ودراسات وقوانين، مع كشف المحدِّدات والدوافع والآثار والنتائج، عبر تحليل تطوُّر مجالات الفكر والمفاهيم والحدود.

- الاعتداد بأية قراءة باعتبارها ابتكارًا وإضافة، تسهم فى إثراء التجربة التاريخية والظاهرة الاجتماعية إسهامها فى إثراء عطاءات العمل ذاته، مع التوسع ـ بالطبع ـ فى تحليل مفهوم مصطلح القراءة بحثًا عن المعانى الثوانى، أو ما وراء المعانى الأُوَل من مؤشرات ودلالات وأبعاد ومساحات.
- البحث فى فضاءات الظاهرة الثقافية لدى المبدع ومجتمعه بين الدينية واللغوية والأدبية والنقدية والفكرية والعلمية، وما يبنى عليها من دوافع ونتائج تسهم فى حل ألغاز العمل، وتنتهى إلى تفسير كل منعطفاته ومعطياته، مع قراءة الحدود الفاصلة بين الفن وغير الفن، وكذا بين عالم الفضيلة والرذيلة، فى سياق منظومة القيم الحاكمة لحركة المجتمع وتوجهاته فى حدود النسق التاريخى.
- البدء من الصفر فى قراءة صريح النص وظاهره، ثم الامتداد إلى ماحوله من شرائح الانتقاء، وخصوصيات الزمان والمكان، والتأثر والتأثير، والأخذ والعطاء، والتناص والتجاوز، إلى صيغ التفرد والتميز والابتكار.
- على أن تعددية الوعى المنهجى لا تعنى التلفيق، بقدر ما تعنيه من القدرة على توفيق الأدوات، بين الاجتماعى منها والنفسى والقيمى والتاريخى والفكرى والفنى والشكلى وغيره.
- ويأتى تعزيز القراءة الداخلية للنص من واقع مفهوم البنية، وخصوصية النظام اللغوى، وكشف الرابط الحقيقى بين الدال والمدلول، والبحث عن المشترك النصى داخل النوع وخارجه، وصولا إلى تمييز الأصيل من الزائف، والجيد من الردئ.

ثم يأتى كشف الحدود الفاصلة فى الأبنية الثقافية بين الأسطورية والعلمية.. بين الخيال والواقع، بين المعرفة والعلم.. بين الحلم والحقيقة.. بين الرصد والتأمل.. بين صرامة المنهج وانطلاقة الذات فى فضاء القراءة، من خلال مقومات وأسس وأصول، تتكشف عندها الفواصل الحقيقية بين الوظائف والوسائل والغايات فى عالم الإبداع.

الفصل الرابع

البحث والالتزام المنهجى

المبحث الأول: خصائص البحث وأسس الاختيار.

المبحث الثاني: موضوع البحث.

المبحث الثالث : البحث وخطوات المنهج.

المبحث الرابع: خطة البحث.

المبحث الخامس: مصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأول
خصائص البحث وأسس الاختيار

فى حقل الدراسات الأدبية يصعب اختيار موضوع البحث، ربما بسبب كثرة الموضوعات التى طُرقت، وربما تظل تعددية المناهج مدخلًا إلى جدة المعالجة، وفتح مساحة من الإضافة والتجويد مع إمكانة الوصول إلى نتائج جديدة.

وفى عالم البحث الأدبى تتمثل خصائصه الفارقة والمحددة لأبعاده وتميُّزه ربما لارتباطه بالخيال وملكات التصوير فى تحليل الظاهرة الإبداعية، وربما فى تدفُّق المادة اللفظية والتصويرية ناطقة بخلاصة التجارب والمواقف على ما قد يجمعها من الوحدة، وما يفصل بينها من زوايا التعددية والتنُّوع واللمح الفردى، فهى خلاصة تجليات الوجدان شريكًا للعقل والأدوات بما يجعل من أدوات التشكيل الجمالى لغة مركبة يختلف حولها الباحثون، وقد تتسع حولها – أو تضيق – مساحة التلاقى أوالتباعد، بما يكفى للكشف عن خلاصة القراءات، وما يصحبها من اجتهادات وقناعات فى التطبيقات المنهجية.

فالأديب – بطبعه – ذاتى غيرى فى آن، ينطلق عبر دوائر تجاربه من الخاص إلى الوطنى إلى القومى، إلى الإنسانى الرحب؛ وفى كل منها يظل محتفظًا بحرارة تجربته ودفء مشاعره، وفى أى منها – أيضًا- يعكس خلاصة رؤاه الجدلية ومواقفه الخاصة فى سياق النسيج المجتمعى الذى يتعايش معه، وينطلق من إساره معبرًا عنه فى إطار موزع بين صراعاته والتزامه، وفى صور من اتساقه أو رفضه وتمرده أو ثورته

أو تحدياته أو قبوله، وفى كل موقف تراه يثرى التجارب البشرية بعطاءاته وفلسفته، ويترك نتاجه موضوعًا للباحثين بما يوسع أمامهم من دوائر الاختيار، ومساحات التحليل، وعرض الآراء والمواقف من خلال النظريات النقدية المتباينة.

هنا تبدأ أسس اختيار البحث الأدبى عبر عدة مستويات، ينبغى ألا تنسى على ساحة البحث :

أولها : قدرة البحث على إثارة مشكلة تصبح مصدرًا للدراسة وبؤرة يدور حولها الباحث بالتأصيل والحوار والعرض المنهجى، بما يمثل إضافة جديدة تتجاوز المطروق إلى الجديد، وتعتمل حولها الأدوات والمنهج اعتمادًا على آليات الذات، واستشارة الآخر عبر مصادره ومراجعه.

ومع الاختيار تتجلى معالم الاكتشاف الذاتى لشخصية الباحث، بدءًا من التميُّز والقدرات، إلى استقلال الشخصية وتعميق الثقة بالنفس أو التبعية والنمطية، إلى الجسارة فى مناقشة المقروء ومساءلة الموروث ونقد الذات ومراجعة الفكر، إلى شجاعة المبادرة والعرض والمناقشة بين القبول أو الرفض أو التعديل أو الإضافة.

ثانيها : ترجمة تعددية القراءات المبدئية بين الاتجاهات القديمة والمعاصرة، وعبر المصادر والمراجع، وخلال المؤلّف والمترجم، والعربى والاستشراقى إلى غيرها من دوافع التنوُّع فى تعميق الدراسة، وإبداء الرأى والوصول إلى النتائج، وهو ما يحسن أن يرتهن – أساسًا – باختيار جزئية بحثية؛ لتعميقها فى دراسة رأسية أفضل من الاتساع فى الدرس الأفقى بما قد يدعو إلى التسطيح أوالتكرار.

ثالثها : يتعلق باتساع فروع ثقافة الباحث ومنهج قدرته على الوعى بموسوعية المعرفة، واستعداده للإلمام بالعلوم البينية والقراءات المشتركة بما تُمثِّله من ضرورة بحثية، تتجاوز حد الترف والتزيُّد إلى الوعى الحقيقى بضرورات

القراءة فى العلوم المجتمعية والإنسانية والنفسية والتاريخية وغيرها من الفروع الداعمة - بطبيعتها - لمناهج الدرس النقدى، وتعميق مجالات الدراسة الأدبية.

رابعها : تكشفه مرحلة جمع المادة بدءًا من انتقاء الإطار العام لها، وإلى التوقف عند المحاور والنصوص التى تتماشى مع موضوع البحث فى أبواب الاستشهاد، أو إعادة طرح المرويات على سبيل النقد والمفاضلة، أو إصدار الأحكام أو المراجعة، إلى رفض لغة التزيُّد المفتعل فى المادة المنقولة، أو الإفراط فى النقول بما قد يخفى شخصية الباحث، أو يقلص موقفه من التعبير عن الرؤية وتوظيف الأدوات .

خامسها : ينعكس فى القدرة العقلية المنظمة على ترتيب جزئيات القضية بشكل منطقى، والتدرج بين موادها وخطواتها بمنأى عن الإرباك الفكرى، أو خلط الأوراق أو اضطراب الجزئيات، أو اللجوء إلى الحشو أو الاعتماد على الاستطراد أو الإكثار من العبارات المجانية؛ مما قد يصرف الباحث عن عمق الموضوع ولب الدراسة إلى التوقف عند الهامش والمسطح غير المقبول.

مع هذه المستويات الخمسة، ومن واقع الحرص عليها يسير البحث فى خطواته الصحيحة عبر التسلسل المنطقى المُحكم، إلى توظيف الأقيسة المنطقية، إلى الانضباط فى نسق المؤشرات الزمنية والمكانية والفنية، إلى احترام منطق الالتزام البحثى فى العناوين الكلية والفرعية، إلى توازن وتكامل الارتباط الذهنى بينها، بدءًا من المقدمات حتى صياغة النتائج.

المبحث الثاني
موضــــوع البحـــث

هل لموضوع البحث مميزات وعيوب تقرب الباحث إليه، أو تنفره منه؟ وهل ثمة مجال للمفاضلة والانتقاء، بما يحقق أصالة العلاقة أو يحكم بضعفها بين الباحث وموضوعه؟

الأمر يحتاج وقفة متأنية هادئة بعد غزارة القراءة التى تدفع الباحث دفعًا إلى اختيار موضوعه دون أن يصدر عن فراغ، أو أن يختار عشوائيًّا، أو أن يكتفى بالسماع والتوقع مما لا يكفى بحال لاختيار موضوع علمى، على أساس من الحدس أو الظن والتخمين.

ولعل اختيار الموضوع يظل رهنًا بقدرات الباحث على دراسة الخريطة البحثية.. تلك التى قد ترشده إلى أهمية مشكلة الموضوع أو محوريته، سواء أكان الموضوع مدروسًا من قبل ويحتاج إعادة معالجة على مستوى المنهج أم إعادة طرح أو إضافة وتجديد فى مادته العلمية كأن يكون الديوان قد حقّق أو ما يشبه ذلك من فرضيات، أم كان الموضوع جديدًا فى ميدانه وحقله التخصصى؛ الأمر الذى يظل مرهونًا بوجود قاعدة معلومات لبحوثنا العلمية، يمكن أن تنطلق منها شرارة البحث العلمى بعيدًا عن الارتجال وعشوائية الانتقاء.

ويحسن للباحث أن ينطلق من ظاهرة الاكتشاف الذاتى لموضوعه، سواء فى قراءاته الفردية أو الجماعية، والأفضل – بالطبع- أن ينطلق من مشاورات مع

الباحثين، ففى روح الفريق ما يفتح مجالات خصبة حول عدد من الموضوعات، ويسهل الجمع بين عدد من الخبرات، وفى النهاية تأتى متطلبات العودة إلى بيليوجرافيا الرسائل الجامعية فى شتى صورها وإصداراتها، ففيها ما يرشد إلى الاختيار ويضمن عدم التكرار، ويفتح أمام الباحث أبوابًا يصعب أن يتعرفها بمفرده، ولعل المتاح منها فى بعض الجامعات يفى بالحاجة حتى استكمال قاعدة المعلومات.

ولا ينبغى أن يلجأ الباحث إلى اختيار موضوع بلا مرجعية مناسبة، وإلا حكم على نفسه بالتعثُّر أو التوقُّف، بل عليه أن يطمئن إلى صحة مساره من خلال غزارة المادة التى يمكنه أن ينطلق منها لينتهى إلى الحوار معها، والمناقشة حولها.

فالموضوع الجيد قد تتوافر فيه المراجع؛ ويظل قابلاً للنقاش والإضافة، وهو ما يسهل مهمة تناغمه مع نفسية الباحث، إلى جانب تعزيز درجات ثقته فى مشرفه من حيث المشاركة الاستشارية فى مرحلة الانتقاء، تمهيدًا لما وراءها من مراحل جمع المادة وإبداء الرأى فى مرحلة الكتابة.

وتكتمل سلامة الاختيار بقدر ارتسام حدود المنهج فى ذهن الباحث، وكذا ارتسام حدود الموضوع فى ضميره؛ مما يعكس درجة اندفاعه إليه، ويبرر تشبُّثه به ومن ثم كثرة القراءات حوله، مع الدقة والتأنِّى فى القراءة والمراجعة والحوار.

من هنا أيضا تتجدد الثقة، وتتحدَّد أبعاد مسئولية التواصل بقدر أهمية الموضوع مقرونة بجدية الباحث، وبقدر جدة الموضوع وخصوبة مادته، وما حوله من ملامح الدقة وصور الوضوح، وبيان المعالم والحدود؛ الأمر الذى يتجلى حتى فى عنوانه بما ينبغى أن يكون عليه من الصلاحية والجودة إلى ما يلى ذلك من خطوات البحث المتتابعة.

المبحث الثالث
البحث وخطوات المنهج

البحث ليس مجرد رغبة، أو طموح أو درجة علمية، ولا هو مجرد فكرة عارضة ولا مجرد حماس لاتجاه، ولا انفعال تجاه ظاهرة أو موقف، ولا انحياز لأديب، ولا انبهار بمبدع، ولكنه يتجاوز كل هذا إلى مفهوم آخر مختلف تمامًا.

فالبحث نزوع إلى تحرى الحقيقة، وبحث ما وراءها من أبعاد ودلالات، وتوجه إلى قراءة فرضيات وطرح مشكلات، وقدرة على المناقشة والجدل والحوار، واستجلاب الأدلة والشواهد والحجج والبراهين، ومحاولة المفاضلة على أساس من القرائية والنصية والموازنة قبل إصدار الأحكام.

والبحث - بهذا المفهوم - هو ممارسة عملية لفكرة المنهج وصولًا إلى نتائج أو توصيات، أو برامج هادفة، تتعدد صورها وصيغها بقدر تعددية مجالات العلوم ومقاصدها ووسائلها وآليات العمل فيها.

ومن بدهيات الإقدام على البحث النزوع إلى التطبيق، ودراسة الشواهد، وتحرى الدقة والتمتع بالروية والأناة، ومعاودة النظر فى الأشياء والتمهُّل مع المرونة فى دراسة الآراء والأفكار قبل النزوع إلى إصدار الأحكام، مع الاستعداد للمراجعة ونقد الذات باعتبار طبيعة العلاقة بين المنهج والغاية فى علاقات الاحتمال والترجيح، لاسيما فى حقل العلوم الإنسانية بعيدًا عن القطع وغائية الأحكام، مما يظل مرتهنًا بصحة الخطوات ودقة المنهج ذاته وسلامة النتائج.

أما خطوات المنهج، فتبدأ من تحديد المشكلة مع القدرة على تحديد زاوية الرؤية، وتحديد الاتجاه، وصياغة الفرضيات، وتصوُّر الأدوات، وهى مرحلة مهمة وحاسمة فى عالم البحث والباحث من حيث طبيعة العلاقة التى تنشأ بينهما، والتى يجب أن تقوم على التوافق والتلاقى بما يدعو إلى تفانى الباحث فى استجلاء جوانب المشكلة العلمية، مع القدرة على التواصل معها تواصلًا استقرائيًّا استقصائيًّا.

وثمة معايير وأسس يمكن إيجازها فى مرحلة الاختيار، منذ بدء تحديد أبعاد المشكلة البحثية، ومنها :

- التوجه إلى دراسة مشكلة غير مطروقة، تجنبًا للنمطية والتكرار، ومحاذير الاجترار لما هو مستهلك، وتفاديًا لإضاعة الوقت والجهد العلمى فى اتجاه رجعى قد لا يقدم ولا يؤخر فى مسارات العلم، وربما لا يضيف جديدًا إلى حقل المعرفة الإنسانية.
- الاطمئنان إلى جدية الباحث فى موقفه من تحديد المشكلة، ثم قدرته على امتلاك الوسائل وأدوات المنهج، مع عمق التوجُّه العلمى للبحث عن حلول علمية وعملية، تتناسب مع طبيعة المشكلة وحجمها، وتسهم إسهامات فاعلة – منهجيًا – فى حلها.
- تجنّب الباحث الابتعاد عن جوهر الموضوع، أو الاستغراق فى الجزئيات المتناثرة، أو القضايا الهامشية، التى قد تفارق جوهر الموضوع، أو تنأى به عن محاوره الأصيلة، التى يتوقع بذل الجهد فيها وحولها؛ حتى لا يفلت منه الزمام عن الخط المنهجى المنضبط.
- تقدير درجة انشغال الباحث بالمشكلة، مع مستوى تمثُّله لها اتساقًا مع مستواه المعرفى وتخصصه الدقيق وقراءاته البينية، مع تزكية قدراته اللغوية ومهاراته، وتقدير الثوابت والمتغيرات وتحديد التاريخى، والوصفى، والقديم والمعاصر.

وهو ما ينضبط فى حالة التوافق بين الميل الشخصى ودرجة التمثُّل ووضوح الرؤية وطبيعة الاستعداد .

- قدرة الباحث على اقتراح الحلول، وتحليل الفروض، وإدراك الحد الاصطلاحى بين المقترحات والآراء والمواقف، والفهم الواعى لمستوى المناقشة ولغة الجدل، مع القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بلب المشكلة، وتتبع العلاقات المتجانسة أو المتناقضة بها يكشف مفتاح الصعوبة أو الانفراجة فى مسار البحث.
- اجتهاد الباحث ومثابرته، وحرصه على تعليل الظواهر طبقًا لنوع دراسته بين الوصفية، والتاريخية، أو التحليلية، أو النصية، فلكل منها متطلبات تتجانس مع طبيعتها النوعية وتفى باحتياجاتها الحقيقية .
- ولعل ختام رحلة الباحث فى خطواته يرتهن بالحرص على الاستنباط وتوظيف القدرات والموضوعية بعد التدرج المنطقى والشمولية، إلى جانب جودة الصياغة، وصحة الترتيب، وسلامة السياق وانضباط تصاعد الجزئيات، واعتدال الأحكام وتوازن النتائج مع المقدمات.

وأخيرا تأتى العودة إلى الأصل فى درجة الوعى البحثى بمستويات تطبيق قواعد المنهـج ودراسة العلائق بين المناهج، مع التفرقة بين التلفيق بين عدد منها، أو التوفيق بين ما يتكامل ويتجانس إلى حد الضرورة، مع إمكانة التوقف عند مشكلات التطبيق، التى قد تبدو صارمة فى حقل الدراسات التجريبية، وتظل نظائرها نسبية ومفتوحة فى مجال العلوم الإنسانية، وخاصة منها حقل الدراسة الأدبية التى لا يحسن فيها الادعاء، أو الزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة، أو المصادرة على الدراسات الأخرى، أو المزايدة على أى منها أو الانتقاص من شأنها لمجرد الانحياز الذاتى للباحث؛ فلكل دراسة مساحتها وحجمها ونتائجها، وخصوصيتها وتميزها أيًا كانت مآخذ الباحث عليها.

المبحث الرابع
خطـــة البحـــث

يبدأ اختيار البحث من الطالب نفسه، ولا يستساغ أن يطرحه المشرف إلا فى حالة وجود قاعدة علمية واضحة للدراسات العليا فى فرع الدراسة الذى يسجل فيه الباحث، وعندئذ يلتزم بما يُحدد له على مستوى التخصص الدقيق، مع ترك مساحة مناسبة للاختيار تتسق مع استعداده ومهاراته وقدراته.

من الضرورى أن تحاول الأقسام العلمية إعداد قواعد المعلومات بشكل استقصائى، يتيح للطلاب تعرف خريطة الرسائل من حيث الموضوعات التى دُرست، وما ينبغى أن يدرس منها، مع تحديد مداخل الأداء المنهجى بما يسهل للباحثين فرص الاختيار، حيث يتم عرض الموضوع على أعضاء القسم المختص والمشرف، وحين نقول الأعضاء – هنا – فهذا يعنى التمتُّع بالتعددية والتفكير الجمعى لأساتذة التخصص بدلا من العكوف على الصوت الواحد للإشراف، وهى مرحلة مبكرة قبل التهيؤ للندوة العلمية للقسم (السيمنار).

وعلى الباحث أن يجتهد فى دعم القراءات التراثية والعصرية معًا، وألا يتعجل أمره فى تسجيل الموضوع إلا بعد اطمئنان كامل إلى عدم تكرار موضوعات دُرست إلا فى حالات الضرورة، التى تظهر فيها إضافات فى مصادر المادة العلمية (تحقيق ديوان مثلا)، أو تطوُّر فى المناهج (من التاريخى إلى الأسلوبى على سبيل المثال). وعلى الدارس – أيضًا – أن يكون دؤوبًا فى قراءاته فهمًا ونقدًا وتحليلًا

ومراجعةً، وأن يثابر على زيارة المكتبات فى مختلف الجامعات لإعداد التصور المبدئى للموضوع، وأن يكون على صلة قوية بأحدث الإصدارات العلمية فى تخصصه.

ومن المتوقع أن يقدم الباحث تخطيطًا مبدئيًّا يطرح تصوُّره للموضوع، مع رصد خلاصة القراءات وضمانات المرجعية العلمية الصحيحة التى يتكئ عليها، وإعداد تقارير مفصلة عن الدراسات القريبة من مجال درسه، دون جنوح إلى نقد أو تجريح لأصحابها إلا فى حدود ما تقتضيه – بل تفرضه- أخلاقيات البحث العلمى، مع التركيز على بيان مجالات المفارقة ومساحات التجديد المتوقعة، والخصوصية التى تبرز له أثناء دراسة موضوعه.

تبدأ ورقة المقترح المبدئى للبحث من تحديد الطبيعة النوعية لمشكلة الدراسة؛ فالموضوع الجيد هو الذى يجيب عن تساؤلات مهمة لم تجب عنها الدراسات السابقة، وبقدر أهمية المشكلة، وبقدر تميز الأسئلة المطروحة تكون جدة الموضوع، ويكون تميزه، مع تحديد معالم المنهج الذى استوعبه الباحث وأجاد تمثُّله، ثم بيان درجة القناعة به، ودرجة اتساقه مع الموضوع ومبررات اختياره على حساب ترك مناهج أخرى ربما يظل بعضها عن هامش بحثه، وربما يغيب عنه تمامًا حسب طبيعة الدراسة.

يجب على الدارس أن ينطلق من وضوح رؤيته للأمرَيْن معًا : القضية موضوع الدراسة، المنهج المتبع بعيدًا عن أى تشويش أو ضبابية أو خلط فى الأفكار، أو تلفيق فى المناهج، أو قصور فى التسلح بالأدوات.

ثم تأتى مرحلة تحديد طبيعة الموضوع، وتجزئة عناصره، وهو ما يعكس – أيضًا – درجة وعى الباحث وتمثُّله لما يطرحه من حيث التماسك العلمى، والتدرج المنطقى والتلاحم المنهجى بين المباحث الجزئية وعبر الفصول والأبواب، وهو ما

يتجلَّى فى أنساق التبويب، وطبيعة التقسيم الداخلى المبدئى لتيسير العمل، ودعم رؤية الباحث، وهو مايجلِّى – أيضًا – طبيعة وعيه وإدراكه لحدود " المصطلح " بدءًا من مفهوم المقدمة باعتبارها آخر ما يُكتب فى البحث، وأول ما يطلع عليه القارئ، بما يستوجب تركيزها على نقاط محددة : أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، مع أهم المصادر والمراجع وتحديد الهدف من الدراسة .. ويحسن فى مقدمات الرسائل أن تنأى عن الإطناب والخطابية والإنشاء؛ لتبرز بشكل علمى هادف ومقنع وجاد وموجز، بما يطمئن إلى سلامة أدوات الدارس وأصالة الدرس وعمق المنهج.

ينطلق الباحث – أيضًا – من إدراكه لمفهوم التمهيد إذا كانت له ضرورة تخدم الموضوع، أو الاستغناء عنه طبقًا للطبيعة النوعية للموضوع ذاته، ثم عليه – بالضرورة – أن يكون فاهمًا وواعيًا لقسمة البحث بين أبواب وفصول ومباحث جزئية وفقرات، ترتكز نتائجها على مقدماتها فى شكل متدرج ومتكامل ومنطقى.

وثمة محظورات فى مرحلة التسجيل يحسن للدارس معرفتها، وللمشرف تأكيدها، ومنها :

١- تجنب الباحث نقل خطط جاهزة؛ مما قد يفقده السيطرة على أدواته، أو على درجة إلمامه بجوانب الموضوع، فليس مطلوبًا أن تتكرر الأبحاث فى سياق نمطى ربما لايضيف الجديد، وليس مطلوبًا أيضًا تكرار الخبرات، دون إضافات منهجية تحسب للباحث أكثر مما تحسب عليه.

٢- تأكيد قابلية الخطة المبدئية للتطوير والتعديل حسب مقتضيات المادة العلمية، وتبعًا لطبيعة المنهج، واندفاعًا مع مستوى القراءات والمناقشة والحوار وغزارة المادة العلمية وماتثيره من تساؤلات ومراجعات.

٣- تأكيـد الدور التوجيهـى للمشـرف فى هـذه المرحلة بما يضمن الجدية؛ حتى لا يجنى على البحث أو الباحث ضمانًا للتواصل وعدم الانقطاع المعرفى، أو

النقص المرجعى، أو القصور فى جمع المادة بالشكل المناسب للاستقراء المنهجى.

٤- وجوب احتفاظ الباحث بالخطة المبدئية، واصطحابه لها فى المكتبات المختلفة، مع رسوخها فى ذاكرته وسهولة استدعائها؛ مما يزيد من درجة تمثُّله لها، أو إضافته إليها، أو تعديله فيها، وهو ما يُسهل له البحث فى مصادره ومراجعه من قبيل الاستقصاء بالشكل المناسب.

المبحث الخامس
مصـــادر البحث ومراجعـــه

من الأهمية بمكان – مبدئيًّا – الانطلاق من دقة المرجعية التى يستند إليها الدارس فى جمع مادته العلمية من مظانها الرئيسة التى يبدأ منها ليبنى على أساسه أحكامه ويطرح رؤاه وتحليلاته، ومن ثم يبنى على أساس منها نتائج بحثه؛ الأمر الذى يدفع إلى حتمية احترام دقة الاختيار لكل من المصدر والمرجع، مع الاستعداد الواعى لتقييم أى منها – أى المصادر والمراجع – من خلال ما دار حولها من دراسات، أو من خلال خبرات الدارس نفسه.

وبدايةً، يجب على الباحث أن يؤصل رؤيته وقراءاته حول الخط المنهجى لمصادرنا التراثية عبر تصانيفها المتعددة من تاريخية وغيرها، ويجب عليه الإلمام بالمكتبة العربية التى يمكن أن يتعامل معها – ومن خلالها - بعيدًا عن الارتجال أو العشوائية، وبعيدًا أيضا عن الاكتفاء بالمراجع الوسيطة، أو إهمال التعامل مع المصادر الكبرى القديمة.

والمصدر هو الوعاء الأصيل للمادة العلمية للباحث؛ حيث يحتوى على الأخبار أو النصوص، وغالبًا ما يطلق على القديم، وفى بعض الآراء لايهم القدم أو الحداثة طالما أنه يحتوى على هذه المادة التاريخية أو النصية؛ فكل دواوين شعرائنا المعاصرين تحسب مصادر بهذا المفهوم، أما مؤلفات المؤرخين المعتمدة على أخبار منقولة من مصادرنا التاريخية من قبيل العرض، أو التحليل أوالتعليل أو النقد أو الإفادة فهى

مراجع وليست مصادر. والمرجع يُسأل عنه مؤلفه على مستوى المنهج والفكر وطرح الآراء بما يقبل المراجعة والمساءلة والمناقشة؛ لأن المرجع مؤلف للقُراء وجمهور الدارسين وطالبى المعرفة، وهو حصيلة فكر مؤلفه مضافًا إلى محتواه عبر تعددية أفكار الآخرين وآرائهم التى انتهوا إليها، ومن حصيلة المادة التى استقاها من مصادره التاريخية أو النصية. يبدأ الباحث علاقته بالمكتبة من خلال استقراء فهارسها وتحديد أهم المصادر التى تلتصق بموضوعه، وهى مسألة ينبغى التوسع فيها، فكلما ازدادت علاقة الباحث بمصادره حميمية، أجاد الفهم والمناقشة والتحليل.

ويبدو اختيار المصدر المحقَّق أمرًا مهمًّا وضروريًّا، فليس من المنطقى ولا المطلوب العودة إلى مصادر مجهولة الهوية، دون تحقيق علمى منهجى، وبالتالى يبدو اعتماد الخبرة هنا مدخلًا مهمًّا للاختيار والانتقاء، لاسيما حين يلتقى الطالب بعدد من الطبعات المحققة وغير المحققة فى المراجع الوسيطة، بما يستدعى أن يحدد لنفسه موقفًا واضحًا من أكثرها أصالة وأدقها تحقيقًا.

ويحسن للباحث أن يسجل المعلومات عن المصدر من حيث: سنة النشر، وجهة النشر، وعدد الأجزاء، ومكان النشر، واسم المؤلف كاملا، واسم المحقق، كما يدون ما ينقله منه على مستوى الجزء والصفحة.

ولا مانع – بالطبع– من عودة الباحث إلى المخطوطات فى حالة عدم نشرها أو تحقيقها، وتعامله مع المخطوطات يحتاج خبرة ودراية؛ خاصة حين يستدعى خلالها ما سبق أن درسه فى تحقيق المخطوطات والتعرف على نسخها، وإمكانة العودة إلى أفضلها وسبل تصويرها، ووجوب الإشارة إليها.

من الواجب أيضًا مراعاة الترتيب الزمنى للمصادر فى فترة جمع المادة؛ حتى يسهل على الباحث أن يبنى آراء المتأخرين على نسق ما سبقهم، لتظل المرجعية آمنة

غير مضطربة، وهو ما قد يتعارض مع الترتيب الأخير فى ثبت المصادر على الترتيب "الألفبائي" سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين، أو موضوع المصدر ذاته.

كما يبقى المرجع الوسيط فى حاجة إلى تعامل دقيق من جانب الدراس، حيث يستمد منه مادته ليناقش ويحلل وينقد، دون أن يعنى هذا الاكتفاء بالمرويَّات المنقولة عن المصادر من خلاله، حيث يظل واجبًا العودة إلى المصدر وتحديد طبعته بما يضمن صدق المرجعية، ويحسن – هنا – ألا تتعدد الطبعات للمصدر الواحد؛ حتى لا يشتت الباحث نفسه أو قارئه إذا ما قصد إلى الفحص أو المناقشة أو المراجعة.

وتظل تعددية المراجع واردة فى دراسات الاستشراق، التى يجب أن يرجع إليها الدارس من قبيل إثراء بحثه، وعندئذ عليه أن يتوخى الدقة فى معالجة القضايا المطروحة، إما من باب الموضوعية أو تدخل الرؤى الشخصية، أو الجنوح – أحيانًا– إلى تغييب الانطباع والنزعات التأثرية مما يؤثر – بالطبع – على سلامة الأداء المنهجى. ومع هذا يظل من الأهمية بمكان الاطلاع على آراء المستشرقين، وتأسيس القدرة على المناقشة الموضوعية الهادئة بعيدًا عن التعصب أو الانفعال أو المزايدة أو التباهى بإنجازات الماضوية فحسب.

وقريب من دراسات الاستشراق، تأتى الكتب المترجمة بما تطرحه من الأفكار والآراء وصيغ التحليل المنهجى التى يبدو التعامل معها ومن خلالها ضرورة أخرى لإثراء الفكر الذى يتطلب العودة حتى إلى الأصول بما يستدعى إجادة اللغات الأجنبية بالشكل المناسب للترجمة، واختراق المصطلح النقدى أو الأدبى.

وتتعدد مستويات الترجمة تبعا لمستوى المترجمين وإلمامهم بمصطلحات التخصُّص العلمى، وهنا تأتى جرأة الباحث على التعديل فى الترجمة أو تقييم مستواها، وربما وجد من الأفضل العودة إلى الأصل فى بعضها، أو إعادة ترجمة البعض إذا امتلك القدرة على ذلك.

ثم تبقى قاعة الرسائل الجامعية فى توقُّع دائم لأن يتعامل الباحث مع مجموعة الرسائل ذات الصلة بموضوعه، وهو ما يخضع لتعليمات المكتبة وقطاع الدراسات العليا والبحوث، وما يرتهن – أيضًا – بدور المشرفين والباحثين فى مستوى التعامل مع تلك الرسائل بضمانات الأمانة العلمية الكافية، والكفيلة بتكوين باحث متمكن ومتميز مؤتمن على احترام حقوق الملكية الفكرية لزملائه وأساتذته.

أما قاعة الدوريات.. فمن واجب طالب البحث أن يتعامل جيدًا مع موادها الفكرية بما تحكيه من عطاءات جادة، أفرزها عصر العمالقة والمشاكسات النقدية والجدل والمناقشات، التى سجلتها لغة الحوار فى ظل تعددية المناهج والمدارس لدى جيل الرواد.

وتبقى قاعة الرسائل الجامعية موضعا لأخلاقيات البحث والباحث، بما تتطلبه من الأمانة والدقة التى تتأبى الوقوع فى دائرة السرقات أو التفريط فى حقوق الملكية الفكرية؛ باعتبارها صمام الأمن فى البحث العلمى.

الفصل الخامس

البحث والباحث والمنهج

المبحث الأول: آليات البحث والباحث.

المبحث الثاني: خطوات البحث وبدايات الباحث.

المبحث الثالث: أخلاقيات البحث والباحث.

المبحث الرابع: مستويات الكتابة البحثية.

المبحث الخامس: خلاصة الرحلة المنهجية.

المبحث الأول
آليات البحث والباحث

يبدأ امتلاكها من حرص الباحث أن يحرص على التعددية القرائية، والاتصال الدائم بالعلوم البينية التى تخدم موضوعه، حتى إذا انتهى إلى الاختيار والانتقاء.. بدأت بقية الآليات فى التجلِّى والتوظيف بحكم ما هو ضرورى فى صلب الموضوع، وما هو مفيد لاستكمال جزئياته وتفاصيله.

ثم يأتى الاستقراء والاستقصاء، وهو أمر وجوبى فى البحث الأدبى، من حيث إحاطة الباحث بما كُتب من قبل عن الظاهرة موضوع الدراسة، وأن يدون فى بطاقاته البحثية ما أخذه من المصادر والمراجع مسجلًا كل بيانات المصدر والمرجع، بما يسهل له مهمة الكتابة، ومهمة الاحتفاظ بمدوناته النصية، وكذا مهمة الرجوع إليها فى مرحلة طباعته ومراجعاته.

وفى استقراء الظاهرة ضرورة لضمان صدق الأحكام، وإلا وقع الباحث فى التناقض، أو الادعاء، أو خلط الأوراق، أو فى دائرة غموض المفاهيم إذا لم يُلم بكل جوانب موضوعه إلى حد الاستقصاء .

ثم يأتى الاستنتاج والاستنباط، وهو ما يحتاج من الدقة والحذر العلمى الكثير، فالبحث الجيد يسير بشكل انسيابى عبر منعطفاته بين معطيات ومقدمات تقود إلى نتائج من جنسها؛ بعيدًا عن سيطرة الانطباعات، أو الخروج عن المسار المنهجى. ويمكن للباحث رصد النتائج الجزئية فى ختام الفصول والمباحث، والاكتفاء

بالنتائج الكبرى فى خاتمة البحث، ومن حقه أيضًا أن يؤجل رصدها جملة وتفصيلاً إلى نهاية الدراسة.

ويظل مؤكدًا أن جدة الاستقراء تنتهى إلى صحة الاستنتاج؛ ذلك أن نقص المعلومات فى قضية ما إنما يؤدى - بالضرورة - إلى خلط فى نتائجها، لاسيما إذا كانت النتائج أحكامًا؛ الأمر الذى يوجب على الباحث التوقُّف طويلًا عند كل الفرضيات والآراء عبر كل ما شهدته الدراسات السابقة، دون انحياز لأى منها إلا ما يركن إلى صحته علميًّا.

ويوزع الاستقراء المنهجى فى البحث إلى الأدلة التاريخية من خلال الإدراك الواعى لتواتر المرويات، والاطمئنان الكامل إلى توثيق الأخبار ونقدها من خلال تتبع مناهج المؤرخين، بما تتطلبه من الموضوعية والحيدة والأمانة والدقة، ليمتد الاستقراء إلى قراءة النصوص المؤكدة للأخبار، أو النافية لصحتها، أو الداعية إلى تصحيحها، أو إعادة طرحها، وبعد الخبر والنص وأثناءهما يأتى دور الآراء المطروحة عبر دراسات الآخرين ورؤاهم الفكرية، ونتائجهم البحثية.

ويحدث التلاقى والتفاعل ـ بهذه الصورة ـ بين الباحث وبحثه بمقدار تمكنه من آلياته، وبمقدار وعيه بحدود المنهج فى ضوء المقروء من المادة العلمية، وفى سياق ما يستحق منها المناقشة والمرجعة، وهو ما يحتاج التمكن والتمثُّل والجدية، كما يحتاج الكثير من الفهم والوعى بجوهر المشكلة البحثية وحدود التعامل معها، وهو ما ينسحب ـ بدوره ـ على صحة توجيه اجتهادات الباحث دون شطط أو خلل؛ حيث يعرف مواضع الضعف والقوة، كما يعرف اتجاهات المباحث الجزئية فى بنية متفاعلة تتنامى وتتصاعد دون انكسار أو تناقضات أو توقف.

المبحث الثاني
خطوات البحث وبدايات الباحث

(١) **الاختيار** :

يبدأ الاختيار الصحيح على أساس من كثرة قراءات الباحث ومراجعاته لمحتوى الدراسات السابقة القريبة من موضوعه، ولا يصح الاكتفاء بالقراءة العارضة، مع الاطلاع على الموضوعات الهادية إلى مثل دائرة بحثه على سبيل التقارب أو التباعد، ففى أية قراءة ـ بالتأكيد ـ كثير من الإفادة، بصرف النظر عن درجة التماس مع الموضوع، أو حتى مستوى التداخل بين الموضوعات.

- والحذر واجب من اختيار موضوع مكرر، مع ضرورة الرجوع إلى قاعدة البيانات حول الرسائل المسجلة فى الجامعات المصرية، ومع كتابة مفصلة عن الدراسات المتقاربة فى سياق التوجيه البحثى للدارس.

- والموضوع الجيد ـ بالطبع ـ هو الذى يثير مشكلة، حيث يتبنى الباحث الانطلاق منها ومعالجتها، ويسهل عليه التوسع فى القراءة حولها، مع فرصة اختبار الأدلة والبراهين من خلال الخبر، أو النص وصولًا إلى الحقيقة النسبية، التى يبدو شريكًا فى البحث عنها، من خلال اجتهاداته وحججه ومنطقه العلمى.

- والموضوع الجيد يميل إليه الدارس بعد تعددية النظر فى المصادر والمراجع العربية والأجنبية، مع دراسة كتب الاستشراق، ومحاولة الإفادة منها فى مسار المنهج، مع

محاولة تحديد موقف علمى واضح وموضوعى من الآراء المطروحة فيها، ومع التفرقة الواجبة بين أصول المنهج والآراء والمضامين والأطروحات المختلفة.

• والباحث الجاد لا يدخل إلى موضوعه من قبيل الانحياز المطلق، أو مجرد الانبهار الخاطف، بقدر ما يعنيه من الأمر وجوب الوصول إلى نتائج موضوعية، على ألاّ يقف هذا التوجّه حائلًا دون ميل الباحث إلى موضوعه، وإلا أصابه الملل، أو أرهقته القطيعة المعرفية والنفسية، أو خالجه هاجس التوقُّف عن استكمال البحث فى أى من مراحله.

• وبذا يظل اختيار الموضوع مرهونًا بأدوات الباحث واستعداده وطاقاته، مع توافر مرجعيته ومصادره، ومنها القدرة على تمثُّله، ودرجة التسلُّح بآليات المعرفة القادرة على ضمان تواصلها معه، وهو الارتهان الأوثق كما يرتهن بجدة الفكرة، ومجال الابتكار، ومساحات التجديد والإضافة.

(٢) **المقترح المبدئى** :

• ونقصد به الطرح الأول حول تصور الدارس للموضوع، سواء بمساعدة المشرف، أو من خلال اجتهاده الخاص ـ وهو الأفضل ـ والذى يترجمه فى إعداد خطة عمل مفصلة وواضحة، مع تقسيم مبدئى ـ أيضًا ـ لمشروع البحث أو خطته عبر أبواب وفصول، أو فصول ومباحث جزئية، على أن يظل هذا المخطط مجرد مدخل منهجى لإقامة دراسة متكاملة تنعكس فى عمقها رؤية الباحث، وتصور درجة الجدية، ومستوى التمثُّل (وغزارة القراءات) واستيعاب المقومات والعناصر والجزئيات والرؤى الكلية.

• والدارس الجاد يتريَّث ويتمهل فى تقديم خطة موضوعه، ولا يكترث بعنصر السرعة، ويحسن لديه تكرار استشارة أساتذة التخصص من باب الاستنارة، مع الإفادة من التعدُّدية، وتقدير الخبرات المتراكمة للأساتذة، والإفادة من قراءاتهم

وتجاربهم فى حقل البحث العلمى وتطوره.. وتتجلى تداعيات التعددية الثقافية التى تظل مدخلًا آمنا لبنية بحث جيد لا يعرف النرجسية ـ ولا يعترف بالانحسار فى حدود الذات، أو الرؤى الضيقة.

وثمة ملامح مشتركة بين الباحثين – على الرغم من اختلاف التخصُّص الدقيق – فى عدة قضايا أساسية، منها:

- مقدمة الموضوع : حيث تتناول المقدمة ـ وجوبًا ـ مبررات الانتقاء ودوافع الباحث إلى اختياره؛ مما يعكس أهمية الموضوع، ثم عرض الدراسات السابقة ، والمنهج المتبع، وأهم المصادر والمراجع التى تزكى أصالة الاختيار وتضمن جديته.
- ثم يأتى التمهيد إذا تطلب الموضوع ذلك، وإلا تُرك إلى مرحلة إعداد الرسالة وكتابتها، حيث يمكن الاستغناء عن التمهيد فى حالة انعدام ضرورة الحاجة إليه، إذا لم يتجانس مع طبيعة الموضوع إلى حد الضرورة.
- ثم ترد الأبواب، الفصول، والمباحث الفرعية التى تحكمها الفرضيات وربما تغيرها المادة العلمية.
- وأخيرًا تأتى الخاتمة : ويجب أن تتناول رصد خلاصة البحث فى إيجاز شديد، ويحسن أن يكتفى فيها الباحث بتناول النتائج الأساسية للبحث، مع تحديد مواضع الإضافة والابتكار، مع إمكانة الإفادة فى التطبيقات، كما يتم فيها التركيز على الجديد والأصيل الذى أضافه فى حقل التخصص العلمى الدقيق.
- وفى حالة موافقة القسم العلمى ولجان الدراسات العليا بالكليات على الموضوع، ينطلق الباحث إلى عالم قراءاته تعميقًا مع تكرار استشارة المشرف، والحرص على الإفادة من ملاحظاته ومقترحاته، ولا مانع – بالطبع – من تغيير بعض الجزئيات، أو تبديل معالجة بعض القضايا كلما تطلب الأمر ذلك فى مرحلة

التعامل العلمى مع جزئيات الموضوع، وتبعًا لطبيعة ما تمليه المادة العلمية التى ينهض بجمعها وتصنيفها وتحليلها، وبناء على طبيعة رسالته والمنهج المتبع فى دراسته.

المبحث الثالث
أخلاقيات البحث والباحث

تبدأ تجليات الأخلاقيات من تجاوز التناقضات المنهجية، وهو ما ينعكس - أساسًا - عن درجة تمثُّل الباحث للموضوع، وتجانس صيغ الأداء العلمى، مع أمانة النقل المرجعى، وتجنُّب التكرار للشواهد والقضايا والمواقف والتحليل، مع استبعاد نقل جهود الآخرين حول النص، أو تعليقاتهم تحت مسمى " بتصرف " أو غيره من صيغ غير مطمئنة منهجيًّا إلا من باب المناقشة والجدل وإدارة الحوار، وإضافة الجديد وتحديد المواقف.

يلى ذلك تجنب النقل من المراجع الوسيطة، حيث إن العودة إلى الأصول أَوْلى، مع تحديد الطبعة، وسنة النشر، والبحث عن الكتاب المحقق علميا، وتوثيق بياناته فى حالة وروده لأول مرة فى الدراسة، ثم فى ثبت المصادر والمراجع.

وفى كل يكون تحكيم العقل والمنطق أصلًا فى نجاح الباحث، مع التوقف عند الدليل الموضوعى النصِّى، أو التاريخى أصلًا فى إصدار الحكم، أو تجنُّب الأحكام الجاهزة، أو القوالب الثابتة، أو المواقف الشخصية أو الانفعالية، أو تغليب الانطباعات العارضة؛ مما يؤثر على سلامة سير البحث ودقة نتائجه.

ويظل مطلوبًا الحرص على الالتزام ببنود ميثاق شرف الباحث، وتقدير حقه فى مساحات مناقشة الآخر، دون افتئات على مستوى أدائه العلمى، أو مزايدة عليه، مع الانضباط فى صيغ الحوار حول كبار الباحثين، وعدم تضخيم الأنا منذ بداية

الطريق؛ بدءًا من استخدام ضمير الجمع ـ مثلًا ـ أو ما يشبهه من مؤشرات المباهاة بالذات.

وبين القراءة التاريخية والقراءة النصيـة، تظهر عدة ضوابط حاكمة للباحث :

فالتاريـخ موصول بين ماضى الأدب وحاضره : بين قسمة العصور السياسية، أو قسمة القرون، أو مدارس الفن، أو تداخل الاتجاهات، أو تغليب التوجُّهات، أو ما يشبه ذلك من مبررات القسمة عبر فترات وحقب ومراحل وعصور سياسية أو أدبية.

ومن ثم تبدأ دراسة الوقائع والأحداث من حيث هى انعكاسات تحرك البُنَى الأساسية، فى مساق قراءة أصدائها فى الأبنية الإبداعية، باعتبارها مُكونًا ثقافيًّا ضمن منظومة البناء العلوى فى كل تجلياته وقسماته.

ثم يأتى تحليل المرويات نقدًا ومراجعة على التواتر، ومرورًا على العقل مع ضرورات الموازنة بين الأشياء؛ بناءً على قواعد وحيثيات وضوابط تقى من حمأة الانفعال، أو خلط الأوراق مما تظهر آثاره فى عدة اعتبارات، منها مثلًا :

- استخلاص أنماط تاريخية كاشفة عن: حضارة الأمم – إيقاع الفكر – الموقف النفسى – البعد القيمى – الحوار أو التصادم، الصراع أو التواؤم ... إلى غيرها من مساحات الفكر وساحات الجدال.
- أهمية السياق الجمعى والسياق الفردى فى قراءة التاريخ، مع تقدير مطلب التفاعل بينها فى سبل الارتقاء بمصادر المعرفة عبر كل قراءة متجددة.
- فرضية الخطأ فيما نقرأ، مع جدة البحث عن الحقيقـة بشكل مشروع واجتهاد مقبول، بعيدًا عن الشطط والاندفاع، أو الركون إلى منظومة الأحكام الجاهزة، أو التنافس فى صناعة أشباهها.

- تغليب الروح العلمية المحايدة، وتسجيل الملاحظات البحثية أَوْلى من عرض الانطباعات العارضة.

- تجاوز الذاتى والمطلق والعام إلى الموضوعى والمحدد، والنسبى، والفردى، دون افتئات على الآخر، أو اختراق لرؤاه إلا من باب الموضوعية والجدة فى مستوى المناقشة ولغة الحوار.

- **معايير الإفادة من التاريخ :**

- وتبدأ من نسبة النص إلى سبل اجتزاء الصورة، إلى ترتيب الفضاء النصى، إلى مرحلة حفظه الشفاهى، أو المدون، إلى تحليل الأثر الاجتماعى، إلى استعراض الدوائر بين أخلاقية، فلسفية، دينية، قيمية، وجمالية، إلى بقية المكونات من : جمهور المرحلة – ثقافة المبدع- استقصاء الوقائع – البناء على النتائج بعد المناقشة- دراسة الحدث فى نسيج الفترة، أو دراسة أصدائها فى حقول الإبداع.

- كما تجب التفرقة بين الأدوات والمراحل عبر الاستقراء، والاستنتاج، بين المقدمات ورصد الأخطاء، واحتمالات الظن واليقين، عبر الإفراد، أو التواتر، والترجيح، أو الترشيح، أو التغليب ... إلخ.

- وجوب احترام تقاليد المشروع العلمى : بدءًا من تعزيز تداعيات الصرامة المنهجية، إلى تقدير قيمة المنتج الثقافى، إلى مساحة الرأى الفردى.. إلى تجاوز التسطيح والتعميم.. إلى البحث عن الأصيل والمبتكر.. إلى صناعة المزاوجة بين الموروث والمعاصر، مع جدة الأدوات وصيغ المعالجة، وتجاوز القوالب الجاهزة، والاجتراء على مناقشة المسلمات، وتحديد موقعها من متغير المرحلة وجديد الفترة، وقراءة إملاءات الفكر الجديد.

وبين الفردية والتعددية تتعدد مساحات المنهج :

- حيث يبدأ من دراسة الظاهرة : دراسة الإبداع الفردى (الشاعر مثلًا)، أو شعراء مرحلة بعينها، أو اتجاه محدد.

• إلى موضوع الشعر موزعًا بين تجارب الشعراء، من فردية التجربة، النقد التجزيئى للنص، إلى أفكار ومعان وخيال وصور ... إلخ، بما يساعد على اكتشاف جماليات النص قبل تقويمه.

• التذرع بتوظيف العلوم البَينْية القريبة من : بلاغة، ونقد، ولغة، ثم الأبعد ـ نسبيًّا ـ بين نفسى واجتماعى وأخلاقى وقيمى ... إلخ.

• شمولية الرؤية حول جمالية النص، وما حولها من دلالات اجتماعية، نفسية، معيارية الصدق الفنى، الأخلاقى، التاريخى، علاقات الظواهر والمجتمعات والأفراد، علاقات النصوص والصيغ والصور، علاقات الأفكار والفلسفات والمناهج والدلالات والأبعاد.

• تحليل الظواهر عبر منطلقات البحث وأدوات الباحث فى درجات متباينة بين :

التوافق، الانسجام، الصراع، الالتزام، الجدل، التلاقى، التناقض ... إلخ.

التوفيق فى المناهج بين القراءات:

• وتبدأ من تحليل الصيغ الجمالية فى البناء، الصورة، الموسيقى، التراكيب عبر دراسات تطبيقية ونماذج دالة بذاتها على غرار ما صنفه عبد القاهر الجرجانى – مثلًا – فى أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.

• دراسة ما تواصل لدى بعض المحدثين منذ فرَّقوا بين لغة الأدب ولغة العلم، إلى محاولة عزل لغة الأدب تصويرًا ورمزًا وإشارة ومجازًا على طريقة إليوت وريتشاردز، ولطفى عبدالبديع والأسلوبية والتحليل الإحصائى.. إلى ترشيح غياب التأثرية التى تبدو ـ أحيانًا ـ جزءًا من جمال الأداء اللغوى، حيث يظل الفن بمثابة اختيار إيجابى لإحدى شرائح الحياة، وهو تصويرى يتألق عبر ملكات المبدع وأدواته، وله أبنية مركبة بدءًا من الأسطورية، إلى المجتمعية والنفسية والتاريخية، دون أن يتحول بالضرورة إلى وثائق أخبار محددة.

وفى النقد التطبيقى :

يحسن مراعاة الفروق المتوقعة فى نقل النظرية، وإمكانات التطبيق، مع البحث عن حدود التطبيق ومساحاته دون تناقضات أو قصور فى : دراسات الصورة وتطبيقاتها على الإحيائية والشعر القديم، أو دراسات الفن لذاته، أو انحسار المسار فى الأطر النظرية، أو الميل إلى أى من الدراسات البنيوية، أو الأسلوبية، أو نقد الحداثة، أو الاتجاه إلى الإفراط فى التحليل اللغوى، أو توظيف النظرية فى كشف أسرار الأعمال الأدبية على حساب بتر ـ أو إغفال ـ بقية العلاقات فى بعض الأحوال، وفى بعض النظريات.

وفى إطار العودة إلى دراسة الصورة تبدأ من حيث تعرُّف المصادر، إلى آليات التشكيل، والوظائف، مع التحول إلى رؤية تكاملية الأبعاد بين الاجتماعية والتاريخية والنفسية والجمالية، وغيرها.

كما يظل تقدير ظواهر التطور اللغوى والنسق الاجتماعى أساسًا للدرس عبر مناهج الفكر، وعلاقة الإبداع بالمبدع والمجتمع والتاريخ، ضمانًا لتواصل السياق المركب دون انقطاع أو توقف.

ثم يبقى تداخل المناهج واردًا بين استدعاء التحليل النفسى للأدب، والنقد التحليلى، إلى النقد النصِّى... إلخ.

المبحث الرابع
مستويات الكتابة

تختلف الكتابة المنهجية تبعًا لطبيعة الموضوع البحثى من حيث درجة تصنيفه فى . الحقل التاريخى، أو البلاغى، أو النقدى، أو النصى، أو فى مجال تحليل الظواهر، أو دراسة الشعراء، أو عرض المذاهب الفنية، فلكل منهجه وأسلوبه الذى ينبغى أن ينطلق منه عبر التجانس مع الطبيعة النوعية للموضوع، ومع فرضية خلاصة القراءات التى يستدعيها الباحث، فتؤثر فى مستويات الكتابة بين الباحثين؛ ليظل مستوى الكتابة لدى الباحث فى موضوع البحث قادرًا على السير فى اتجاه منضبط، يعكس قدرته على استيعاب الموضوع، وامتلاك أدوات التعبير عنه، وتمثل المرجعية المناسبة له.

ومن ثم يتطلب الأمر وجوب الترتيب والتنسيق، فى إطار من التدرج المنطقى فى عرض الأفكار بشكل تصاعدى بدءًا من المبحث الجزئى إلى الكلى، مع مراعاة تسلسل القضايا دون صناعة فجوات أو الوقوع فى تناقضات، والوعى بضرورة التدخُّل فى توظيف القضايا؛ بما يسمح بحضور الباحث بين طيات بحثه من جانب، وبما يمثل إضافة إلى ما سُبق إليه من جانب ثان؛ حيث تدور المعيارية الحاكمة هنا حول تجليات شخصية الباحث دون توهُّج أو تضخم، مع الأمانة والدقة فى تحليل المادة المنقولة؛ بحيث لا يتحول النقل إلى غاية بقدر ما يظل وسيلة لبنية المنهجية المحكمة وسبيلًا لعرض الآراء والمواقف بشكل علمى محكم.

أساس الكتابة الجيدة إذًا يبدأ من التمثُّل الجيد للموضوع، مع القدرة على انتقاء المعلومات المتجانسة معه، دون تزيُّد أو افتعال أو تناقض؛ مع إدراك الباحث جيدًا متى يستخدم المعجم للكشف عن دلالة المفردة، ومتى يقف عند حدود السياق، ومتى ينطلق لتحليل الصورة من منظور نقدى، ومتى يستخدم المداخل البلاغية أو النفسية أو الفكرية أو الاجتماعية أو غيرها، مما تقضيه فرضية البحث وحقله المنهجى.

ولا مانع فى السياق ذاته من حرص الباحث على الانفتاح المنهجى بما يحمله من دلالات التعددية القرائية ومحاولة توفير عناصر الاستقراء لبحثه بما يعطى كلًا حقه دون تدليس أو إخفاء؛ فاحترام حق الملكية الفكرية يظل الأصل فى أخلاقيات البحث فى كل فروع العلم وحقول المعرفة، بما يضمن سلامة مسيرة الباحث وصدق آليات بحثه وأمانة عرض نتائجه وآرائه، بعيدًا عن شبهة الزيف أو الافتئات على حقوق الآخرين.

أما لغة الكتابة فتظل رهنا بقدرات الباحث وملكاته اللغوية، فإن كان مبدعًا يستطيع صياغة بحثه بلغة أدبية رفيعة فلا بأس، شريطة ألا يجنى ذلك على العلمية والمنهجية بحيث يتحول الأداء اللغوى إلى إضافة تحسب للبحث والباحث، لا أن تحسب على هذا أوذاك.

أما اللغة العلمية المحددة بالمصطلح والدلالة، فتظل هى الأصل فى كتابة البحث باعتباره بحثا علميًا ينم عن فكر، ويصدر عن منطق، ويصل إلى نتائج فحسب. وهذه هى السمة الفارقة بين المدارس الأدبية والنقدية بقدر ما نراه من تشابه ـ مثلا ـ بين أسلوب الجاحظ وطه حسين ويوسف خليف فى سياق مدرسة الإبداع وشعرية اللغة، أو فى غيرها على منهج ابن قتيبة والعقاد وأضرابهما فى لغة العلم وتوصيل المعرفة.

المبحث الخامس
خلاصة الرحلة المنهجية

• على الدارس أن يستقر علميًّا ونفسيّا إزاء اختيار الموضوع، وفى حالة التردُّد فعليه ألا يتعجل أمره فى أخطر مرحلة بحثية تنشأ بها العلاقة الحاكمة بينه وبين موضوعه.

• وله أن يحدد المنهج مبررًا اختياره بالقبول والقناعة.

• وعليه أن يتمثل جيدًا طبيعة المنهج المنتقى؛ حتى لا يفلت منه الزمام فى صراع المناهج أو مداخل التلفيق بين بعضها.

• وله أن يلتزم بحدود الخطة المبدئية للموضوع، ومن حقه أن يغير فيها حسب عطاء المادة العلمية، ولا مانع من التعديل فى حالة ضرورة تحديد الموضوع، أو التوسع فيه بالتفاهم مع المشرف، وبناء على تقرير المشرف حول سير الدراسة ومعطياتها.

• وعليه ألا يبدأ قبل اكتمال المادة العلمية فى مرحلة الجمع، وبعد تصنيف البطاقات طبقًا للمباحث الجزئية والأفكار والقضايا المطروحة، بما تحتمله من المناقشة والمراجعة والتحليل والعرض.

• وله أن يتأنَّى فى الحوار والجدل مع أساتذته حول المسلمات والبدهيات، وحول الفرضيات التى قد ينطلق منها، وكذا حول الخطوط المنهجية الكبرى والصغرى، التى يندفع من خلالها قدمًا فى بحثه.

- وعليه أن يتمتع بالمرونة وحسن الاستجابة للصوت الآخر، مع احترام ملاحظات قلم الإشراف بما تعكسه به من تراكم الخبرة والمعرفة والعمق، وأن يتوقف عن الاندفاع إلى ما قد يؤخذ عليه من تغليب الانطباع والمبالغة، أو إطلاق الأحكام، أو هيمنة الخبرة الخطابية.

- وله أن يجعل من مرحلة الكتابة الأولى مدخلًا لتصحيح المسار وضبط التوجُّهات، مع إعادة قراءة الأدوات، ومراجعة النفس، وتجدد الأفكار حسب الرقعة القرائية التى تتهيأ له.

- وعليه ألا يمل من البحث فى كل ما هو متاح فى المكتبات الكبرى، انطلاقًا من وجوب التعددية بين المكتبات الخاصة والعامة، الجامعية وغير الجامعية، ففى التعددية ما يفى باحتياجاته، وما يمثل إضافة ـ بالتأكيد ـ لكل ما ينتهى إليه من نتائج وتوصيات.

- وله أن يأخذ من أفكار الرواد وآرائهم، دون أن يسلبهم الحق فى الريادة والسبق والاجتهاد، وليعلم أن الأمانة العلمية هى أخطر وأهم صور الأمانة الإنسانية؛ حيث تنهض على أساس احترام حقوق الملكية الفكرية الضامنة لحق المؤلف والباحث فيما يكتبه وينقله ويناقشه ويحلله.

- وعليه ـ أيضًا ـ مراعاة الدقة فى بيانات كل بطاقة على حدة، من حيث تحديد العنوان الجزئى والكُلِّ فى أعلاها، ومن حيث تدوين كل بيانات المصدر / المرجع فى أسفلها، بما فى ذلك الطبعة ودار النشر وتاريخه، والجزء والصفحة.

- وله أن يفيد من كل ما يشاء من مادة المصادر والمراجع، شريطة أن يدرك الفروق الجوهرية بين المصدر والمرجع، من حيث: احتواء مادة الدراسة ذاتها (شعرًا كان أو نثرًا) أو دراسات حول المادة ذاتها بين تصنيف وتحليل وتقويم وشروح وتعليق، وعليه ـ أيضًا ـ أن يدرك طبائع الفروق الأصلية بين مصادره ومراجعه

من حيث القدم، وأسماء مؤلفيها، ومرحلتها التاريخية؛ حتى لا يقع فى الخلط بينها فى أى من مراحل البحث.

- وعليه أن يمتلك القدرة على التصنيف فى ثبت المصادر والمراجع طبقًا لأسماء المؤلفين أو ألقابهم، أو طبقًا لأسماء الكتب ذاتها، على ألا يقع فى الخلط فى منهج التصنيف الأخير، وهو ما يتأتى له من ممارسة القراءات للرسائل والكتب والحوليات والمراجع، على تعدد قواعد الهوامش وثبت المصادر.
- وله أن ينتقى من المصادر والمراجع ما أفاد منه بالفعل، وألا يجنح إلى مجرد التزيُّد والتكثر، بما يشكك فى صحة اطلاعه على بعضها، أو الإفادة منه لمجرد تضخيم القائمة فحسب.
- وعليه أن يتجاوز مسألة الانتزاع من المرجع الوسيط، فإن جنح إليها فليُعد إلى الأصل، من باب الاطمئنان والمراجعة والأمانة والدقة والبحث عن صدق المعرفة من مصادرها الكبرى بين أمهات الكتب، دون الاكتفاء بجهود الآخرين، وهو ما ليس له بحق.
- وله وعليه أن يلتزم الحيدة والموضوعية فى عرض الآراء، بعيدًا عن الاجتراء على أصحابها، أو الاختزال والاجتزاء لبعضها، أو تحميلها ما لا تحتمل لمجرد إخضاعها لما يريده من أفكار، تستدعى تغيير الدلالة وتحوير المنطوق البحثى.
- وعليه أن يستشير دومًا قلم الإشراف ليأخذ بنصائح المشرف وتوجيهاته، وألا يبخل بالاستغناء عن أجزاء من المادة العلمية إذا مثلت تكرارًا، أو حشوًا زائدًا غير مبرر، أو صعُب توظيفها علميًّا فى خدمة الموضوع وتنامى جزئياته.
- وله أن يراجع كتابته بين المحاولة الأولى والثانية، وأن يراجع نفسه بناء على المستجد والمتغير فى حقول الدراسة النقدية والأدبية، بما يهيئ له مساحة من

التجدُّد والمعاصرة دون عدوان على الأصول والثوابت، ودون تهميش لها أو تغييب لدلالاتها.

- وعليه أن يدقق فى عودته إلى المخطوطات والرسائل العلمية، وألا يجترئ على النقل منها تحت مظنة عدم نشرها؛ ففى النقل المرسل ما يسئ إلى الناقل من حيث المحاسبة على درجة الأمانة، والمساءلة حول مستوى التواصل مع الآخر، وتعزيز رؤية الذات دون المساس بمرجعية النقل.
- وله أن ينقد ويحلل ويناقش ويتداخل ويقبل ويرفض، دون الإخلال بآداب العلماء، أو الميل إلى التجريح أو السب ، مما يمثل سلوكًا آخر بعيدًا عن ساحة العلم ومناهج العلماء، وهو ما يتجاوز ـ بالطبع ـ منظومة أخلاقيات البحث العلمى.
- وعليه أن يتوخى الحذر والدقة فى عدم الاتكاء على وحدة المرجعية، أو الانحياز الأعمى لمؤلفات مشرفه ـ مثلًا ـ ففى ذلك من الإساءة إليه ما قد يدمر نتائج بحثه، أو يدعو لاتهامه بالتقصير والجمود، أو انعدام المرونة والتعددية، أو التشكك فى الانحياز والتعصب، بما يجنى على وجوب الموضوعية والحيدة.
- وله أن ينقل من نصوص الشعر والنثر ما يقتضيه البحث دون تكرار، وعليه أن يضبط ما ينقله من الدواوين بالشكل الكامل، وأن يحترم ما ورد فيها من هوامش وحواش وتعليقات، وأن يشير إليها ضمن المرجعية الكاملة لبحثه.
- وعليه أن يراجع الأخطاء الطباعية والنحوية والإملائية، وألا يدفع بها إلى غيره، إلا من باب الاستئناس والتدقيق بما لا يحتاج إلى التبرير فى حلقة المناقشة؛ مما يعد عيبًا شائعًا يجب الخلاص منه بسهولة ويسر.
- وعليه إدراك الحقيقة العلمية المؤكدة من أن مساحة التعليق على الشواهد، وتحليلها، والإفادة من عطاءاتها، تظل رهنًا بقدراته الخاصة على الفهم

والاستيعاب وجودة الانتقاء، فتحليل الشاهد يمثل المملكة الخاصة للباحث إذا أجاد استغلالها ـ منهجيًا ـ فى إبراز شخصيته، والإبانة عن قدراته وملكاته، متخليًا عن صور النقل والنمطية والتكرار، أو اجترار ما سُبق إليه لدى الباحثين مما يمثل عبئًا غير مقبول.

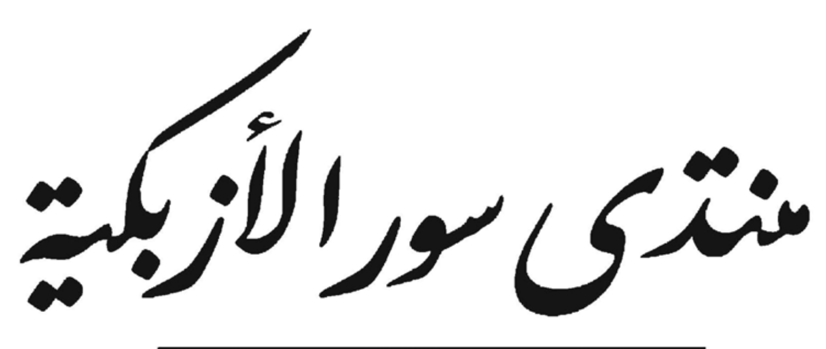
● وله أن يفيد من رؤية الآخرين فى تحليل الشاهد، دون أن يكون نسخة من أى منهم، فالأَوْلى به أن يناقش ويشارك بالرأى قبولًا أو رفضًا، أو إضافة، أو ابتكارًا وتجديدًا.

● وعليه ألا يتحول فى ساحة التحليل النقدى إلى المنهج المدرسى الممجوج، مما يتنافى ـ بالطبع ـ مع مستوى العمل الأكاديمى، الذى يقوم على صحة الاستنتاج، ودقة الأداء، وتجاوز مسألة التفسير إلى مناطق التحليل الموجز والتقويم الصحيح.

وبعد .. فهل نستطيع أن نضمن الانطلاق من عدة ثقافات ضرورية فى تكوين الباحث فى حقول الأدب والنقد، لاسيما إذا انطلق من منظومة التفكير العلمى؟

لعلنا نجد ذلك ميسورًا أمام زحام الدراسات الأكاديمية وفيض البحوث الأدبية، التى تكاد تذكرنا بمنطق القدماء حين اعترفوا بأن الأول لم يترك للآخر شيئا، ومع هذا أضافوا وجددوا وعمَّقوا الدرس تحليلا واستقصاء. وتبقى أمام باحثينا هذه المؤشرات سبيلا إلى الانضباط المنهجى الواجب مع متغير العصر وكثرة المناهج وتداخل النظريات، بما يستحق الكثير من المراجعة والأناة.

المحتويات


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET